



كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=====

**استراتيجية مقترحة لتطوير الانتاجية العلمية البحثية لأعضاء
هيئات التدريس بالجامعات المصرية في ضوء المعايير العالمية
لتصنيف الجامعات: دراسة تحليلية**

إعداد

د / أحمد حسين عبد المعطي محمد

أستاذ أصول التربية المساعد

بكلية التربية بجامعة أسيوط

moaty_2002_2003@yahoo.com

﴿ المجلد الحادي والثلاثين - العدد الثالث - جزء ثاني - أبريل ٢٠١٥ م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مقدمة الدراسة:

تضع الثورة العلمية التي يعيشها العالم اليوم أمام الجامعات مشكلات جديدة تتصل بكيفية استخدام البحوث العلمية في الجامعات بصورة تكفل وفاءها بحاجات المجتمع بصورة أفضل وذلك بتفعيل العلاقة تخطيطاً وتنفيذاً بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد الجامعات من أهم المصادر الأساسية لتطوير المجتمع من جميع جوانبه ، لما لها من دور مهم وفاعل في التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، ومكاناً لالتقاء الأجيال ومناخاً ملائماً لبلورة الهوية القومية من خلال الحفاظ على القيم التاريخية ، ومكاناً للتواصل الثقافي والحضاري على المستوى العالمي، ومن هنا تنامت حاجات المجتمع إلى إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي وتطويرها وتنويع التعليم فيها وربطه بخطة التنمية وحاجات المجتمع (محمد حسن العميرة وسهام محمد السرابي ، ٢٠٠٨ ، ٢٩٧)

كما إن الجامعات هي طليعة التغيير نحو الافضل لان التعليم الجامعي يعد من أهم وسائل التطوير والتحديث في المجتمعات كافة ، لذا فان عليها ان تكون متكاملة مع المجتمع وواعية ومدركة لاحتياجاته وتطلعاته . (ياسر محمد محبوب حمد ، ٢٠١٣ ، ٧٧)

ويكتسب البحث العلمي أهمية كبيرة في ظل الدور المتنامي الذي يسهم به العلم في سياق تشكيل مجالات الحياة المعاصرة واتجاهاتها ، فأصبحت التحولات المتسارعة والاكتشافات والابتكارات العلمية والثورات المعرفية والتقنية المتلاحقة والمتواترة في مقدمة قوى الدفع باتجاه إعادة النظر في بنية المجتمع البشري المعاصر ، سعياً وراء حضارة بشرية متميزة شكلاً ومضموناً عن الواقع الصعب الذي يعيشه بعض الافراد في كل دول العالم . (نواف بن بجاد الجبرين المطيري ، ١٤٣٣هـ)

ونظراً لأهمية البحث العلمي في عالمنا المعاصر، لذا أصبح مرادفاً للتقدم والتنمية، فلقد حظي موضوع الانتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس علي اهتمام الكثير من الباحثين في شتي دول العالم، وذلك لأسباب عدة نذكر منها : الثورة العلمية والتقنية ؛ حيث دخل المجتمع اليوم عصر جديد وهو عصر الثورة العلمية والتكنولوجية ، وهي تركز أساساً علي المعلومات وإبداعات العقل الانساني، ولكي يستطيع أي مجتمع أن يخوض غمار تلك الثورة، فيجب عليه الاهتمام أولاً بالبحث العلمي. (حامد عمار ، ١٩٩٣)

ولا يمكن أن تكون هناك مؤسسة للتعليم الجامعي بالمعنى الحقيقي إذا أهملت البحث العلمي أو لم تعره الاهتمام الذي يستحقه ، فالمطلوب أن يكون لدى أساتذة وطلاب التعليم الجامعي اتجاهات قوية نحو الاهتمام بالبحوث العلمية وتقديمها، وأن يحرص التعليم الجامعي على القيام برسائلته في البحث العلمي وتدريب المشتغلين به ، بل وأن يعد ذلك جزءاً لا يتجزأ من أنشطته، ويستطيع في هذا المجال أن يوفر المناخ العلمي للبحث وما يستلزمه من معدات وأجهزة ومراجع وغيرها من مصادر علمية ويوفر استخدام ذلك بالنسبة للأساتذة والطلاب على السواء ، وبهذا يعمل على التنمية الذاتية والتدريب لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين الذين نعدهم لمستقبل أفضل . (عبد الواحد حميد الكبيسي ، ٢٠١٠ ، ١٠)

ولقد أصبح عضو هيئة التدريس الذي تحتاجه أجيال هذا العصر هو عضو ذو إمكانات ومؤهلات نوعية ومتطورة كي يتواءم مع التطورات المذهلة التي يشهدها العالم ، وأن يكون عنصراً فعالاً في خدمة مجتمعه والرقى به في شتى المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها .(حسين سالم مرجين و عادل محمد الشركسي، ٢٠١٣ م ، ١٨١)

ويعد معلم الجامعة المحور الأساسي للعملية التعليمية ، كما أنه من أهم مصادر الثروة ودعائم القوة في الجامعة والمجتمع، ومن ثم يجب التعرف علي إنتاجيته وقياسها، فالإنتاجية العلمية والنشاط البحثي تعتبر بمثابة الطاقة الفاعلة التي يجب استثمارها والاهتمام بتوجيهها لخير الفرد وتطور الجامعة وتقديم المجتمع.

فلكل مهنة نظام يُستخدم في تقييم أعضائها ، ولقد أظهرت بعض الدراسات الحديثة أن الإنتاجية العلمية في مؤسسات التعليم الجامعي لها دور بالغ الأهمية في إحراز النجاح في الحياة العلمية لأنها ترتبط بالترقي وتقلد المناصب والرواتب والميزات الأخرى المرتبطة بالمهنة ، كما أظهرت الدراسات أن الإنتاجية العلمية تختلف كثيراً من مؤسسة لأخرى اعتماداً علي التوكيد الذي ينصب علي الجوانب الثلاثة الأساسية للتعليم العالي وهي: التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع. (Joe et al., 2002)

كما إن أعضاء هيئة التدريس الناجحون في البحث العلمي غالباً ما ينالون إعجاب طلابهم لتفوقهم المعرفي ولعلمهم الغزير بمعظم القضايا في مجال تخصصهم، حيث ينظر

إلهم الطلاب عادة علي أنهم معلمون ذوو كفاءة عالية، كما يمثلون إطاراً مرجعياً لأعضاء هيئة التدريس الجدد الذين يطورون برنامجهم البحثي. (Levine, 1997)

فالإنتاج العلمي الجيد يهيئ الفرص لأعضاء هيئة التدريس لاكتساب معلومات جديدة وتقاسم الأفكار الاجتماعية والثقافية مع الآخرين، وفي أثناء إجراء الدراسات العلمية قد تجد الهيئة التدريسية الفرصة متاحة للسفر خارج بيئاتهم للبحث عن المعلومات والحقائق ذات العلاقة وجمعها، كما يسهم البحث العلمي الجيد في التنمية الأصيلة والمستمرة، ذلك أن الغالبية العظمى من الاكتشافات العلمية قد تحققت من خلال إجراء البحوث في بيئة التعليم الجامعي. (Akuegwu, et al., 2006)

هذا وترتبط الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس إيجابياً بالثقة بالنفس وفعالية الذات (Vasil,1992;1996) وكفاءة التدريس والرضا عن العمل ، بينما ترتبط سلبياً بالشعور بالضغط والإنهاك النفسي (Lee & Bozeman, 2005) وتتأثر الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بعدد كبير من العوامل منها : الخصائص الشخصية مثل الجنس والعمر والسمات النفسية والخلفية التعليمية والخصائص المرتبطة بالتمويل والسياق المؤسسي (Dundar & Lewis, 1998)

وجدير بالذكر أن عدد الإناث في التعليم الجامعي في تزايد مستمر سواء كطالبات أو عضوات هيئة تدريس، ورغم الزيادة الملحوظة في عدد عضوات هيئة التدريس بمؤسسات التعليم الجامعي لا يزال معظمهن غير ممثل في الرتب الجامعية الأعلى والوظائف ذات المكانة الاجتماعية المرموقة، ويعزي ذلك غالباً إلي الفروق في الإنتاجية العلمية (Blackburn & Lawrence, (Collins, 1998);

وفي هذا السياق، أشار بنتلي، آدمسون (Bentley & Adamson,2003) إلي أن قوة العمل في معظم جامعات العالم لا يزال يسيطر عليها الرجال، وأن الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس متدنية إلي حد كبير، ففي جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تبين أن نحو ٢٠% من عضوات هيئة التدريس في مقابل ٧% من أعضاء هيئة التدريس الذكور لم ينشروا بحثاً علمياً واحداً. كما أن تمثيل المرأة في الوظائف الجامعية الراقية لا يزال منخفضاً وأن أقل من ٢٠% منهن يشغلن وظيفة أستاذ.

فبينما أشارت دراسات بيلي، وساكنس وآخرين ، وسميث وآخرين (Bailey,1992) (Sax et al., 1996); (Smith et al., 1995) إلي تدني الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة

التدريس مقارنة بالذكور، ذكر بلاكبرن وآخرون (Blackburn et al., 1991) أن العلاقة بين الجنس والإنتاجية العلمية تم بحثها في دراسات عديدة وأن بعض هذه الدراسات قد توصلت إلي فروق طفيفة بين الجنسين في الإنتاجية العلمية، بينما توصلت دراسات أخرى إلي نتائج متعارضة .

وفيما يتعلق بتأثير متغير العمر علي الإنتاجية العلمية جاءت نتائج الدراسات متعارضة، فقد لاحظ بلاند، بركوست (Bland & Berquist, 1997) أن متوسط إنتاجية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يتناقص مع العمر، بينما أشار جو وآخرون (Joe et al., 2002)

إلى أن الكثير من أعضاء هيئة التدريس الأكبر سناً لا يزالون يقومون بنشاطات بحثية مماثلة لنظرائهم الأصغر منهم سناً، وهذا يعني أنه لا يوجد دليل حاسم علي أن تزايد العمر يصاحبه نقص في الإنتاجية العلمية ، ولقد وجد أن الرتبة العلمية بالغة الأهمية في علاقتها بالإنتاجية العلمية والبحثية وأن الأساتذة أكثر إنتاجية من الأساتذة المشاركين، وتوصل بيلي (Bailey, 1992) وفاسل (Vasil, 1992) إلي أن الرتبة العلمية هي أفضل المؤشرات الدالة علي الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، كما وجد داندار ولويس (Dundar & Lewis, 1998) أن الأقسام العلمية الجامعية التي يوجد بها أعضاء هيئة تدريس ذوي رتب علمية أعلى أكثر إنتاجية.

ولاحظ كيفك (Kyvik, 1990) فروقاً في الإنتاجية العلمية بين الجنسين في مختلف التخصصات، ففي مجال العلوم الطبيعية قدر معدل النشر العلمي لعضوات هيئة التدريس بأنه أقل بنسبة ٢٠% مقارنة بأعضاء هيئة التدريس من الذكور، بينما في مجال الطب والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية كانت الإناث أقل إنتاجية من الذكور بنسبة ٣٠ - ٣٥ .% ، لذا فإن خبراء وجميع القائمين على العملية التعليمية يتطلعون إلي أداء بحثي وعلمي أفضل لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المختلفة ، ومن ثم فإن الوعي بمشكلة الإنتاجية المتدنية يجب أن يصاحبه فهم عملي للحاجات الضرورية التي تساعد علي تنمية الإنتاجية العلمية بشكل أفضل

مشكلة الدراسة:

يواجه التعليم الجامعي في وقتنا الحاضر وفي المستقبل القريب تحديات لا حصر لها تفرضها عليه سمات العصر الذي يوصف بانه عصر المعلوماتية والتكنولوجية، وسوف تزداد تلك المواجهة حدة مع نمو هذا القطاع وزيادة حجم المعلومات وتنوعها ، مما ترتب علي ذلك تداعيات كثيرة أدت الى تغير سريع في احتياجات الفرد والمجتمع وخطط التنمية.

وهذا بدوره فرض أن يكون هناك نوعيات جديدة من الافراد ممن يتسمون بالفكر المبدع والانتاج المبتكر والقدرة على التأقلم مع المستجدات والمخترعات والتعامل معها بكل ثقة وسهولة والتطلع الى المستقبل ، وتأسيس هذا النوع من الافراد يحتاج الى مؤسسة تعليمية عصرية تعمل في ظل نظام تربوي فعال وذوي جودة عالية يمكنها من أن تؤدي أدوارها التي يتوقعها منها المجتمع بكل مهارة وابداع واتقان ، وتكيف مع مفاهيم عصر العولمة في القرية الالكترونية . (ايهاب عبد الرازق حسين وندي عبد الامير كريم ، ٢٠١٣ ، ٦٣٥)

و عضو هيئة التدريس أحد أهم العناصر التي تتضافر للارتقاء بالعملية التدريسية وصولاً إلى التميز وجودة المخرجات ، وخاصة في ظل التنافس الشديد بين مؤسسات التعليم العالي في عصر العولمة ، الذي يشهد ثورة معرفية وتكنولوجية هائلة ، وتنوعاً في أساليب التدريس الحديثة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . لذلك أصبح لزاماً على مؤسسات التعليم الجامعي تهيئة كل الظروف لتحسين جودة أداء عضو هيئة التدريس من خلال عمليات التقويم والتحسين والتطوير التي تمارس بشكل مستمر ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة المؤسسة التعليمية ومخرجاتها. (عماد ابو الرب ، ٢٠٠٨ ، ٧٠١)

ويُعد معلم الجامعة المحور الأساسي للعملية التعليمية، كما أنه من أهم مصادر الثروة ودعائم القوة في الجامعة والمجتمع، ومن ثم يجب التعرف علي إنتاجيته وقياسها، فالإنتاجية العلمية والنشاط البحثي تعتبر بمثابة الطاقة الفاعلة التي يجب استثمارها والاهتمام بتوجيهها لخير الفرد وتطور الجامعة وتقديم المجتمع. إن لكل مهنة نظام يُستخدم في تقييم أعضائها. ولقد أظهرت بعض الدراسات الحديثة أن الإنتاجية العلمية في مؤسسات التعليم العالي لها دور بالغ الأهمية في إحراز النجاح في الحياة العلمية لأنها ترتبط بالترقي وتقلد المناصب والرواتب والميزات الأخرى المرتبطة بالمهنة. كما أظهرت الدراسات أن الإنتاجية العلمية تختلف كثيراً من مؤسسة لأخرى اعتماداً علي التوكيد الذي ينصب علي الجوانب الثلاثة الأساسية للتعليم العالي وهي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع .

(Joe,W.K.;James,E.B.;Chadwick,C.H.&Heather,A.W,2002,1-10))

فالإنتاج العلمي الجيد يهيئ الفرص لأعضاء هيئة التدريس لاكتساب معلومات جديدة وتقاسم الأفكار الاجتماعية والثقافية مع الآخرين، وأثناء إجراء الدراسات العلمية قد تجد الهيئة التدريسية الفرصة متاحة للسفر خارج بيئاتهم للبحث عن المعلومات والحقائق ذات العلاقة وجمعها. كما يساهم البحث العلمي الجيد في التنمية الأصيلة والمستمرة، ذلك أن الغالبية العظمى من الاكتشافات العلمية قد تحققت من خلال إجراء البحوث في بيئة التعليم الجامعي. (Akuegwu, B.A.; Udida, L.A.; Bassey, U.U, 2006, 3).

ومن ناحية أخرى فإن ثمة صعوبات وتحديات كبيرة تواجهها الهيئة التدريسية بالجامعة فيما يتعلق بالإنتاجية العلمية والبحثية، فقد لاحظ كل من بوج وسوندر (Bogue & Saunder, 1992) اهتماماً ضئيلاً في مهام الجامعة فيما يتعلق بالبحث العلمي، كما أشار كاسيو (Cascio, 1992) إلى أن إنتاجية الهيئة التدريسية بالجامعة يمكن أن تتحسن حال وجود استجابة إيجابية من جانب أعضاء هيئة التدريس.

وعليه يمكن الجزم بأن البيئة التربوية والاجتماعية التي يتواجد فيها أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم الجامعي، وما يتوفر فيها من عناصر فعالة ومقومات داعمة، تمثل عاملاً مهماً من العوامل التي تساعد تلك المؤسسات على تأدية وظائفها وتحقيق أدوارها، في الوقت نفسه فإن تواجد عضو هيئة التدريس في بيئة تربوية غير ملائمة، تكثر فيها المعوقات والمشاكل لا شك أنها تحد من مستوى أدائه الوظيفي وتقلل من فاعليته ودوره في بناء المجتمع وتحقيق التقدم له. (عبدالعزیز محمد عبدالعزیز، ١٩٨٦، ٥٤،

وفي مجال تقييم الاداء البحثي والعلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة نجد أن مفهوم الانتاجية العلمية يتسع ليرتبط بمجالات ثلاثة هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، فالإنتاجية العلمية تعنى بالأدوار المهنية والبحثية التي يؤديها عضو هيئة التدريس في المجالات الثلاثة السابقة، وستدل عليها بما يقرره عضو هيئة التدريس بنفسه من خلال ما يؤديه بالفعل في هذه المجالات، وقد يختلف حجم وكفاءة مساهمة عضو هيئة التدريس من نشاط إلى آخر، ولكن تتكامل محصلة هذه الأنشطة لتبين مدى فاعلية عضو هيئة التدريس في مجتمعه، ولذلك فهي تمثل أساس تقييمه في النواحي الأكاديمية. (ابتسام بنت ابراهيم راشد، ٢٠٠٧، ٤١)

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في تحديد العوامل المؤثرة على الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والوقوف على المعوقات التي

تعوقهم عن تحسينها بالشكل الذي يسمح لهم بالرقى بمكانة جامعاتهم لمواكبة متطلبات المعايير العالمية لتصنيف الجامعات وذلك تمهيداً لوضع استراتيجية مقترحة لتحسين تلك الانتاجية العلمية والبحثية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلي :

1. تحديد مفهوم الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس والعوامل المؤثرة فيها.
2. تحديد المعايير العالمية لتصنيف الجامعات وتحليلها للتعرف على مؤشرات الإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس وفقاً لكل تصنيف.
3. رصد خبرات بعض الدول المتقدمة في مجال تطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
4. وضع استراتيجية مقترحة لتطوير الإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء الاستفادة من المعايير العالمية لتصنيف الجامعات وخبرات بعض الدول المتقدمة.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من تصديها لمشكلة مهمة تتعلق بالإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات وتأثير ذلك على رفع مكانة الجامعة لمواكبة التصنيفات العالمية، ويمكن ابراز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تفيد الدراسة صناع القرار في إدارة الجامعات المصرية في الأخذ بعين الاعتبار أهم المشكلات التي تحد من نوعية الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس
- تعد الدراسة وبشكل عام جزءاً من عملية التقييم لإنتاجية البحث العلمي ونوعيته في الجامعات المصرية.
- تدفع الدراسة القطاعات الحكومية والقطاع الخاص في تدعيم وتفعيل الشراكة بينهم وبين الجامعات المصرية لتمويل البحث العلمي في الجامعات المصرية والارتقاء بإنتاجيته.

-أن موضع الدراسة يتزامن مع جهود كثير من الدول العربية وخاصة جمهورية مصر العربية نحو إصلاح وتطوير التعليم الجامعي بوجه عام وقطاع البحث العلمي بوجه خاص ، وتجدر الإشارة أن من أهم مداخل هذا الاصلاح والتطوير ؛ الأخذ بفكرة تطبيق المعايير القياسية لتصنيف الجامعات في التعليم الجامعي، ففي ظل العولمة وانفتاح العالم كقرية

واحدة ؛ فإن الدول التي لم تحصل على مكانة ومرتبة عالية في التصنيف العالمي للجامعات ؛ فسوف يكون لخرجيها مكانة متدنية بين المجتمعات المتقدمة .

-تعانى المكتبة العربية من نقص شديد في الدراسات والبحوث التي تتصل بالمعايير القياسية لتصنيف الجامعات بقطاع البحث العلمي ، نظراً لدخول هذه المعايير حديثاً إلى بؤرة اهتمام التربويين والمهتمين بتطوير التعليم الجامعي ، ولذلك يأمل الباحث أن يسد هذا البحث جانباً من جوانب هذا النقص في المكتبة العربية إلى جانب الدراسات الأخرى المشابهة.

-تأتى هذه الدراسة في عصر يتسم بالانفجار المعرفي ، ومن ثم فإن هذه الدراسة تؤكد على أهمية تطوير منظومة البحث العلمي والدراسات العليا بمؤسسات التعليم الجامعي لمواكبة التدايعات المتسارعة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية المعاصرة من خلال تبني صيغ استشرافية عصرية لتطوير التعليم الجامعي ومنها الجامعات البحثية.

-تأتي هذه الدراسة لتقدم معايير قياسية لتصنيف الجامعات تتوافق ومتطلبات سوق العمل وتلبي حاجات الجهات المعنية الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسات الجامعية.

-تأتى هذه الدراسة كاستجابة ملحة للرؤى العالمية المطروحة حول أهمية تطبيق المعايير القياسية لتصنيف الجامعات لبيئة التعليم الجامعي كمدخل لضمان وتوكيد الجودة التعليمية.

-تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة في التصور المقترح الذي تقدمه لتطبيق المعايير القياسية لتصنيف الجامعات للارتقاء بمستوي الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة الحالية :

انطلاقاً من أهمية الدراسات السابقة حرص الباحث في دراسته على تناول بعض الدراسات التي تتصل بصورة مباشرة بمتغيرات البحث واتخاذها قاعدة عريضة له لوضع أهداف وتساؤلات الدراسة ؛ وذلك على الرغم من قلة هذه الدراسات على حد علم الباحث وذلك ربما لحدائثة موضوع الدراسة في البيئة المصرية وذلك كما يلي:

أولاً: الدراسات العربية :

هدفت دراسة (سعد عبدالله الزهراني ، ١٩٩٦ ، ٣٣-٣٥) إلى دراسة واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة أم القرى وعوائقها ، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل الإنتاج العلمي العام لعينة الدراسة ٠,٤ عمل سنويا وفي حالة استبعاد الأعضاء

الذين لم ينشروا أي عمل علمي فان المعدل يتحسن ليصل إلى ٠,٧ عمل سنويا وهو ما اعده الباحث أقل مما هو مطلوب عالميا . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن ٣٨,٤ % من عينة الدراسة لم ينشروا أي عمل علمي منذ حصولهم على شهادة الدكتوراه، كما أكدت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة مقدارها ٠,٥٠، بين ارتفاع معدل الإنتاجية العلمية وسنوات خبرة عضو هيئة التدريس، كما أكد ٦٠ % من عينة الدراسة عدم رضاهم عن إنتاجيتهم.

وهدفنا دراسة (محي الدين توق وضياء الدين زاهر، ١٩٩٧م) إلى دراسة أسباب انخفاض الإنتاجية العلمية في الجامعات الخليجية وتوصلت إلى أن هناك عدة معوقات تحول دون رفع الإنتاجية العلمية تتمثل فيما يأتي : انخفاض الإنتاجية العلمية عامة لدى أفراد العينة فقد بلغ متوسط الإنتاجية العلمية في الكتب للفرد الواحد خلال السنوات الخمس التي شملتها الدراسة (١.٤٣) وللبحوث (٤.٦١) أي أن نصيب الفرد الواحد من الكتب نحو (٠.٤) كتاباً و(١.٣٨) بحثاً في العام الواحد . ومن أهم أسباب هذا الانخفاض الحاجة إلى تخطيط سياسات البحث العلمي تخطيطاً علمياً دقيقاً وإدارته إدارة علمية عصرية ليس على مستوى الجامعات فحسب بل على مستوى الدولة ككل ، وأن ينعكس هذا التخطيط على بيئة الجامعة ابتداءً بالقسم والكلية فالجهاز المركزي للبحوث الجامعية ، وكافة الخدمات المساعدة الأخرى بما فيها الدعم المالي) والحريات الأساسية والاهتمام بحضور المؤتمرات والمشاركات العلمية العربية والدولية ، والعمل على تحسين ظروف العمل داخل القسم والجامعة بشكل عام ، وإيجاد ظروف العمل والأجواء الاجتماعية المناسبة لظهور عمل فريق تعاوني في البحث العلمي . كذلك التخفيف من العبء التدريسي الكبير والأعمال الإدارية وتخصيص جزء ثابت من وقت عضو هيئة التدريس للبحث والإنتاج العلمي.

وهدفنا دراسة (الخطيب والحداد ، ٢٠٠١ ، ٤٨ - ٧٦) إلي التعرف على أهداف البحث العلمي وحوافزه ومشكلاته ودرجة الرضى لدى أعضاء الهيئة التدريسية وأشارت إلى أن أهداف البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس تتمثل في الترقية الأكاديمية والتمكن من المعرفة في حقل التخصص إضافة إلى خدمة المجتمع الجامعي وقد أشارت الدراسة إلى أن الترقية الأكاديمية وتحسين المعرفة وتطويرها والمتعة الشخصية هي من أهم حوافز البحث العلمي.

أما دراسة (علي عبد الرؤف محمد ، ٢٠٠١) فهذفت إلى تحديد مفهوم أداء أعضاء التدريس، وأهم الأدوار الجامعية المرتبطة به وتحديد أهم ملامح التطور في الأداء الجامعي لأعضاء هيئة التدريس في مطلع القرن الحادي والعشرين ودراسة وتحليل الواقع الراهن لأداء أعضاء هيئة التدريس والكشف عن المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في أداء أدوارهم الجامعية واقتراح تصور علمي للتغلب على هذه المعوقات ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمته لطبيعتها، واستخدمت الدراسة الأدوات التالية المقابلة الشخصية مع بعض قيادات التعليم الجامعي بهدف التعرف على الأدوار الجامعية المتطورة لأعضاء هيئة التدريس في مطلع القرن الحادي والعشرين ، وكذلك التعرف على أهم المعوقات التي تواجه الأداء الجامعي ، واقتراحاتهم بشأن التغلب عليها ، وتم إعداد استبانة لجمع البيانات حول مشكلة الدراسة ، بهدف التعرف على ما يواجه أفراد العينة من معوقات في أداء أدوارهم الجامعية ، وأسفرت نتائج الدراسة عن مجموعة من المعوقات التي تواجه الأداء الجامعي لأعضاء هيئة التدريس و التي أثرت خمس جوانب من جوانب الأداء الجامعي.

ودراسة (ميسون يوسف الفيومي ، ٢٠٠٤) هدفت إلى رصد وتحديد عناصر الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات المصرية وأهم مؤشرات وطرق قياسها والتعرف على أهم المستجدات والتحولت العالمية التي تؤثر على التعليم الجامعي والتعرف على العوامل المؤثرة في الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بمصر وتقديم تصور مقترح لتطوير الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بمصر واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة الاستبيان كأداة رئيسة لرصد واقع الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وأهم العوامل التي تؤثر بها وكشفت نتائج الدراسة الميدانية عن تدني الإنتاجية العلمية لأفراد عينة الدراسة بكليات التربية. حيث بلغت إنتاجية أفراد العينة من الكتب خلال خمس السنوات الماضية (١٩٩٨ : ٢٠٠٣)

(إلى (٥١) كتاباً، وبلغ عدد البحوث العلمية إلى (٧٣) بحث. وتعتبر هذه النسب ضئيلة للغاية ولا تتناسب مع خطط التنمية المجتمعية كما كشفت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية تواجههم العديد من المشكلات ولعل أهمها: ضعف التمويل للجامعات وما يترتب عليه من ضعف الرواتب، والمكافآت التشجيعية والحوافز ، قلة الاعتمادات المخصصة لحضور المؤتمرات العلمية المحلية والعالمية ، ارتفاع تكاليف النشر مما يؤدي إلى عزوف البعض منهم عن إجراء البحوث العلمية غياب جهة علمية متخصصة تهتم برسم

خراطى بحثية تكون مرتبطة بخطط التنمية المجتمعية ، ضعف مستوى إعداد التجهيزات والتسهيلات الضرورية من مصادر المعرفة، وافتقار الأقسام للتجهيزات التكنولوجية الحديثة مما يؤدي إلى إضاعة الجهد والوقت والمال، ارتفاع الكثافة الطلابية في الجامعة في ظل وجود نقص في أعداد هيئة التدريس مما يؤدي إلى كثرة الأعباء التدريسية ، كما كشفت عن وجود أثر لمتغير العمر على الإنتاجية العلمية للكتب والكتب المترجمة، والأبحاث، ولم تجد أثر لمتغير العمر على الإنتاجية العلمية للأبحاث المقدمة في الندوات والمؤتمرات العلمية وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لمتغير الدرجة العلمية على الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لمتغير الوظائف الإدارية التي يتولاها عضو هيئة التدريس على الإنتاجية العلمية للكتب، والكتب المترجمة، والأبحاث المقدمة في الندوات والمؤتمرات العلمية. ولم تجد أثر لمتغير الوظائف الإدارية وبين الإنتاجية العلمية للأبحاث ولم تجد الدراسة أثر لمتغير عدد سنوات الخبرة في العمل على الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للزيارات خارج مصر وبين الإنتاجية العلمية للكتب، والكتب المترجمة، والأبحاث، والأبحاث المقدمة في الندوات والمؤتمرات العلمية وبينت الدراسة أن أفراد العينة الأكثر إنتاجاً هم الفئة التي كان معدل عملها في أبحاثها الخاصة من (١ - أقل من ٥ ساعات) وأن هناك علاقة بين تاريخ الحصول على درجة الدكتوراه وبين الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس في إنتاجية الكتب والأبحاث المقدمة في الندوات والمؤتمرات العلمية. كشفت الدراسة أن حصول عضو هيئة التدريس على شهادات التقدير يؤثر على زيادة إنتاجه العلمي".

أما دراسة (فهد بن سليمان الشائع ، ٢٠٠٤ ، ١-٢٢) فهدفت إلى معرفة واقع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية في جامعة الملك سعود، و تحديد أهم معوقاته ، وشملت عينة الدراسة (١١٨) عضواً من أعضاء هيئة التدريس الذكور . أما أداة الدراسة فعبارة عن استبيان قام الباحث ببنائه ، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة بلغ ١,٢٥ ، بينما بلغ متوسط عدد البحوث المنشورة والكتب والأوراق العلمية ٠,٦٣ و ٠,٢٥ كتاب و ٠,٣٧ ورقة ، أما بالنسبة لمعوقات الإنتاج العلمي انحصرت بأربعة معوقات تؤثر سلباً على كمية الإنتاج العلمي بدرجة كبيرة هي محدودية الدعم اللازم لحضور المؤتمرات الإقليمية والعالمية، وانشغال بعض أعضاء هيئة

التدريس بالأعمال الخارجية لتحسين وضعهم الاقتصادي، وعدم توفر الوقت الكافي للقيام بإجراء البحوث العلمية. وكثرة الأعباء التدريسية)

واستهدفت دراسة (ابتسام بنت إبراهيم راشد الحديثي ، ٢٠٠٧) تعرف حجم الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس التربويات السعوديات بكليات التربية، وتحديد أهم الصعوبات الأكاديمية والمجتمعية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس التربويات بكليات التربية للبنات، وتحد من إنتاجيتهن العلمية، وضع تصور مقترح للارتقاء بمستوى الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس التربويات لإثراء وتطوير أبحاثهن وإنتاجهن العلمي، وتعرف مدى تأثير هذه الإنتاجية العلمية بكل من: السن، الدرجة العلمية، التخصص التربوي، جهة الحصول على الدكتوراه، تاريخ الحصول على الدكتوراه، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة الإدارية وقد استخدمت الباحثة هذا المنهج في الوقوف على واقع التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، وبخاصة كليات التربية للبنات، وعضو هيئة التدريس بهذه الكليات: برامج إعداده، أسس ومعايير تعيينه وتقييمه، ومفهوم الإنتاجية العلمية ومجالاتها وأساليب قياسها ومحدداتها، والصعوبات الأكاديمية والمجتمعية التي تعوق هذه الإنتاجية، ومحاولة وضع تصور للارتقاء بمستوى هذه الإنتاجية.

وهدف دراسة (إبراهيم بن داود بن عبدالله الداود ، ٢٠٠٧) الى استقصاء النمو الكمي والنوعي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، من خلال تقويم الوضع الراهن لأهم مؤشرات ذلك النمو، وتقدير احتياجات الجامعات السعودية، وتحديد أبرز المعوقات المؤثرة فيه، والمقترحات التي يمكن أن تسهم في معالجته، وصولاً إلى تقديم تصور مقترح يؤمل أن يؤدي إلى زيادة النمو الكمي وتحسين النمو النوعي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وقد برزت مشكلة الدراسة في ضوء تزايد أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات بمعدلات عالية، وتدني أعداد المعيدين والمحاضرين، وتناقص أعداد المبتعثين، وتنامي الفاقد من أعضاء هيئة التدريس لأسباب التقاعد والاستقالة والانتقال، وضعف النشاطات الأكاديمية والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس؛ وهو ما يؤكد أهمية إجراء دراسة تقييمية لنموهم الكمي والنوعي، ومن ثم قد يسهم في تقديم رؤية واضحة للمسؤولين ومتخذي القرار في التعليم العالي من أجل التصدي لأحد أهم التحديات التي تواجه الجامعات السعودية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تناول الباحث أدبيات الدراسة ذات العلاقة، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت عينة الدراسة على فئتين هما: القيادات الجامعية،

وأعضاء هيئة التدريس، في ثلاث جامعات سعودية هي : الملك سعود، والملك عبدالعزيز، والملك فهد، وتم بناء أدوات الدراسة التي تحددت في ثلاث أدوات هي : أداة الدراسة لتحليل مؤشرات النمو الكمي وتقدير احتياجات الجامعات من أعضاء هيئة التدريس، من خلال استخدام السلاسل الزمنية لتحديد اتجاهات النمو ومعدلاته، ونماذج التنبؤ ومعدلاته، والثانية استبانة موجهة للقيادات الجامعية لتحديد معوقات النمو الكمي ومقترحات زيادته، والثالثة استبانة موجهة إلى أعضاء هيئة التدريس لتحديد مؤشرات النمو النوعي، ومعوقاته ومقترحات تحسينه. واستخدم الباحث الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة بيانات الدراسة وأهدا فيها.

وهدف دراسة (داود درويش حلس ، ٢٠٠٩) إلى الكشف عن مدى الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وانعكاساته على نوعية الإنتاج العلمي متبعاً للباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة وصفاً كمياً وكيفياً من خلال جمعه للبيانات الرقمية لميزانية عمادة البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، ومعتمداً الباحث على عينة من الجامعات الفلسطينية مكونة من ثلاث جامعات: (الإسلامية- الأزهر- الأقصى)، مستخدماً في أدواته المقابلة الفردية مع مسؤولي عمادة البحث العلمي، والشؤون الإدارية بالجامعات الثلاثة وصولاً للبيانات المطلوبة للكشف عن مدى الإنفاق على البحث العلمي ومصادره ، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تدني الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وأن دور القطاع الحكومي والخاص في تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية متدني مما ينعكس على نوعية الإنتاج وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل مفهوم الجامعة المنتجة بتحويل البحوث العلمية من أبحاث استهلاكية إلى أبحاث من أجل الاستثمار وربط مسار الأبحاث العلمية في الجامعات بمشكلات واحتياجات المجتمع المحلي مما يعزز الارتباط بين البحث العلمي وقضايا المجتمع التنموية واقتрحت الدراسة مجموعة من الصيغ يمكن أن تحد من أزمة تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في الوقت الحالي (الوقف- الزكاة- الدعم- الحكومي- الذاتي- الخاص) .

وهدف دراسة (محمد عبد الله حميد ، ٢٠١٣) إلى معرفة الواقع الراهن للأداء البحثي في الجامعات اليمنية، والتعرف على واقع تشخيص البيئة الداخلية والخارجية للجامعة بالجمهورية اليمنية، ووضع تصور مقترح لتطوير الأداء البحثي في الجامعات اليمنية، وتكونت عينة البحث من (٢٤٠) عضو هيئة تدريس من كليات الجامعات اليمنية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي، بالإضافة إلى التحليل البيئي، SWOT، وتم تصميم استبانة مكونة من (٨٦) فقرة ، وكانت أهم نتائج البحث إلى أن معدل إنتاجية الكتب سواء العربي أو

المترجمة للفرد الواحد ضعيفة جداً، و أن متوسط المعدل السنوي لإنتاجية الأبحاث والمقالات أيضاً ضئيلة جداً، كما اتضح أن الإشراف على الرسائل العلمية بصورة مشتركة أكثر من الإشراف بصورة فردية، وبينت النتائج أن الذكور يفوقوا على الإناث في جميع الأنشطة البحثية لأفراد العينة، وأن الذين لم يقوموا بنشر أي أبحاث علمية على مدار الخمس السنوات الماضية هم الأفراد الذين يقعون في الفئة العمرية (أكثر من ٥٠ سنة)، وأن أكبر نسبة من أفراد العينة الذين لم ينشروا أي أبحاث خلال الخمس السنوات الماضية هم أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن، وتليها جامعة صنعاء، ثم جامعة نمار، ثم جامعة إب، وجاءت أكبر نسبة من أفراد العينة الذين لا يقوموا بأي أبحاث خلال الخمس السنوات الماضية، هم أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على الأستاذية، ويليهم الأساتذة المساعدون، ثم الأساتذة المشاركون، وكذلك جاءت أكبر نسبة من أفراد العينة الذين لم ينشروا أي أبحاث خلال الخمس السنوات الماضية، هم أعضاء هيئة التدريس الذين خبرتهم (أكثر من ١٠ سنوات)، ويليهم أصحاب الخبرة (من ٥-١٠ سنوات)، ثم أصحاب الخبرة (أقل من ٥ سنوات) بنسبة، وأكبر نسبة من أفراد العينة الذين لم ينشروا أي أبحاث، هم الأفراد الذين حصلوا على درجة الدكتوراه من الدول الأجنبية، ويليهم الأفراد الذين حصلوا على درجة الدكتوراه من اليمن، ثم الأفراد الذين حصلوا على درجة الدكتوراه من الدول العربية، كما أظهرت النتائج التي توصل إليها البحث باستخدام تحليل البيئة الداخلية والخارجية إلى وجود عوامل قوة، وعوامل ضعف في البيئة الداخلية للجامعة يقابلها عوامل فرص وتهديدات في البيئة الخارجية للجامعات اليمنية، وتم التوصل إلى تصور مقترح لتطوير الأداء البحث للجامعات اليمنية.

وهدفنا دراسة (نور الهدي بوطبة، ريمة أوثن، إيمان بن زيان، ٢٠١٣) إلى بيان المؤشرات المعتمدة في أهم التصنيفات العالمية للجامعات وكذا نتائجها مع التركيز على مكانة الدول العربية ضمن هذه التصنيفات، وقد كشفت الورقة البحثية عن غياب معظم الجامعات العربية عن هذه التصنيفات وذلك للعديد من الأسباب منها ما يتعلق بطبيعة التصنيف ومؤشراته التي لا تصلح لجميع الجامعات ومنها يتعلق بمشاكل على مستوى الجامعات العربية في حد ذاتها.

وهدفنا دراسة (ليث حمودي إبراهيم، ٢٠١٤، ١٩٩) إلى معرفة مدى ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره في مجال التربوي والبحث العلمي وخدمة المجتمع بطريقة شاملة وقد عرض الباحث المنهجية الخاصة للدراسة وإجراءاتها، موضعاً المنهج المستخدم للحصول على البيانات والمعلومات لتحقيق هدف البحث، واستخدمت الاستبانة وسيلة لتحقيق هدف البحث،

إذ أُعدت اعتماداً على آراء العينة الاستطلاعية والأدبيات والدراسات السابقة وخبرة الباحث وقد تأكد الباحث من صدق الاستبانة، باستخدام الصدق الظاهري ، وذلك بعرضه على مجموعة من الخبراء والمحكمين وعرضت النتائج وفسرت اذ قام الباحث بعرض النتائج على وفق محاور الثلاثة للأستاذ الجامعي (المحور التربوي، المحور البحثي ، ومحور خدمة المجتمع). وبعدها فسرت النتائج على وفق كل محور ووضع الباحث المعالجات. ثم وضعت التوصيات والمقترحات الخاصة بتطوير وتوسيع ادوار الأستاذ الجامعي بصورة شاملة .

وهدف دراسة (فوقية محمد راضي ، ٢٠١٤) إلى التعرف على الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس في كليات جامعة طيبة ، وتكونت عينة البحث من (٥٢) من عضوات هيئة التدريس بكليات جامعة طيبة بالمدينة المنورة، استجابوا لاستبيان الإنتاجية العلمية، واستبيان الحاجات الإرشادية، و أشارت بعض نتائج البحث إلى الآتي: الإنتاجية العلمية لعضوات هيئة التدريس منخفضة في مجال إنتاج الكتب العلمية بلغت (٠,٩٤٢) والبحوث المنشورة بلغت (٧,٨٤٦) بحث/سنة، وكذلك الإشراف علي رسائل الماجستير والدكتوراه بينما تبدو مقبولة فيما يتعلق بعدد البحوث المنشورة.

وهدف دراسة (شفيق ابراهيم حداد، ومحفوظ جودة ، ٢٠١٤) إلى معرفة دوافع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لإجراء البحوث العلمية. والتعرف على مدى اختلاف دوافعهم لإجراء البحوث العلمية واشتمل مجتمع الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية والخاصة في الأردن للعام الجامعي ٢٠١٣-٢٠١٤. وقد تم اختيار عينة ملائمة من أعضاء هيئة التدريس من أربع جامعات أردنية حيث تم توزيع (١٢٠) استبانة على أعضاء هيئة التدريس من مختلف الرتب الأكاديمية في الكليات المختلفة، وتم استعادة (١٠٨) استبانات صالحة للتحليل وتوصلت الدراسة إلى أن الوسط الحسابي لدافع التقدم العلمي كان الأعلى من بين الدوافع الأخرى لإجراء البحوث العلمية. كما توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في دوافع أعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث العلمية بسبب اختلاف رتبهم الأكاديمية. وكذلك أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين عدد الأبحاث التي نشرها أعضاء هيئة التدريس أو قبلت للنشر وبين مدة البقاء في الرتبة الحالية.

وهدف دراسة (نوال بن عمار ، عبد الحق بن تقات ، العربي عطية ، ٢٠١٤) إلي إلقاء الضوء على تصنيف المؤسسات الجامعية العربية بحسب تقرير ARWU لعام ٢٠١٣م فضلاً عن الإشارة إلي تصنيف هيئات أخرى والمعايير المتخذة لهذه التصنيفات وذلك من خلال

إبراز واقع المؤسسات الجامعية العربية وتحليله مع استعراض أهم المعوقات ونقاط الضعف التي تعاني منها بالإضافة الى نقد تصنيف ARWU وصولا الى اقتراح الحلول والمتطلبات اللازمة للخروج بمعايير لتصنيف جامعات الدول العربية بما يضمن لها تحسين جودة خدماتها

وهدفت دراسة (إيمان حمدي محمد ، ٢٠١٤) إلى التعرف على معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة في أشهر التصنيفات العالمية للجامعات (شنغهاي- الويب ماتريكس- التايمز - كيو اس) من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بها ، والخروج بمجموعة من التوصيات التي يمكن ان تساعد في تحسين ترتيب الجامعات العربية في هذه التصنيفات ، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة طبقت على عينة من اعضاء هيئة التدريس في بعض كليات الجامعات المصرية والعربية ، وقد كشفت النتائج عن ان تدني موقع الجامعات العربية في التصنيفات المذكورة يعود الى اسباب تتعلق بوضع البحث والنشر العلمي في الجامعات العربية واسباب تتعلق بطبيعة معايير التصنيفات نفسها .

ثانياً: الدراسات الاجنبية:

هدفت دراسة ثورزين (Thorsen,1996) إلى تحديد طبيعة ومدى الإجهاد المهني في درجة الأستاذية وتم جمع البيانات عن طريق استبيان أرسل بالبريد لأعضاء هيئة التدريس في أربع جامعات في مقاطعة أونتاريو. وكانت العينة من صفوف الأساتذة في أربعة مجالات الدراسة. سعت أسئلة البحث والفرضيات لاختبار العلاقة بين المتغيرات الشخصية والمهنية ومدى الإجهاد ، وقد توصلت الدراسة إلى أن نوعية العمل الأكاديمي فضلا عن طبيعته تم وصفه بالمجهد. وكان التدريس أقل إرهاقا من بين وظائف العمل، وكان البحث العلمي أكثرها إرهاقا، لا سيما بين الأساتذة في العلوم الإنسانية. وكانت الساعات التي يقضيها في العمل والمهام المخصص لها وقت غير كافي من أهم مصادر التوتر لهذه العينة .

وهدفت دراسة وارن سمارت (Warren Smart, 2005) إلى معرفة الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس في قطاع التعليم العالي النيوزيلاندي، ومعرفة المتغيرات المستقلة والتابعة التي تؤثر عليه، واستخدمت الدراسة لمعالجة البيانات تحليل الانحدار المتعدد،

والمتوسطات الحسابية ضمن إطار المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (٧٧٥٢) عضو هيئة تدريس ، ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة فيما يلي : وجود أثر بشكل عام لمتغير العمر على الأداء البحثي ، حيث تبين أن من هم في عمر مبكر في منتصف العشرينات كان لديهم مستوى منخفض من الأداء البحثي. وأن الأداء البحثي يزداد بسرعة مع العمر؛ فعند بلوغ الذروة لأعضاء هيئة التدريس في العمر؛ عند أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات يزداد الأداء البحثي عندهم ويبدأ في السقوط عند أواخر الأربعينات إلى أوائل الستينات ، إن الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس الذكور يفوق قليلاً مثيله لأعضاء هيئة التدريس الإناث ، وجود أثر قوي لمتغير الرتبة الأكاديمية على الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس، حيث حصل على المستوى العالي للأداء البحثي هم بالترتيب الأساتذة والأساتذة المشاركين يلي ذلك المحاضرين الأوائل ثم المحاضرين ، حصول أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحضرية المؤسسية والجامعات متعددة التقنيات على أعلى مستوى للأداء البحثي.

وهدفت دراسة جينز وسفير (Jens Smeby, and Sverre Try, 2005) إلى معرفة العلاقة بين الخواص الإدارية والنشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، وطبقت الدراسة على أربع جامعات حكومية وثلاث جامعات خاصة بالنرويج، واتبعت المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتم توزيعه على عينة مكونة من (٢٩٦٦) منهم (١٦١١) عضو هيئة تدريس من هم أصغر من ٤٠ سنة و(١٣٥٥) من هم أصغر من ٤٥ سنة. ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي : أن الأساتذة المساعدين و المشاركين لديهم نشاط بحث أقل من الأساتذة وجود علاقة بين الرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس والنتائج البحثي، أن الأساتذة ينتجوا منشورات ومقالات علمية أكثر من الأساتذة المساعدين والمشاركين. وجود أثر إيجابي للمصادر على كل المنشورات والمقالات الناتج البحثي لأعضاء هيئة التدريس الذكور يفوق قليلاً من نظرائهم الإناث بسبب أن الإناث يقضين أقل وقت في البحث من نظرائهم الذكور.

وهدفت دراسة سيمون فيل وآخرون (Simon Ville and Others, 2005) إلى اختبار توزيع أحد عشر مقياس للأداء البحثي عبر ثمانية وثلاثين جامعة استرالية عن طريق قاعدة البيانات هردك ، HERDC" و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومقياس التفاوت والذي يسمى بمعامل جيني "Gini" والذي يستخدم بواسطة الاقتصاديين لقياس التوزيع الداخلي

للأفراد أو العائلات ، ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي : وجود أثر سلبي للمساهمات البحثية على النواتج البحثية في الجامعات الاسترالية، وذلك بسبب عدم الإنصاف في توزيع هذه المساهمات البحثية وجود توزيع غير متساوي بين الجامعات الاسترالية للأداء البحثي ، وجود هبوط في الإنتاج البحثي المرتبط بالصحف والمؤتمرات وكذلك درجة الدكتوراه بنسبة ١.٣ %.

وهدفت دراسة تريزا فينج (Teresa Vange, and Others, 2005) إلى معرفة الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس والعوامل التي تؤثر فيها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، بالإضافة إلى استخدامها الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية، وتم توزيعه على عينة مكونة من (١٦٢) من أساتذة الجامعة ، ومن أهم ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج ما يلي: وجود اختلافات في النوع من حيث الإنتاجية وجود اختلافات في عدد المنشورات بين الرجال والنساء في أقسام البحث الموجهة، وجود اختلافات بين إنتاجية النشر لأعضاء هيئة التدريس الرجال والنساء والإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس الذكور أكثر من أعضاء هيئة التدريس النساء.

وهدفت دراسة (Murray P.,John H., 2006) إلى إثبات أهمية مؤشرات الإنتاجية البحثية المتعددة، وذلك باستخدام التخصص العلمي، وإجراءات للتحديد والقياس، والتي بدورها أصبحت عناصر هامة في تحديد الجودة داخل وبين الجامعات ، تسمح منهجية البحث بتحديد المؤشرات الأكثر أهمية، والتأكد من وجود فروق واختلافات بين الأكاديميين فيما يتعلق بالترجيح النسبي للمؤشرات البحثية المختلفة. وكان من بين مؤشرات الإنتاجية البحثية ذات القيمة العالية بين الأكاديميين: المقالات العلمية المحكمة والدوريات، والكتب التي تم مراجعتها من قبل النظراء و التنافسية الكبيرة في المنح البحثية. ويُعد التحكيم من العوامل الحاسمة في تحديد نوعية إنتاجية البحوث وتعمم النتائج لدي العديد من الأكاديميين بغض النظر عن الإنتاجية الشخصية الخاصة بهم. وأوصت الدراسة بأن المنهجية يمكن أن تساعد في تحديد الأوزان الضمنية لدي الأكاديميين داخل وعبر التخصصات المتصلة بالمنتجات البحثية المختلفة. وهذا الأسلوب يجعل الأكاديميين والإداريين على بينة من الأوزان التي تم استخدامها بالفعل عند اتخاذ قرارات حول نوعية الأقسام الأكاديمية.

أما دراسة كمبيير (Kimberlee M.Roy, Michael C. Roberts, and

Peter, Stewart,2006,) فهدفت إلى فحص الإنتاجية البحثية من خريجي جمعية النفسية

الأمريكية المعتمدة، وبرامج الدكتوراه للباحثين الأكاديميين علم النفس الإكلينيكي الذين يحملون حاليا مناصب أعضاء هيئة التدريس. تم احتساب المتوسطات المعيارية المجمع للمنشورات خلال فترة خمس سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤ استنادا علي متوسط عدد المطبوعات التي أنتجها الخريجون لكل برنامج تدريبي وعدد الخريجين إلى حد كبير متسقا مع تصنيف الولايات المتحدة نيوز والتصنيفات العالمية، بالرغم من وجود بعض الاختلافات المهمة وتم تصنيف البرامج التي أنتجت أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس أيضا في المرتبة الأكثر جدا ولكن كان هناك تباينا متزايدا في عدد المطبوعات التي ينتجها أعداد أكبر من الخريجين. التحليل الموضوعي للنتائج مثل مثل منشورات الخريجين قد يكون من الأفضل للتصنيفات ذات السمعة الأكثر موضوعية ولا سيما لبرامج العالم الممارس والتدريب السريري والعلماء، وبيانات نتائج مثل الخريجين المنشورات جانبا هاما من برامج "استمرار الدراسة الذاتية .

أما دراسة علي أسد وفيصل سعيد ((Ali Azad, and Fazal Seyyed, 2007)) فهدف إلى معرفة تأثير سلسلة من العوامل على الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس وما يقابلها من رضا في دول الخليج، بالإضافة إلى محاولة لمعرفة الاختلافات الهامة التي وجدت بين تفضيل أعضاء هيئة التدريس وتوقعات الجامعات فيما يتعلق بتخصيص الوقت بين عمل أعضاء هيئة التدريس والنشاطات المرتبطة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدم الباحث الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية والذي اشتمل على أربعة أجزاء هي: البيانات الأساسية، المعرفة الذاتية والكفاءة الفردية، بيئة العمل، والحالات الاجتماعية، وتم توزيعه على عينة مكونة من (١١٥) عضو هيئة تدريس من مدارس الأعمال الجامعية بدول الخليج، حيث طبقت على كلية التجارة والاقتصاد بالإمارات العربية المتحدة، وكلية الإدارة الصناعية بجامعة فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية، وكلية إدارة الأعمال في جامعة الكويت وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي: عدم وجود تكافؤ بين الاهتمام الملاحظ للعوامل التي تؤثر على الإنتاجية البحثية ومستوى الرضا ، تفضيل أعضاء هيئة التدريس لتخصيص وقت أكثر للبحث والنشاطات العلمية الأخرى من مدرء الجامعة ، وجود اختلافات ذات دلالة احصائية بين تخصيصات الوقت لأعضاء هيئة التدريس للعمل المرتبط بالنشاطات مثل (التدريس، النمو المهني، البحث، الخدمة) و توقعات الجامعة ، وجود اختلافات ذات دلالة احصائية بين المستوى الملاحظ لتأثير العوامل المرتبطة ببيئة العمل على الإنتاجية البحثية ومستوى رضا أعضاء هيئة التدريس.

وهدف دراسة " هيوبي لانبو وتشنق كاو, (Chiang Kao & Hwei-Lan Pao) " (2008) إلى وصف التقييم الشامل للأداء البحثي في الإدارة لـ ١٦٨ جامعة تايوانية. بالإضافة إلى المؤشرات الشعبية لمنشورات مجلة (فهرس الاستشهاد العلمي، وفهرس استشهاد العلوم الاجتماعية، وفهرس الاستشهاد العلمي (Science Citation Index) وفهرس استشهاد العلوم الاجتماعية (Social Sciences Citation Index) واستخدمت الدراسة معاملاً ارتباطاً سببياً في إطار المنهج الوصفي كأداة للدراسة وذلك من خلال موقع شبكة المعرفة لمعهد المعلومات (Institute for Scientific Information Web of Knowledge "ISI website") وتمثلت عينة الدراسة من (١٧٦٢) عضو هيئة تدريس ممن يحملون رتبة الأستاذية في أقسام الإدارة من ١٢٩ جامعة. والذي تم تقييم أدائهم البحثي من خلال مشاركة واحدة على الأقل لهم من عام ١٩٩٥-٢٠٠٤ في مشروع المجلس العلمي الوطن وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي: أن الجامعات الحكومية لديها أداء بحثي أفضل من الجامعات الخاصة ويرجع ذلك إلى الدعم المالي الكبير من الحكومة لتلك الجامعات. وأن الجامعات الخاصة التي لها رسائل مشابهة لرسائل الجامعات الحكومية كان أدائها البحثي مشابه لأداء الجامعات الحكومية. وتحليل مجموعة الأوزان المستنتجة والمأخوذة من الخبراء تبين أن نتائج هذه الدراسة تؤيد بشدة المؤشرات والأوزان التي تم استخدامها في الدراسة.

وهدف دراسة، ٢٠٠٨، ٢٨٣-٢٩٦ (Aminuddin Hassan, et al)) إلي استكشاف وجهات نظر الأكاديميين الماليزيين فيما يتعلق بالإنتاجية الأكاديمية وبعض العوامل المؤثرة فيه وعلى نطاق واسع تم استخدام الاستبيان على الانترنت لجمع المعلومات من ست جامعات عامة وتوصلت نتائج الدراسة أن الدور الأكثر إنتاجية في نظر الأكاديميين هو التدريس، ويأتي كل من البحث العلمي و الإدارة في الترتيب الثاني والثالث على التوالي وتوصلت الدراسة إلي عدة عوامل متصلة بالإنتاجية وبعض هذه العوامل سياسة الآثار المترتبة عليها. تختلف الجامعات بشكل ملحوظ من حيث التصنيف والبحوث وترتبط الإنتاجية بكمية الوقت المتاحة، وترتبط سلباً بالعبء التدريسي.

وهدف دراسة باتريشيا وآخرون (٢٠١١، ٣٥-٣٦, Patricia, et al) إلي فحص العوامل الشخصية، والسياقية، والمحفزة التي تؤثر علي الإنتاجية البحوث لأعضاء هيئة التدريس في مختلف التخصصات شملت عينة الدراسة (٧٨١) مشاركا من أعضاء هيئة

لأعضاء هيئة التدريس. يتناسب النموذج مع البيانات بشكل جيد، ويدعم الاسهامات النظرية ذات الصلة بالانتاجية البحثية وتوصلت الدراسة إلي أن تحفيز أعضاء هيئات التدريس يسهم في زيادة الانتاجية البحثية، كما ان تقدير الانتاج البحثي وجهوده يؤثر ايجابا، والعبء التدريسي يؤثر سلبا علي الانتاجية البحثية .

أما دراسة(White, et al, 2012,584-602) فهدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على زيادة أو انخفاض الإنتاج العلمي لأبحاث أعضاء هيئة التدريس في كليات الأعمال واشتملت الدراسة على عينة عشوائية من ٢٣٦ من أعضاء هيئة التدريس لمجموعة واسعة من كليات إدارة الأعمال من خلال مسح على شبكة الإنترنت وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس ذوي الرتب العلمية الأعلى يمتلكون مهارات أكبر في إدارة الوقت، ويتمتعون بالدعم المؤسسي بشكل افضل من الآخرين من أعضاء هيئة التدريس لاجراء البحوث العلمية. كما ان لديهم استعداد أفضل لإجراء البحوث، وما زالت إنتاجيتهم من البحوث والمساهمات الفكرية تهيمن بشكل كبير على التعليم العالي كإجراء أساسي لنجاح أعضاء هيئة التدريس وما يوفره من فوائد عملية للجامعات من خلال تمكين المسؤولين لتحفيز، وتطوير أعضاء هيئة التدريس الإنتاجية.

وهدف دراسة جوسن جن (٢٠١٢، ٣-٥ Jisun Jung) إلى تحديد الإنتاجية البحثية للأكاديميين في هونغ كونغ. وعلى وجه التحديد، فإن الدراسة قامت باستكشاف العوامل المؤسسية التي تساهم في إنتاجية الأفراد في حين يقارنون أيضا محددات عبر أكاديمي التخصصات. لقد أجريت عملية شريان الحياة تحليل الانحدار باستخدام بيانات المسح الدولي من "تغيير أكاديميون المهنة." وجدنا أن الأكاديميين هونغ كونغ وتدويل للغاية من حيث البحوث الأنشطة. وتوصلت الدراسة إلي أن إنتاجية البحث تتأثر بعدد من العوامل، بما في ذلك العوامل والخصائص الشخصية ، وعبء العمل، والاختلافات في أنماط البحث، والخصائص المؤسسية. بالإضافة، وجود تباين كبير بشأن محددات إنتاجية البحثية عبر فئات التخصصات العلمية.

وهدف دراسة كريستوفر (Okiki, Olatokunbo Christopher, 2013) الي تقييم مستوى الإنتاجية البحثية التدريس لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات النيجيرية الفيدرالية وتظهر النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الفيدرالية النيجيرية للجامعات مرتفعة في منشورات الدوريات والتقارير الفنية،

وأوراق المؤتمرات، وأوراق العمل، والأوراق البحثية، وأظهرت النتائج أن إنتاجية البحث أعلى في شمال شرق نيجريا وجنوب غرب وشمال وسط البلاد، نتيجة اتاحة مصادر المعلومات لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفيدرالية النيجيرية، وتوصلت الدراسة إلي أن عوائق الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس متعددة وتشمل انخفاض عرض النطاق الترددي للإنترنت في الجامعات هذا بالإضافة الى العوائق المالية

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الحالية الاجابة عن الاسئلة الرئيسية التالية:

١. ما الإطار الفكري للإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس، وما مؤشراتهما، وما العوامل التي تؤثر فيها؟
٢. ما المقصود بالمعايير العالمية لتصنيف الجامعات، أهميتها، وما أوجه النقد الموجه إليها؟
٣. ما محددات الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي في ضوء تحليل خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال؟
٤. ما دور الجامعة في لتطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة؟
٥. ما الاستراتيجية المقترحة لتطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات المعايير العالمية لتصنيف الجامعات وخبرات بعض الدول المتقدمة؟

منهج الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة المدروسة وصفاً كيفياً من خلال جمع المعلومات وتصنيفها، ومن ثم تحليلها وكشف العلاقة بين أبعادها

المختلفة من أجل تفسيرها تفسيراً كافياً والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم الحاضر وتشخيص الواقع وأسبابه.

المصطلحات الاجرائية لدراسة:

الانتاجية العلمية البحثية:

هي نواتج الجهود التي يؤديها عضو هيئة التدريس لتطوير العلوم الطبيعية والانسانية والاجتماعية من خلال مجموعة المنشورات العلمية التي ينشرها، سواء تمثلت في اعداد البحوث والدراسات العلمية أو اجراء التجارب في المعامل بهدف اجراء البحوث أو الحصول علي براءات اختراع أو كتابة الكتب المتخصصة، أو نشر مقالات عامة أو تخصصية أو الاشراف علي رسائل الماجستير والدكتوراه.

وتعرف بمجموع الأنشطة التي يمارسها كل من عضو هيئة التدريس أو القسم أو الكلية أو الجامعة من أجل الإسهام في التطوير والتقدم العلمي، والذي يمكن قياسه بعدة طرق منها كمية النشر أو الاقتباس أو تقدير الزملاء أو الكلية.

أولاً : الاطار المفاهيمي للإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس:

يعد مفهوم الإنتاجية (Productivity) من أكثر المفاهيم استخداماً في القرن العشرين ، إلى الحد الذي جعل خبير الجودة الأمريكي جوزيف جوران (J.M.Juran) يقول أن القرن العشرين هو قرن الإنتاجية وأن القرن الواحد والعشرين قرن الجودة (Joran M:,1993).

والواقع أن العمل المعرفي والبحثي هو الشكل الأرقى للعمل الإنساني وهو النوع المكافئ والمعادل من حيث القيمة والأهمية في القرن الواحد والعشرين لما كان يمثلته العمل المادي - البدني في القرن العشرين أو أغلبه ، وإذا كانت إنتاجية العمل المادي - البدني وما يرتبط به هي المعيار الأكثر أهمية في الفترة الماضية فإن إنتاجية العمل المعرفي والبحثي هي الأكثر أهمية في الفترة القادمة ، وهذا التجدد في الحاجة إلى الإنتاجية البحثية كمعيار أساسي لأداء الاقتصاديات والشركات هو الذي يجعل الإنتاجية كلمة ذات أزيز (Buzz Word) ، وأن استخدامها في مجال العمل المعرفي سيزيدها بدون شك أهمية وربما غموضاً وتداخل مع مفاهيم أخرى. (أمة اللطيف بنت شرف، ٢٠٠٥م ، ٤٥)

واستخدم مفهوم الإنتاجية لأول مرة من قبل كوسناي (Quesnay) في عام (١٨٧٦ م) وظل استخدامه يختلط بمفاهيم الإنتاج والقدرة على الإنتاج حتى العقود الأولى من

القرن العشرين ، ليتبلور مفهوم الإنتاجية بالشكل الذي نستخدمه الآن ، وفي عام (١٩٥٠م) قدمت المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي (OCED) تعريفا رسميا لمفهوم الإنتاجية بأنها ناتج قسمة المخرجات على واحد من عوامل الإنتاج ووفق هذا التعريف يمكن الحديث عن إنتاجية رأس المال ، العمل ، المواد .. إلخ . كإنتاجية جزئية كما يمكن الحديث عن الإنتاجية الكلية بقسمة المخرجات على جميع المدخلات من عوامل الإنتاج (Peter F., 1999).

وبهذا المعنى فإن مفهوم الإنتاجية يختلط مع الكفاءة (Efficiency) التي هي الأخرى قد تعرف بأنها نسبة المخرجات إلى المدخلات . ومع ذلك فإن هناك فرقا بين الاثنين وفي هذا السياق يشير وليم استفنسن (W.Stevenson) أن الكفاءة مفهوم ضيق يتعلق بالمجموعة الثابتة والمحددة من الموارد المستخدمة (كالألات والعمل) . بينما الإنتاجية تتعلق بالموارد الكلية (المدخلات) والعوائد الكلية (المخرجات) . فالإنتاجية قد تعني الاستخدام الكفوء للموارد المستخدمة أو استبدال هذه الموارد المستخدمة بأخرى (آلات أخرى أو عمال أكثر تأهيلا) لتحسين الإنتاجية:(Stevenson,W.J,2002).

مفهوم الانتاجية العلمية والبحثية:

حظى مفهوم الانتاجية العلمية والبحثية باهتمام العديد من الباحثين، والمؤسسات فى سائر دول العالم المتقدم والنامي على حدٍ سواء، وبخاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، حيث عملت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية المرموقة على تدعيم الدراسات والبحوث فى هذا الميدان، وإن كانت قد ركزت على إنتاجية الجامعات، والمؤسسات البحثية والتقنية فى المجتمع بصورة تفوق تركيزها على الإنتاجية الفردية، ومن الملاحظ أن الدراسات الفردية، والجماعية التي أجريت فى دول العالم المتقدم حول الإنتاجية العلمية شملت جميع فروع المعرفة البشرية، بينما ينصب جُل الاهتمام بالنظام الإنتاجي للعلم والعلماء فى دول العالم النامي، ومنها مصر على العلوم الطبيعية بفروعها المختلفة.

وتُعد الدراسات عن الإنتاجية العلمية من الدراسات الحديثة نسبياً، إذا ما تم مقارنتها بالدراسات الأخرى، حيث بدأ العلماء فى إجراء الدراسات عن الإنتاجية العلمية فى ضوء الإنتاج الفكري منذ الأربعينات من القرن العشرين، وتعرضت هذه الدراسات بشكل عام فى بدايتها لإنتاجية الفيزيائيين، وعلماء الاجتماع، والمبدعين فى الدراسات الإنسانية، ويمكن القول بأن ثمة عاملين أسهما فى ازدهار الدراسات عن الإنتاجية ألا وهما: قيام السواد الأعظم من الأكاديميين بإجراء عدد قليل من البحوث والقياس غير الموضوعي للإنتاجية العلمية الذى

يعمد إلى احتساب الإنتاج الفكري على أنه متساو من حيث القيمة، والكيف مما يعكس عدم المعيارية عند مقارنة البحوث موضوعياً.

وتنقسم الدراسات وثيقة الصلة بالانتاجية العلمية من حيث الهدف إلى الفئات التالية: الدراسات المقارنة لإنتاجية عدد كبير من المؤسسات الجامعية المتنوعة والدراسات المقارنة للإنتاجية في ضوء علاقتها بالبنى التنظيمية للجامعات ومراكز البحوث ومقارنة متعمقة للإنتاجية في ظل الخصائص المختلفة للجامعات متعددة الأقسام، والجامعة ذات الكليات ودراسة العوامل المؤثرة في الإنتاجية؛ كالعمر، والاتصال، والإبداعية، والبيئة.. الخ والدراسات المقارنة بين أعداد كبيرة من الجامعات من حيث التسهيلات المتاحة للدراسة والبحث ودراسات تتناول إنتاجية العلماء في مختلف فروع المعرفة البشرية وتخصصاتها مثل : علماء النفس، والاجتماع، والطب، والفيزياء، والكيمياء، والعلوم السياسية الخ.

ويرى الباحث أنه يمكن تصنيف الدراسات المتصلة بالانتاجية العلمية على أساس المنهجية المتبعة في إجراء الدراسة إلى فئتين هما : دراسات تستخدم الإحصاء الكمي لمفردات الإنتاج الفكري ودراسات تستخدم الإحصاء الكمي للاستشهادات المرجعية.

ومهما يكن من أمر، فقد امتد الاهتمام بالدراسات في الانتاجية العلمية إلى تخصص المكتبات والمعلومات، لاسيما دراسات الإنتاجية عن أعضاء هيئة التدريس بأقسام، وكليات، ومدارس المكتبات والمعلومات، فأجريت العديد من الدراسات والبحوث الخاصة بظروف إنتاجية العلماء منذ أكثر من نصف قرن، وسعت معظم الدراسات عن الإنتاجية في مجال المكتبات والمعلومات إلى إمطة اللثام عن السمات والخصائص التي تكتنف أنماط التأليف في التخصص، فعلى سبيل المثال: اهتمت هذه الدراسات بدراسة علاقة التأليف بالنوع (ذكور / إناث)، وأيضا علاقة التأليف بالدرجة الوظيفية.

وليس من السهل أن نعرف الانتاجية العلمية رغم توافر الكثير من الدراسات في هذا المجال. ويشق المنظور الأكثر تأثيراً من الاقتصاد ، حيث تعرف الانتاجية بمعدل الناتج لمدخل لمنتج معين . ولكن من الصعب تكييف هذا التعريف مع التعليم العالي .
(Aminuddin Hassan, Peter Tymms & Habsah Ismail ,2008,283)

وتعرف الانتاجية العلمية في مجال محدد بالناتج الذي ينجزه كل أكاديمي على مدى فترة محددة نظراً للوقت المخصص لهذا العمل ، وينبغي أن تعكس الواجبات والأعمال الروتينية المنتظمة للأكاديمي ، كما ينبغي أن تشمل العناصر المتعددة في آن واحد ، يمكن اعتبارها بوصفها أنشطتهم المهنية وينبغي أن يعرف المصطلح " الانتاجية الأكاديمية " بطريقة يمكن فهمها من قبل الأكاديميين ، ولاسيما القادمين من ثقافات ، وخلفيات وخبرات ومعارف

مختلفة ، كما ينبغي أن يكون هذا المصطلح مفهوماً منفتحاً على التحليل النقدي ، كما يؤكد على ذلك " برياشر (Aminuddin Hassan, Peter Tymms & Habsah Ismail) " (2008,284)

ويعد تحليل نواتج التعليم للأكاديمي والخريجين والتدريب عنصراً مهماً للتقييم المستمر لجودة البرنامج ، وتسعى مؤسسات بعينها مثل المجلس الوطني للبحوث the National Research Council ، ومجلس كليات الدراسات العليا ، وهيئات الاعتماد الإقليمية والوطنية ، وعمداء الكليات الجامعية ، ورؤساء الأقسام ، ومديرو البرامج إلى إيجاد طرق موضوعية لوصف ومقارنة نتائج الوحدات الدراسية العليا. ويسعى المجلس الوطني للبحوث جاهداً إلى طرق أسئلة تعد ملائمة لبرامج التدريب حول مدى فعالية مخرجات التعليم ومؤشرات الاقتباس (Kimberlee M. Roy, Michael C. Roberts & Peter K. Stewart,2006,893-894) .

ويعرفها البعض بأنها " كافة الأنشطة العلمية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس منذ حصوله على درجة الدكتوراه وتتضمن الكتب العلمية والبحوث المنشورة والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه " (فوقية محمد راضي، ٢٠١٠ ، ٥٣٣)

ويعرف الآخر بأنها " كمية الأعمال العلمية لعضو هيئة التدريس وتشمل الكتب العلمية والبحوث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة أو في المؤتمرات المحلية والعربية ".(عبد الواحد حميد وعادل صالح الراوي ، ٢٠١٠ م)

ويمكن تعريف الانتاجية البحثية بأنها " مجمل الأبحاث التي يجريها الأكاديميون في الجامعات والسياقات ذات الصلة خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم يمكن استنباط مؤشرات الأداء البحثي لقياس ذلك الأداء ولتوفير أسس لإصدار أحكام حول جودة ونوعية البحوث " (Murray, P. and John, H.,1997,454)

مؤشرات الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس :

يعرف البعض مؤشرات الأداء العلمي والبحثي بأنها " قيم عددية والتي تمدنا بقياس لتقييم الأداء الكمي والكيفي لنظام والتي يمكن استخلاصها بطرق عديدة ويوضح الجدول التالي ترتيب رتبة مؤشرات الأداء في جميع التخصصات على النحو التالي (Murray, P. and John, H.,1997,456- 459)

جدول رقم (١)

يوضح ترتيب تصنيف مؤشرات الأداء العلمي والبحثي في جميع التخصصات وفي التربية

المرجحة	عبر مختلف التخصصات	التربية
المقالات في الدوريات المحكمة	١	١
الكتب المراجعة من النظراء والمنشورة تجارياً	٢	٢
العروض في المؤتمرات الرئيسية المحكمة	٣	٣
أوراق بحثية في وقائع مؤتمرات محكمة	٤	٥
المقالات المقاسة بتأثير الاقتباس في المجالات	٥	-
فصول في كتب نشرات تجارياً من قبل الأقران	٦	٦
المنح التنافسية والمراجعة من الغير	٧	٤
درجات البحوث العلمية للدراسات العليا التي تم الاشراف عليها حتى الاكتمال	٨	٧
محرر / هيئة تحرير دوريات علمية معترف بها	٩	٨

ومن مراجعات العديد من الدراسات ذات الصلة بمؤشرات الأداء البحثي ، هناك ثلاث فئات رئيسية من مؤشرات الانتاجية البحثية . وضمن هذه الفئات الرئيسية الثلاث ، يمكن تحديد أربعة عشر مؤشراً فردياً ، وهي على النحو التالي :

أولاً: المنح البحثية:

تعد المنح البحثية عنصر مهم في الحياة الأكاديمية ، فمن جهة أنها تعد مدخلات بحثية لأنها توفر المال الكافي لإجراء البحوث ، على الرغم من أنها ليست ضماناً بأن المخرجات سيتم إخراجها وتوليدها وتعد المنح البحثية " مخرجات " باعتبارها ناتج الأفكار المبتكرة والمقبولة (على الأقل ، تقبل من جانب اثنين من المراجعين ، ومقدمي المنح) ، وتعتمد بشكل واسع على المخرجات الناجحة السابقة . وعندما تحكم فهي تشير إلى جودة الباحث.

ثانياً: الإشراف على البحوث العلمية:

يعد الإشراف على البحوث العلمية لطلاب الدراسات العليا عنصراً مهماً للنشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس ، كمؤشر له مصداقية بين الأكاديميين ، فضلاً عن وضعه داخل الجامعات . فعلى سبيل المثال عدد رسائل الدكتوراه التي تمنح سنوياً ، يمكن أن يكون مؤشراً لكمية الأبحاث التي يجريها طلاب الدراسات العليا . وبالمثل ، فإن العدد الإجمالي

لجميع الدرجات العلمية البحثية الممنوحة لطلاب الدراسات العليا سنوياً ، وتقاس بالإشراف حتى اكتمال منح الدرجة ، يمكنه أن يكون مؤشراً مفيداً للإنتاجية البحثية.

ثالثاً: المطبوعات:

تعد المطبوعات المقياس الأكثر صدقاً وحيادية ومبشرة لتحديد الأداء البحثي بين الأكاديميين ، وإن أكثر ما ينشئ القضايا الخلافية ما يتعلق بأي المطبوعات ينبغي أن تدرج ، وكيف ينبغي ترجيح أيها منها . وأوضحت الدراسات التي أجريت أعوام (١٩٩٣ ، ١٩٩٤) أنه في إطار المجال التربوي ، تعد المقالات في الدوريات العلمية ، والكتب ، والعروض التقديمية في المؤتمرات ، وفصول في كتب، ذات قيمة عالية كمؤشرات للأداء والإنتاجية البحثية. Carole J. B., Bruce A. C., Deborah, A. F., Kelly, R. (2005,2) R. and Justin G. S,

محددات الإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس:

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على الإنتاجية البحثية والعلمية لدى الأكاديميين وأعضاء هيئات التدريس ومنها(Gonzalez, B.C.,Veloso,F,2007,12-13):

المحددات الفردية للإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس:

عند شرح الإنتاجية البحثية لدى الأكاديميين ، ينظر الباحثون أولاً إلى المتغيرات ذات الصلة بمستوى الفرد مثل الخصائص الديمغرافية والسمات النفسية ، وتعد الخبرة بوجه خاص أحد العوامل الأكثر أهمية تأثيراً في الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئات التدريس Carole J. B., Bruce A. C., Deborah, A. F., Kelly, R. R. and Justin G. S,2005,237)

وتتأثر الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعة بعدد كبير من العوامل وتشمل الخصائص الشخصية مثل الجنس ، والعمر والسمات النفسية ، والخلفيات التعليمية والتربوية ، وكذلك الخصائص ذات الصلة بالسياق المؤسسي وعمليات التمويل.(Dundar, H., lewis, D.,2007,607-610)

وفيما يخص الجنس كمتغير فردي، أشار بنتلي، ادمسون & Bentley (Adamson) إلى أن قوة العمل في معظم جامعات العالم لا يزال يسيطر عليها الرجال، وأن الإنتاجية البحثية لعضوات هيئة التدريس متدنية إلى حد كبير في جامعات الولايات المتحدة

الأمريكية وكندا تبين أن نحو ٢٠% من عضوات هيئة التدريس في مقابل ٧% من أعضاء هيئة التدريس الذكور لم ينشروا بحثاً علمياً واحداً. كما أن تمثيل المرأة في الوظائف الجامعية الراقية لا يزال منخفضاً وأن أقل من ٢٠% منهن يشغلن وظيفة أستاذ. إن تأثير متغير الجنس علي الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لا يزال مثار جدل بين الباحثين، فبينما أشارت دراسات بيلي، ساكس وآخرين، سميث وآخرين (Smith et al., 1995); (Sax et al., 1996); (Bailey,1992) إلي تدني الإنتاجية البحثية لعضوات هيئة التدريس مقارنة بالذكور، وذكر بلاكبيرن وآخرون (Blackburn et al., 1991) أن العلاقة بين الجنس والإنتاجية العلمية تم بحثها في دراسات عديدة وأن بعض هذه الدراسات قد توصلت إلي فروق طفيفة بين الجنسين في الإنتاجية العلمية، بينما توصلت دراسات إلي نتائج متعارضة . (فوقية محمد راضي ،٢٠١٠م، ٥٠٢-٥٠٣)

المحددات المؤسسية للإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس:

تتأثر الانتاجية البحثية بشدة بالسياق الاجتماعي والتنظيمي الذي تتواجد فيهما، وتؤثر الحوافز المؤسسية تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الانتاجية البحثية وكذلك للعوامل البيئية دور في تحفيز واستدامة الانتاجية البحثية (Carole J. B., Bruce A. C., Deborah, A. F., Kelly, R. R. and Justin G. S,2005,237) فالإنتاج العلمي الجيد يهيئ الفرص لأعضاء هيئة التدريس لاكتساب معلومات جديدة وتقاسم الأفكار الاجتماعية والثقافية مع الآخرين ، وأثناء إجراء الدراسات العلمية قد تجد الهيئة التدريسية الفرصة متاحة للسفر خارج بيئاتهم للبحث عن المعلومات والحقائق ذات العلاقة وجمعها ، كما يساهم البحث العلمي الجيد في التنمية الأصيلة والمستمرة ، ذلك أن الغالبية العظمى من الاكتشافات العلمية قد تحققت من خلال إجراء البحوث في بيئة التعليم العالي (Carole J. B., Bruce A. C., Deborah, A. F., Kelly, R. R. and Justin G. S,2005,239) وقد استنتج بلاند ورافن (Bland and Ruffun) أحد عشر عاملاً من العوامل التي تحسن من الانتاجية البحثية ولها علاقة بالخصائص المؤسسية والسياقات التنظيمية ، وهي على النحو التالي (Carole J. B., Bruce A. C., Deborah, A. F., Kelly, R. R. and Justin G. S,2005,257) الأهداف الواضحة ، والتي تعمل كوظيفة تنسيقية ، الثقافة

المميزة، مناخ المجموعة الإيجابي، المشاركة الإدارية الحازمة ، التنظيم اللامركزي، التواصل المتتابع ، إتاحة الموارد ، العمر والحجم الكافي وتنوع المجموعة البحثية ، المكافآت المناسبة، التركيز على التوظيف والاختيار، القيادة مع الخبرة البحثية ، والمهارة في كل من الشرع في الهيكل التنظيمي المناسب واستخدام ممارسات الإدارة التشاركية.

المحددات الأكاديمية للإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس:

يعد للتخصص الأكاديمي أحد المتغيرات الأكثر أهمية تأثيراً على النشاط الأكاديمي والإنتاجية البحثية لدى أعضاء هيئات التدريس . ورغم أن فئات التخصصات تشترك في الكثير من الفواسم المشتركة فيما يتعلق بالظروف التقنية والاجتماعية والمعيارية لعمل أعضاء هيئات التدريس ويظهر الأكاديميين في العلوم الإنسانية والاجتماعية تفضيلات مختلفة للنشر ، وترجع هذه الاختلافات بشكل جزئي إلى الاختلافات في أنماط المنشورات وإلى المشاركة في التأليف، فعلى سبيل المثال في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تتشابه توزيع المقالات في المجلات العلمية والتقارير والكتب ، بينما في العلوم الطبيعية والطبية فتعد المجلات العلمية المخرج الأكثر ملائمة وهناك الكثير من الاختلافات في مختلف التخصصات الأكاديمية فيما يتعلق بمدى التعاون في التأليف في مجال النشر العلمي ويرتبط التأليف المشتركة ارتباطاً وثيقاً بفرق العمل البحثية ، والتي تعد أقل شيوعاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية مقارنة بالعلوم الطبيعية (Kyvik, S.,2008,35-36).

قياس الإنتاجية العلمية البحثية لأعضاء هيئة التدريس:

مقاييس الإنتاجية البحثية هي المنشورات وعدد الاستشهادات مؤشرات اقتباس في العلوم الطبيعية والاجتماعية، التي ينتجها معهد المعلومات العلمية (ISI) ، ويُعد التدريس أحد المقاييس المستخدمة لقياس الإنتاجية، وتُقدر بوجه عام بالمقررات الدراسية وحجم الفصل الدراسي. غير أن الإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس تقيم في البحوث الجامعية غالباً بالمنشورات العلمية، والأوراق البحثية، والعروض التقديمية، والتي تشمل أحياناً المنح ، وتُحدد المنشورات العلمية بالمقالات التي يُراجعها ويحكمها النظراء في الدوريات العلمية المهنية المعترف بها. أظهرت البحوث المتزايدة التي أجريت حول العلاقة بين إجراء البحوث العلمية والتدريس الكثير من النتائج المتباينة، والمستندة على المتغيرات ذات الصلة وكيفية قياس كل منها. ولقد توصلت الدراسات السابقة إلى وجود علاقة قد تكون قليلة بين عمليات تقويم

التدريس والبحث العلمي كما في دراسات كل من (بايلي، ١٩٩٩، وكوليك، ١٩٩٧، وفيلدمان، ١٩٨٧)، ولكن ترتبط الانتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس سلبا مع العبء التدريسي كما في دراسات كل من (كولينز، ٢٠٠١، وتشن، وغويتا، وهوشاور، ٢٠٠٦، وهاردر، وميلر، وببيلي، وببيس، وشيه، ٢٠٠٧، وهاتي ومارش، ١٩٩٦) وتتضمن أكثر الأساليب لقياس إنتاجية البحوث قياس عدد المقالات المنشورة في المجالات والدوريات العلمية. وقد ورد ذكر الإنتاجية البحثية في العديد من الدراسات المتعلقة بالتعليم العالي. وتُعد القضية الأكثر انتشارا فيما يتعلق بقياس إنتاجية البحوث هو الخلط بين كمية المطبوعات مع جودة هذه المنشورات، سواء في المنتج العلمي نفسه، أو في وسائل النشر.

أبرز برنت وهاتي (١٩٩٧) قيمة المنشورات كمقياس أكثر مباشرة لقياس أداء البحوث. وتشمل المنشورات : المقالات في المجالات المحكمة، والكتب المنشورة تجاريا المراجعة من النظراء، والعروض البحثية في المؤتمرات المحكمة والأوراق البحثية المدرجة في جداول أعمال المؤتمرات، والمقالات الأكثر تأثيرا وتقاس بعدد الاقتباسات، والمنح التنافسية المراجعة من النظراء، وعدد درجات الدراسات العليا والبحوث (الماجستير والدكتوراه) والتي أشرف عليها حتى الانتهاء منها، والعمل كمحرر /أو عضو هيئة تحرير مجلات معترف بها . (Okiki, Olatokunbo Christopher, 2013,102-103.)

وإن انخفاض معدل إنتاجية البحث العلمي في الوطن العربي، يعود إلى عدم وجود سياسة واضحة للبحث العلمي في الوطن العربي، وكذلك نقص التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتبات والمكافآت والبدلات وغيرها، وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى صعوبة إجراءات الحصول على منحة بحثية مع قلة في عدد الجهات المانحة. كما أن معظم الأساتذة في الجامعات يركزون على التدريس أكثر من تركيزهم على البحوث. من ناحية أخرى فإن مراكز البحوث والجامعات العربية تعاني من مشكلات عديدة من بينها انشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي لتحسين أوضاعهم المعيشية، وقلة عدد الباحثين والمختصين، فالبحوث التي تجري بين جدرانها من جانب أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بهدف الترقية ، أو النشر، وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه .

العوامل المؤثرة على انخفاض الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس:

لا خلاف على مدى التقدم والتطور الذي حالف مسيرة التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية ، ويُعد التعليم الجامعي القاعدة الأساسية لترسيخ دعائم التقدم العلمي ولدفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وقد حدثت تطورات وتغيرات جذرية وبنوية في قطاع التعليم الجامعي ويظهر ذلك في زيادة عدد الجامعات والكليات وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والطلاب والخريجين . الذي أدى بدوره إلى بناء القاعدة البشرية اللازمة للتعليم والبحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث العلمية .

بالإضافة إلى ذلك تقوم الجامعات بجهود كبيرة لدفع عجلة البحث والمعرفة والإنتاج العلمي . لما يتوفر فيها من عقول وكفاءات تمكنها من تقديم الخبرات والاستشارات لكافة قطاعات المجتمع حكومية كانت أو خاصة ، ولكن الجامعات تحتاج إلى توفر عدة عناصر حتى تستطيع القيام بدورها البحثي . ومن بينها وجود الطاقات الفكرية المستعدة للعمل العلمي ، والوقت الكافي للقيام بالبحوث العلمية ، وتوفير الأدوات والتسهيلات التي تساعد على إنجاز البحوث وأيضاً وجود الجو الملائم للعمل العلمي والإبداع .

وحيث أن أهداف البحث العلمي كثيرة ومتشعبة ، بعضها يختص بإثراء العلم والمعرفة بالإضافة إلى التخصص الدقيق للباحث ، وبعضها موجه لتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع وتعمل على نقل وتوطين التقنية وتطويرها وتطويرها لتلائم الظروف المحلية وتساعد في تحقيق أغراض التنمية المختلفة. كما حددت ذلك لائحة البحث العلمي في الجامعات . فالبحوث العلمية من حيث علاقتها بالتنمية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كما يرى على النحو الآتي: (عبد الرحمن فوزان ، ١٤٢٥هـ ، ١١)

المجموعة الأولى : البحوث المدعومة التي تتولاها بعض الجهات المعنية بالبحث العلمي وبعض الجامعات وهذه البحوث يتم التنسيق فيها بين الجهات البحثية والجهات المستفيدة . سواء كانت جهات حكومية أو أهلية وجميع هذه البحوث تقريباً تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة أو بأخرى .

المجموعة الثانية : بحوث فردية أو جماعية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات والباحثين ، وهي وإن لم تكن مدعومة مادياً من أي جهة ولم يتم التنسيق في إعدادها بين الباحث وأي جهة أخرى . إلا أن بعضها يخدم أهداف خطط التنمية بما يقدم من إضافات علمية تخدم محوراً أو أكثر من محاور التنمية .

المجموعة الثالثة : البحوث العلمية الصرفة التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لإثراء التخصص الدقيق للباحث والاستفادة من الترقية العلمية وعلى الرغم من أن البحث العلمي يُعد من أهم مقومات التقدم والتطور الحضاري للمجتمع حيث يؤدي دوراً أساسياً في عملية التنمية بمختلف جوانبها ويسهم في التطوير الشامل للمجتمع ، إلا أن واقع البحث العلمي لا يزال دون المستوى المطلوب بل لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات البحث العلمي الناجح.

أولاً : العوامل الخاصة بالمكتبات الجامعية :

لقد عنيت المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بالمكتبات العامة ووضعت الضوابط والمعايير الخاصة بها وعملت على تحديثها بين فترة وأخرى ، وتتبع أهمية المكتبات من كونها مراكز حيوية لا غنى لأي مجتمع عنها في هذا العصر (عصر المعلومات) فهي مؤسسات ثقافية اجتماعية تربية لجميع أفراد المجتمع لها أهداف ثقافية وتعليمية ومعلوماتية واجتماعية.

وقد أشار التقرير إلى أن من المعوقات التي تواجه مكتبات الجامعة قلة عدد العاملين في المكتبات وإن هناك حاجة ماسة لزيادة عدد الجامعيين المتخصصين في مجالات المكتبات والتوثيق والمعلومات واستخدامات الحاسب الآلي ، بالإضافة إلى تأهيل العاملين لإجادة اللغة الإنجليزية واستعمال الحاسب الآلي.

لذا فلا بد من تطور المكتبات من الناحية الإلكترونية لتسهم في عملية حفظ التراث وتقديم الخدمات المعلوماتية الإلكترونية والتدريب الثقافي الرقمي حتى تكون عناصر فاعلة في مجتمع المعلومات العالمي بمفهومه العلمي الحديث ، والملاحظ أن هناك قصور في مقتنيات المكتبات السعودية في تغطية مصادر المعلومات الإلكترونية وإن هناك صعوبات تحول دون تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية ، كذلك ضعف التنظيم الفني فيما يتعلق بالاختيار

وسجلاته وروابطه أو فهرسة وما يصاحبها من مشكلات . وقد أكد على ذلك السويديان عندما أشار إلى أن هناك كثير من المشاكل التي تواجهها المكتبات العامة في المملكة تتمثل فيما يأتي: (ناصر محمد السويديان ، ١٤٢٦هـ ، ٣٢)

- وجود مكتبات غير مفهرسة أو غير مكتملة الفهارس .
- عدم توحيد المعايير المستخدمة أو غياب المعايير الدقيقة .
- غياب استخدام التقنية أو ضعفه .
- عدم ارتباط المكتبات بعضها ببعض أو إتاحة فهارسها عبر الإنترنت.
- ضعف ميزانية المكتبات .
- ضعف التنظيم المركزي وغلبة الاجتهادات الفردية .
- تعدد الجهات المسؤولة عن المكتبات العامة وعدم التنسيق فيما بينها.
- ضعف مؤهلات العاملين في المكتبات وقلة عددهم .

والمكتبة تعد عنصر مهم في العملية التعليمية والبحثية في الجامعة ، كما أنها المكان الطبيعي للمعلومات وحفظ مصادر المعرفة وإتاحتها للعلماء والباحثين ، فهي تمثل عنصراً أساسياً في تقويم الجامعات والاعتراف بمستواها الأكاديمي والحكم على مدى نجاحها ، فلا يمكن عزل أهداف المكتبة الجامعية عن أهداف الجامعة ، التي وجدت لخدمتها لأن العلاقة قوية بين المكتبة والجامعة ، فالمكتبة تهدف إلى تعزيز البرامج التدريسية والبحثية في الجامعة وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من العملية البحثية في الجامعة.

ويرى البعض أن الدور الحقيقي للمكتبة يتمثل في متابعة الإنتاج الفكري العالمي والحصول على أحدث ما ينشر بمختلف الأشكال والعمل على إعداد المستخلصات والإفادة من نظم وقواعد المعلومات المحلية والعالمية مما يساعد على النهوض بالمستوى الفكري للمجتمع الأكاديمي وتجديد العلوم والمعارف ومسايرة التقدم العلمي العالمي . كما تعمل على التحكم في الإنتاج الفكري وتنظيمه وتيسير استخدامه للباحثين من خلال توفير المراجع الإرشادية في المجالات العلمية التي تفتضها استراتيجيات البحث في الجامعة ، وتشجع على المعرفة والتعليم الذاتي وتعليم الباحثين كيفية استخدام ما يتوفر من مصادر وتجهيزات والاستجابة لاحتياجات المستفيدين المعلوماتية " . (رفيق الغضاب ، ١٩٩٤ ، ٢٦٢-٧٥)

ثانياً : العوامل التي تتعلق بالجامعات والمؤسسات الأخرى :

- قلة اهتمام المؤسسات الأكاديمية بالبحث العلمي حيث تنصب معظم جهودها وإمكاناتها على الجانب التعليمي دون الاهتمام بإجراء البحوث العلمية ، ففي أمريكا مثلاً ترتبط معظم الجامعات بالمؤسسات الصناعية والشركات الكبرى والإدارات الحكومية التي تستفيد مباشرة من نتائج البحوث الجامعية الأكاديمية ، هذا التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والتجارية والاجتماعية عزز دور الجامعات واستفادت من عمليات التمويل المستمر لأبحاثها العلمية وفي اليابان يعتبر التعاون بين الجامعة وقطاع الصناعة والتجارة من المواضيع الأساسية في التعليم العالي .
- هذا بالإضافة الى عدم تشجيع أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية يعتبر معوقاً للبحث العلمي، لأن اتصالاتهم بغيرهم في مجال تخصصهم واهتماماتهم يرفع المستوى المعرفي والعلمي والمهني لديهم مما يعود بالنفع على الجامعة والمجتمع .
- عدم مواكبة التعليم الجامعي لمتطلبات المجتمع ومن مظاهر ذلك ضعف تلاحم مؤسسات التعليم العالي مع مشكلات المجتمع وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة .
- محدودية الثقافة البحثية لدى المؤسسات والشركات الأهلية وعدم إلمامها بأهمية البحث العلمي مما يجعل معظم عبء البحث العلمي ملقى على الدولة ، بينما في الدول المتقدمة تكون مؤسسات القطاع الخاص هي التي تتولى قيادة حركة البحث العلمي وتقدم معظم ما تحتاجه من إمكانات مادية وعينية وتستفيد من مخرجاته .
- إشغال أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالأعباء الأخرى مثل الأعمال الإدارية التي تستنزف الكثير من جهد ووقت الأستاذ الجامعي ، كما أن العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس يركز على جانب التدريس فقط ويغفل جانب البحث حيث توسعت الجامعات في سياسة القبول دون أن يصاحب ذلك توسعاً مماثلاً في عدد أعضاء هيئة التدريس .
- محدودية التنسيق بين الجامعات المتعددة ومؤسسات البحث العلمي لتطوير المشاريع والبحوث المشتركة جماعياً مع العمل على الاستفادة من كافة الخبرات المتراكمة لكل مؤسسة . ومحدودية التعاون بين المتخصصين في الكلية أو القسم الواحد داخل الجامعة حيث تسود روح الانعزالية والفردية بدلاً من التعاون المشترك مع الآخرين والتركيز على البحوث الفردية وغياب النظرة الشاملة لمشكلات المجتمع .

- عدم وجود خطة واستراتيجية واضحة للأبحاث العلمية التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس وضعف البيئة البحثية للإنتاج العلمي لعدم توفر بعض الدوريات والمجلات المتخصصة والكتب الحديثة .
- صعوبة إجراءات النشر وتعقيدها وقلة المجلات والدوريات التي تهتم بنشر البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس .
- ضعف التكوين الثقافي والتحصيل العلمي والمعرفي ، فمن الملاحظ أن بعض خريجي الجامعات يفتقرون إلى الثقافة والمعرفة ، حيث تقتصر ثقافتهم على بعض المعرفة النظرية والعملية المحدودة في مجال التخصص فقط دون التعمق في جزئياته ، ويجهلون الكثير من المعلومات خارج إطار تخصصهم كما يفتقرون إلى المعلومات العامة التي يحتاجها الإنسان في كثير من مجالات الحياة . قد يرجع الافتقار إلى الثقافة المعرفية أو ضعفها إلى مشكلة أو ظاهرة عامة في المجتمعات العربية وهي قلة أو عدم القراءة مما يؤدي إلى ضعف التحصيل العلمي والمعرفي . كذلك قلة الاهتمام والعناية بالجوانب الثقافية عند وضع السياسة والخطط التعليمية والاكتفاء بمجرد تلقين المعلومات والحقائق العلمية، وهذا بلا شك لا يشجع على بناء مناخ بحثي وتقني .
- عدم وجود قوانين رادعة على السرقات العلمية فليس هناك تنظيم تشريعي لحماية حقوق الإنتاج الفكري ، ففي بعض الدول العربية توجد تشريعات لحماية المؤلفين ولكنها غير متكاملة وتحتاج إلى إعادة النظر ، لتدعيم هذه الحماية ومن الممكن إنشاء جمعية تتولى حماية حقوق المؤلفين وتطالب بها وتدافع عنهم وإنتاجهم ، تدعمها الدولة والمؤلفون مما يساعد على حماية البحث والإنتاج العلمي من انتشار الإنتاج الفكري الهابط .
- ضعف المشاركة بين المؤسسات البحثية والمنشآت الصناعية ومؤسسات الأعمال والإنتاج وغالباً ما تتم الاستعانة بالخبرات الأجنبية دون استثمار للخبرات الوطنية بالإضافة إلى غياب المراكز التي توفر الخدمات اللازمة لتشجيع البحوث القابلة للتصنيع ومن ثم التسويق .

ثالثاً : العوامل التي تتعلق بالمجتمع وأعضاء هيئة التدريس:

- قلة إدراك المجتمع لأهمية البحث وضعف التعاون والمساندة له حيث يجد الباحث صعوبة كبيرة في التجاوب معه ويحتاج إلى جهد كبير لإقناعهم بالتعاون معه وإعطائه البيانات والمعلومات اللازمة للبحث ، فإذا كان المجتمع ينظر إلى الباحث نظرة احترام ويعمل على

تبنى وقبول الدراسات والبحوث التي تنتجها الجامعات فإن هذا يساعد على مواصلة البحوث العلمية ، فالتقدير الاجتماعي أمر مهم فإذا لم يتوفر ذلك تثبط همة الباحث ويقل إنتاجه البحثي والعلمي كذلك الانشغال بالارتباطات والواجبات المتعلقة بالأسرة والأصدقاء والزوار تستغرق وقت كبير من الباحث مما يعيق تقدمه في مجال البحث العلمي ويتطلب تغييراً جذرياً في طبيعة العلاقات والارتباطات الاجتماعية .

- الواجبات والارتباطات الاجتماعية لها تأثير على سير البحث والإنتاج العلمي لأن تنمية العلاقات الاجتماعية تشغل الباحثة عن الإنتاج العلمي حيث تضطر أن تكون علاقات اجتماعية وتلبي الواجبات الاجتماعية بصفاتها عضواً فعالاً في المجتمع وتحظى بالتقدير والاحترام . ولا يأخذ كثير من الناس في الاعتبار أن الباحثة ليست مسؤولة فقط عن الأسرة والأصدقاء بل أيضاً مسؤولة عن تطور المجتمع بما تقدمه من مجهود وإنتاج علمي وبحثي.
- المشاغل والالتزامات الأسرية تعيق إجراء البحوث العلمية ، إذا كانت الأسرة لا تقدر حاجة الباحثة إلى بعض الوقت للقراءة والتفكير والكتابة . كذلك الخلافات الأسرية تعتبر من المعوقات الأساسية للبحث والإنتاج العلمي .
- السطحية ومحدودية التفكير وضيق الأفق التي تتسم بها شريحة كبيرة من الشباب والشابات ، ولعل من أسباب تفشيها ما يأتي : ظهور بعض القنوات الفضائية الهابطة في المحتوى والمضمون والعزوف عن القراءة على وجه العموم قد يكون من العوامل المساعدة على ظهور السطحية ومحدودية التفكير.
- ضعف الرغبة في تطوير الذات بالسعي واكتساب الخبرات والمهارات التي تساهم في بلورة شخصية الفرد بالشكل المطلوب . فالثقافة في الوقت الحاضر تنوعت وسائلها فيمكن أن يتقف الإنسان نفسه بنفسه بالإضافة إلى الكتاب عن طريق الحاسب الآلي "الإنترنت" شبكة المعلومات ومشاهدة البرامج الثقافية وغيرها.
- ضعف الوازع الديني والابتعاد عن الأخذ بأوامر الله في الحث على التأمل وإمعان الفكر والعقل في آيات الكون العظيم والتزود بالعلم والمعرفة في مختلف مراحل العمر من العوامل المشجعة على ظهور السطحية ومحدودية التفكير لدى الشباب والشابات . فالتربية الأسرية والمدرسية والسياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان قد يساعد على الإبداع وتنميته أو يعيق ظهوره ويمنع استمراره ويؤثر في نوعيته.

- قلة اهتمام الباحثين الأكاديميين بالدور الذي يلعبه البحث العلمي في صياغة خطط التنمية حيث لا يتماشى مع المتغيرات والتحديات الجديدة ولا يستجيب بالسرعة المطلوبة لاحتياجات التنمية التي يتطلبها المجتمع المصري .
- تقاعس بعض أعضاء هيئة التدريس عن تطوير أنفسهم ومتابعة الجديد في تخصصاتهم وانصرافهم إلى مجالات أخرى ذات الشهرة والوجاهة الاجتماعية والوصول إلى المناصب الكبيرة مما يسبب ابتعادهم عن البحث العلمي والإنتاج الفكري.

الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس ودور الجامعة البحثية في تحسينها:

ظهر مصطلح (الجامعة البحثية Research University (في موسوعة Wikipedia, the free encyclopedia وكان يمثل فئة من الجامعات وفقا لتصنيف مؤسسة كارنيجي لتصنيف التعليم العالي The Carnegie Classification of Intuitions of Higher Education، حيث تشير إلى الجامعات التي تقوم بالتركيز على أنشطة البحث العلمي. وفي عام ١٩٩٤ صدر تصنيف لمؤسسة كارنيجي الأمريكية، وعرفت الجامعة البحثية الأولى على أنها تضم الخصائص التالية، (University of Washington, 2009, 26):

- جامعة تقدم مجموعة كبيرة من برامج درجة البكالوريوس.
 - جامعة يكون لديها التزام بالنسبة للتعليم بالدراسات العليا حتى درجة الدكتوراه.
 - جامعة تعطي أولوية أساسية للبحث العلمي.
 - جامعة تحصل سنويا على دعم مالي (٤٠) مليون دولار فأكثر.
- وقد أشار ويرتز (Weerts, 2002, 26) أن مؤسسة كارنيجي قد أفادت أن (٥٩) جامعة بالولايات المتحدة الأمريكية قد حققت هذه الشروط أو المعايير في عام ١٩٩٤م.

وفي تقرير مؤسسة كارينجي الصادر في عام ٢٠٠٠م عن تصنيف مؤسسات التعليم العالي قامت المؤسسة بإعادة تسمية هذه الفئة من الجامعات " الجامعات ذات التركيز البحثي ودرجة الدكتوراه (Doctoral/research Universities extensive) " وذلك لتفادي الخلط في المفهوم، وقامت المؤسسة بإحلال تصنيفها الفردي بنظام تصنيف متعدد وذلك في التطوير الشامل للإطار الخاص بالتصنيف في عام ٢٠٠٥م، وهكذا فإن مصطلح (الجامعة البحثية) هو المصطلح السائد.

وإدراكا لما سبق، وفي المناخ المعرفي التنافسي الذي يشهده العالم، تتجه الجامعات بصورة غير مسبوقه نحو تعزيز دورها في البحث العلمي والعطاء المعرفي ، ومن أمثلة ما يجري في هذا الإطار إنشاء " رابطة الجامعات الأوربية البحثية " LERU عام ٢٠٠٢م من اثنتي عشرة جامعة" ، من أهم الجامعات في الدول الأوربية المختلفة، ثم انضمام " ثماني جامعات أوربية أخرى إلى هذه الرابطة عام ٢٠٠٦م.

وتعرف رابطة الجامعات الأوربية بأنها تجمع تعاوني فعال بين مؤسسات معروفة بالتزامها بتقديم بحوث قادرة على المنافسة على مستوى العالم، مقرونة بجودة تعليمية عالية، غايتها وضع الجامعات الأوربية في مقدم جامعات العالم بحثيا وتعليميا. (الافتوح، ٢٠٠٧، ٢)

وإن كانت المفاهيم السابقة للجامعة البحثية، تعبر عن جهود حديثة، فإن المتتبع لنشأة جامعة البحث يلاحظ أنها وليدة التفاعل القائم بين النماذج المتطورة للإنتاج المعرفي والتنمية المؤسسة، وتزودنا دراسة أصول الجامعة البحثية بانطباع عن حداثة عملية تنمية نظام الجامعة البحثية المعاصرة، إلا أنه في الحقيقة تمتد أصول هذه الجامعة البحثي إلى القرن السابع عشر الميلادي حيث ظهرت معايير العلوم المفتوحة في المؤسسات والأكاديمية العلمية في تلك الفترة كاستجابة لمناهج الجامعة العتيقة والتي لا تنطوي على قدر كبير من المعرفة، علاوة على موقفها المضاد لأيديولوجيات التنوير (Michael, 2000, 7) .

ويأتي عام ١٨٠٩م ليحدد البداية الحقيقية لظهور جامعة البحث بهذا المسمى عندما بدأت فروع مختلفة لجامعة البحث في تثبيت ، فكانت جامعة برلين بألمانيا University of Berlin أولى جامعات البحث الألمانية التي نمت كمؤسسات تشمل على الأدبيات وفلسفة الحقيقة الرومانية بالإضافة إلى العمل النظري والتجريبي الفعال في العلوم المختلفة، ولقد صاحب هذه الفترة ظهور مراكز علوم أوربية أخرى ، وهكذا نرى أن مقدمات البدء للجامعة

البحثية في ألمانيا ثم انتقلت إلى الدول الأخرى فكانت جامعة البحث في برلين والتي أنشئت على يد " ويلهلم فون هومبولدت" وكانت بمثابة القدوة التي حفزت التنافس في العالم أجمع، فقد كان البحث قبل هذا التاريخ في دول أوروبا وأمريكا يجري تحت إشراف الأكاديميات مثل : الجمعية الملكية في بريطانيا، أو من قبل جامعات خاصة مثل: جامعة "جونس هوبكنس" و " هارفارد" و " شيكاغو" و " ستانفورد" في حين أن جامعات البحث الألمانية كان لها الريادة في الكيمياء والفيزياء والعلوم والزراعة (Hugh & Nancy, 1997, 12-15)

إلا أن مفهوم جامعة البحث عندما انتقل من ألمانيا إلى أمريكا في هذه الفترة تزامن مع تأسيس جامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins في عام 1876م كأول جامعة بحثية أمريكية قام على غرارها العديد من المؤسسات الأمريكية التي كان لها الفضل في ازدهار الولايات المتحدة الأمريكية وتمكينها من تحقيق النجاح في العلوم والهندسة فيما تلاها من عقود، ومن هذه الجامعات الأمريكية التي تحولت من جامعات تقليدية إلى جامعات بحثية ومراكز متطورة للبحوث العلمية والهندسية جامعات كولومبيا Columbia ، هارفارد Harvard، بن Penn ، يال Yale ، التي تبنت النموذج الألماني وطورته وتفوقت عليه ديماموند، وجراهام. (Diamond, Graham, 1997, 27)

وهنا يجدر الإشارة إلى أنه في صدر القرن العشرين كان يوجد زهاء 10 جامعة بحثية ثم ما لبثت الدول المتقدمة أن تبنت هذا الاتجاه فانتشرت الجامعات البحثية هنا وهناك كأداة لتحقيق تقدم هذه المجتمعات، ولعل النموذج الأمريكي American Model هو أوضح مثال على ذلك فالتطور الذي حدث في جامعة البحث الأمريكية تزامن مع عملية تنمية مجالات الهندسة والعلوم التطبيقية مثل الهندسة الإلكترونية Electrical Engineering ، والهندسة الكيميائية Chemical Engineering ، والهندسة التقنية Mechanical Engineering، وهندسة الطيران Aeronautical Engineering ، فكانت هذه الجامعات بمثابة الحاضن لشبكات المعرفة العلمية والتقنية والتقنية Incubators for Scientific and Technical Information Network Communities of Innovators (Tucker, 1999, 10-14)

وتعمل الجامعات البحثية وفق هياكل تنظيمية رسمية مختلفة فمنها مؤسسات خاصة، ليست للربح وبعضها كيانات عامة تابعة للحكومة ويشرف عليها مجلس أمناء يتم اختيار أعضائه أو انتخابهم أو تعيينهم من قبل الحكومة وفق معايير مختلفة، وقد يشرف

مجلس الأمناء الواحد على العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وتركز على البحوث العلمية التطبيقية.

وتقوم بالعديد من الفعاليات فهي كمؤسسة تعليمية قد تبقى على عدد من التخصصات الأكاديمية كما تدعم نطاقا واسعا من الكليات المهنية، وتمارس أنشطة تعليمية مكثفة خارج الحرم الجامعي في مواصلة التعليم المهني وتقديم الخدمات المتنوعة لعملائها من المؤسسات الخاصة أو العامة، وعادة ما تجمع الجامعات بين تلك المهام بوسائل مختلفة مع الحرص على أن لا تقوم جامعتان برسالات متشابهة، ومع تركيباتها المعقدة فإن الجامعات البحثية تعمل كمؤسسات لتقدم المعرفة في جميع مجالات الأنشطة البشرية ابتداء من الفنون إلى علوم السلوكيات، ومن المهنيات إلى العلوم الرياضية والطبيعية والحيوية (كابلدي وآخرون، 2001, p66, Capaldi & other)

ولا يعني هذا أن الجامعة البحثية تتفق في رؤيتها ورسالتها للأهداف التعليمية مع الجامعات الأخرى (سواء تعليمية، أو انتاجية، أو استثمارية) بل لها خصوصية ترتبط مع التوجه العام لهذه الجامعات البحثية في تأكيدها على البحوث العلمية، والممارسات الأكاديمية المجتمعية.

ويمكن عرض أهم الأسس أو المبادئ التي تقوم عليها الجامعة البحثية فيما يلي:

١- حرية ممارسة البحث العلمي :

فالجامعة هي المكان الوحيد الذي يتمتع بحرية البحوث، حيث تجرى فيه مختلف المجالات دون قيود تكبلها مثل السعي إلى الربح أو التوغل في السوق، حتى لو توجهت بعض البحوث لذلك المنحى، وكثير من باحثي الجامعة يقومون ببحوثهم لإشباع حي الاستطلاع والمتعة في الابتكار والفكر البناء وفي العمل على الإثراء الثقافي إلى جانب الإثراء المادي. ومن مميزات البحوث الجامعية أنها غير موجهة لخدمة قطاع بعينه وليس عليها وصاية من أصحاب المصالح الشخصية.

٢- الاهتمام بالبعد التنموي في البحوث العلمية :

فمع تركيز الجامعات البحثية على البحوث العلمية فهي لا تغفل عن دورها في التعليم وتخريج الطلاب وإجازة الشهادات الجامعية العليا التي تؤهلهم للتقدم في المجالات المهنية المختلفة، كما أنها تجيز شهادات التخصص بما في تلك الماجستير والدكتوراه وتلعب دورا كبيرا في التعليم المتواصل وتقديم فترات الدراسة القصيرة التي يقضيها العاملون في إعادة

التأهيل. إلى جانب تزويد الوطن بالقوى العاملة التي على قدر عال من التعليم فإن الجامعة تخرج خبراء في التعليم المهني والتدريب يقومون على تنمية مهارة العمالة الفنية، ويساهمون في حملات محو الأمية والتأهيل المهني.

٣- مواكبة الانفجار المعرفي المتنامي :

فإلى جانب ما تضيفه البحوث التطبيقية التي تقوم بها الجامعات البحثية من معرفة جديدة فإن البحوث الأساسية تضيف كما هائلا من المعرفة البشرية لاستفادة الأجيال الحالية والأجيال القادمة، هذا إلى جانب المعرفة التي تتراكم ف العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والأدب والثقافة. (مركز الانتاج الإعلامي، ١٤٢٧هـ ، ٢١ - ٢٥)

٤- الاهتمام بالبحث العلمي متداخل التخصصات :

حيث تحاول هذه الجامعات بصورة نشطة إزالة الحواجز أمام التخصصات والبرامج الأكاديمية بما يسمح بوجود تخصصات متداخلة، لذا تعتمد الجامعات البحثية على مبدأ تداخل التخصصات في انتاج ودعم بيئة غنية للتعلم والبحث القائم على تداخل العلوم وتشابك المعارف وصولا بوحدة المعرفة وتقديم الدعم والحوافز على ذلك (John & Lombaradi and others, 2001, 7).

٥- مراعاة البعد الدولي في مجال تطبيق نتائج البحوث العلمية:

ويمكننا النظر إلى منظومة البحث العلمي بالجامعة البحثية على أنها منظومة جزئية تتكامل مع مؤسسات المجتمع ككل، مع ملاحظة أن ثورة المعلومات أتاحت إمكانية وجود علاقات مباشرة، متجاوزة لمجتمعية الجامعات المعاصرة إلى عالميتها وبالنسبة للبعد المجتمعي تدخل تقريبا كل أنشطة المجتمع من صناعة إلى زراعة إلى سياحة فتجارة فخدمات معتمدة في تطورها الاستثمار المباشر للتراكم العلمي والمعرفي. لكافة المؤسسات البحثية في المجتمع بالنسبة للبعد العالمي فإنه يتشكل من منظومات البحث والتطور والابتكار في المنظومات الإقليمية والدولية ، فهذا البعد يتضح تأثيره في العلاقات التفاعلية وتراكم المعلومات والمعارف والخبرات على صعيدين: تراكم العلمي ذاتي. والصعيد الثاني هو صعيد المنظومة نفسها، إن أسبقية الدول المتقدمة في خلق المنظومات العلمية راكمت لديها خبرات عن دور المنظومة

والشكل الأكثر فعالية لها وكيفية انخراطها في المهام الوطنية العامة وكيفية استثمار منتجاتها في حركة تور المجتمع وتكريس التنمية.

٦- تطبيق مبدأ المحاسبية في مجال البحث العلمي:

حيث تمتلك الجامعات البحثية قدرة محاسبية وتفويضا إقليميا وقوميا ، ونظرا لتقديم المساعدات الحكومية لمثل هذه الجامعات، فإنه من المتوقع- على الرغم من برامجها الأكاديمية- أن تساعد في مواجهة القضايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الملحة وكذلك القضايا السياسية.(Martin & Land, 2002, 12)

وتعتبر هذه الأسس والمبادئ عن درجة التعقد في أبعاد وملاحج الجامعات البحثية، فهي ترتبط بحرية البحث العلمي مع التنمية البشرية، وهو ما يعطي تصورا عن مجتمعية البحث واستهدافه حل مشكلات التنمية من جانب، ومن جانب آخر تجمع بين " تداخل التخصصات " وتقدم المعرفة وكذلك البعد الدولي مع الإقليمي، لذلك فهي تهتم بالمعرفة الإنسانية وتجدها أينما كانت أو أينما كان مصدرها، وهذه المعرفة ليست بالضرورة معرفة تخصصية بقدر ماهي معرفة تكاملية ومتداخلة في شتى مجالات العلم وتطبيقاته التكنولوجية في العالم، وهي أيضا تعبر عن المحاسبية المجتمعية في قدرتها على التوازن بين مشروعاتها البحثية ومحاسبة المجتمع لها.

وتشير الأدبيات والدراسات والبحوث العلمية التي تعرض للجامعات البحثية في العالم إلى عدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

أ-التعدد والتنوع :

تختص الجامعات البحثية بهياكل تنظيمية شديدة التباين، ويمكن وصفها بدرجة كبيرة من التعقيد فعلى سبيل المثال: هناك جامعات بحثية تدير شؤونها مجالس إدارة دائمة تتجدد تلقائيا دون إضافة أعضاء من الخارج، وجامعات بحثية تخضع للوائح القانونية التي يشرعها المجتمع ويديرها مجلس أمناء منتخبون أو يعينون يختارون وفق معايير مختلفة، وجامعات بحثية حكومية تشرف عليها هيئات حكومية معينة من قبل الحكومة ، أما عن درجة التعقد فتتضح في أن الجامعات البحثية تهتم بكافة مجالات المعرفة التي يمكن تصورها: من الفنون الانسانية إلى العلوم الاجتماعية والسلوكية ، ومن العلوم الرياضية إلى العلوم الطبيعية والحيوية كما أنها تركز على برامج البحوث المكثفة والشمولية في كثير من المجالات الأكاديمية (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠، ٣١- ٣٢).

ب-الحوارية :

وهي خصصه للجامعات البحثية يندر تواجدها في الجامعات الأخرى المختلفة وهي أي الحوارة ببساطة تعني طرح الأسئلة العلمية سواء بالنسبة للطالب أو أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين بشكل عام إلى التوصل إلى إجابات محددة. فقد روج الفلاسفة المعاصرون ورواد التعليم المهتمين بالبحث العلمي لتوظيف كل مهارات البحث التي اكتسبها في الماضي في مشروع يتطلب وضع سؤال هام أو مجموعة أسئلة بحثية، والقيام بدراسات استكشافية ابتكارية لإيجاد الأجوبة لتلك الأسئلة ثم استخدام مهارات الاتصال والحوار لعرض النتائج على جمهور يشمل الخبير في الموضوع والمبتدئ الذي لا يدري شيئاً عن الموضوع على حد سواء، وبهذا الصدد أوصت لجنة لإنعاش التعليم الجامعي بوضع خطة للجامعات البحثية الأمريكية بما يلي (Simpson & Other, 2004, 66): قيام التعليم على الاستفسارات وقيام طرق التعليم على الاستكشاف وعدم تغليب بحوث أعضاء هيئة التدريس على التدريس، ولكن استخدام البحث كأسلوب للتدريس.

ج-الاستقلالية:

ويعني ذلك انفصال كافة عمليات العمل الأكاديمي والعلمي في الجامعات البحثية عن كافة الضغوط المجتمعية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو حتى بيروقراطية إدارية، كما أن الاستقلالية تعني كما سبق وأن أوضحت الدراسة بشأن أسس الجامعات البحثية، حرية البحث العلمي وتجاوزه القيود والعقبات التي يفرضها أصحاب الأعمال ومؤسسات الانتاج بقصد تحقيق الربحية والمكاسب المادية من نتائج مشروعات البحوث التطبيقي التي تقوم به الجامعات البحثية.

د-التكاملية التعليمية:

ويعني ذلك أن الجامعات البحثية توفر تعليم خلاق متكامل من خلال توفير فرص متنوعة للتعلم والبحث، وحرية الاختيار بين مجالات الدراسة والتخصصات المختلفة وكذلك تنمية فرص التفاعل بين الطلاب بعضهم البعض وبين أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين وعلى ذلك فإن هذه الخصوصية تتطلب أن تعمل الجامعات البحثية من خلال ما يلي:

- الحصول على فرص العمل مع الباحثين المتميزين والموهوبين وتلقى النصح.

- الحصول على كافة التسهيلات التي من شأنها تسهيل عملية البحث من مختبرات ومكتبات ونظم الحاسب وغيرها مما يحتاجه طلاب جامعة البحث.
 - حرية الاختيار بين مجالات الدراسة والتخصصات المختلفة والانتقال فيما بينها خاصة تلك التخصصات التي قد لا تتوفر إلا في جامعة البحث.
 - فرص التفاعل مع الآخرين ذوي الخبرات والخلفيات والثقافات المختلفة بدء من الطلاب الجدد وحتى أعضاء هيئة التدريس من الباحثين المتميزين.
- وهكذا تكسب جامعة البحث طلابها خبرات تعليمية متكاملة أعمق وأشمل مما قد يكتسبه في الجامعات الأخرى، وتخلق تعليماً متكاملاً قادراً على تخريج نوعية فريدة من الطلاب لديهم روح البحث، وحل المشكلات والتعاون، وعمل الفريق والفكر الابداعي، وهذا النوع من التعليم سيجعلهم يمتلكون القيادة العلمية والتكنولوجية والأكاديمية والابداعية القادمة. (Richerd & Nelson, 2000, 16-19)

هـ-المهنية :

تهتم الجامعات البحثية بالبرامج المهنية التي تقدمها لطلابها من أجل إعدادهم المتميز لمستقبلهم المهني. وفي هذا الصدد تركز هذه الجامعات على برامج مهنية منقاة تجعل ممن طلابها، وخريجها متميزين في المجتمع، وتولي الجامعات البحثية على الأخص اهتماماً بالغاً لبرامج البحوث المتعمقة والمتوسعة في المجالات المهنية، ونظراً لإدراك القطاعات المحلية والإقليمية والوطنية للقيمة الاجتماعية والاقتصادية السامية لتلك الجامعات فإنها تدعمها من خلال منح للبحوث والأجهزة والمواد، ولعل من أهم المجالات المهنية التي تهتم بها الجامعات البحثية، المجال الطبي والطب الحيوي والهندسة الحيوية والطبية والتقنية الحيوية والصيدلة، فإن الجامعات لها تاريخ طويل في التقدم الذي أحرزته البشرية في تلك المجالات والإسهام في تقنيات الرعاية الصحية خاصة بالبحوث التي تجري في معامل الجامعة والمستشفيات الملحق بها (Gabriela, 2002, 12)

أنواع الجامعات البحثية:

هناك أساليب إدارية شديدة التباين في الهياكل التنظيمية التي تتبناها الجامعات البحثية رسمياً وعموماً هناك ثلاثة أصناف من الجامعات البحثية:

- مؤسسات خاصة ليست ربحية لها تنظيمات واضحة المعالم تدير شؤونها مجالس دائمة تتجدد تلقائياً دون إضافة أعضاء من خارج الهيئة المؤسسة.
- مؤسسات عامة الهوية خاضعة للوائح القانونية والدستورية للدولة أو الولاية أو المقاطعة التابعة لها حيث يتحكم فيها مجلس أمانة أو مجلس حكام. ينتخب أعضاؤه أو يعينون أو يختارون وفق معايير تختلف من إقليم إلى آخر.
- مؤسسات عامة تابعة للدولة أو الولاية أو المقاطعة تخضع لمجلس أمانة أو مجلس حكام يشرف على عدة مؤسسات للتعليم العالي في الإقليم بما في ذلك مؤسسات غير مهتمة بالبحوث.

ورسالة الجامعات البحثية مثلها مثل مؤسسات التعليم الأخرى تشمل أهدافا لا تقتصر على البحوث العلمية فعادة ما تشمل عددا من التخصصات الأكاديمية وتدعم مجموعة من الكليات المهنية المتنوعة. وتشارك في برامج مكثفة خارج الحرم الجامعي في مجال مواصلة التعليم المهني، وتقديم خدمات للمجتمعات المحيطة بها ، هذا لأن كل جامعة تقوم بمفردها بمزيج من تلك المهام بأساليب متعددة بحيث أنه من الصعب أن تتشابه رسالتا جامعتين.

وعلى تعقيد نظمها فإن الجامعات البحثية تقوم بدور مؤسسات أساسية تسعى دائمة للتقدم بالمعرفة في كل مجال ممكن تصوره من دروب النشاط البشري من الفنون إلى العلوم الاجتماعية والسلوكية ومن المهن إلى العلوم الرياضية والطبيعية والحيوية فليس هناك جامعة واحدة ترعى البحث في كل مجال من مجالات الاستكشاف الانساني، ولكن هناك جامعة واحدة على الأقل لديها برنامج بحث في كل مجال من مجالات المعرفة.

والجامعات البحثية على وجه الخصوص تركز على برامج البحوث المكثفة والشمولية في كثير من المجالات الأكاديمية والمهنية ونظرا لأن تلك المؤسسات تتمتع بقيمة اجتماعية واقتصادية عالية فإن وكالات الدعم على مختلف مستوياتها تسعى لمساعدة الجامعات البحثية سواء كانت عامة أو خاصة من خلال منح البحوث، وتوفير المعدات والمرافق، إلى جانب المساعدات المالية للطلبة في جميع المراحل، وبالمقابل فإن الجامعات البحثية تحرص على أداء التزاماتها نحو المجتمع بتخريج مواطنين يفيدون وينقل نتائج البحوث الأكاديمية إلى خدمات ومنتجات تتعش الرفاهية القومية والدفاع الوطني، كما تقوم الجامعات في العادة بأعمال اجتماعية واسعة النطاق.

وقد روح الفلاسفة المعاصرون ورواد التعليم للتفكير التأملي لضرورة توظيف كل مهارات البحث التي اكتسبت في الماضي في مشروع يتطلب وضع سؤال هام أو مجموعة أسئلة ذات اهمية والقيام ببحوث أو استكشافات ابتكارية لإيجاد أجوبة لتلك الأسئلة، ثم استخدام مهارات الاتصال والحوار لعرض النتائج على جمهور يشمل الخبير في الموضوع والمبتدئ الذي لا يدري شيئا عن الموضوع على حد سواء. فالفرد يتعلم كيفية التفكير، أي التحليل والتقييم وبناء الفكرة بالعمل، وبالأخص بمحاولة حل مشكلة أي البحث عن جواب لسؤال مطروح فالمقرة على إيجاد المعرفة هي من تداعيات عصر المعلومات الصناعية ولهذا فإن قدرة الأفراد على إيجاد المعرفة تؤدي إلى نجاحهم في القرن الواحد والعشرين سواء في السوق أو في المجتمع المدني، كما أن القدرة على حل المشاكل وإثراء مهارات رأس المال البشري مجهود جماعي، فالزملاء يتعلم بعضهم من بعض، ورغم أن المفترض في الموجه أن يكون أكثر خبرة من اللاعبين والمتدربين في حل المشاكل إلا أن على الموجهين التعلم والنمو إلى جانب اللاعبين والمتدربين.

فالانكباب على الأنشطة بمعنى تكريس الوقت والجهد عليها أصبح الوسيلة المتعارف عليها لإدراك جودة طلاب التعليم العالي وممارستهم للتعلم فالهدف لا يقتصر ببساطة على استخدام التقنية لتسهيل ما يقومون به ولكن الهدف هو الاستفادة من المبتكرات لتغيير كيفية الأداء وتحسينه ، وفي الواقع أن أفضل التعلم يتأتى من المحاولة والخطأ فليس هناك من بديل للاكتشاف الشخصي في التحصيل ولهذا فإن المراد من خبرة الطالب في الجامعة هو تكوين قيمه وميوله إلى جانب توسيع رقعة معرفته وإدراكه بالعالم.

وتكتسب الجامعات البحثية أهميتها الحقيقية من برامج الدراسات العليا التي تتوافر بها، حيث أنها تقود حركة البحث العلمي، وتسهم في إثراء المعرفة البشرية، وفي تنمية القوى البشرية المؤهلة ، وذلك لتلبية متطلبات التنمية.

وتسعى الجامعات الرائدة إلى الأفضل دائما في كل مخرجاتها، وهذه الجامعات على استعداد دائم ومستمر لبذل الجهد والوقت للحصول على المكانة التي تخطط للوصول إليها ويزداد الجهد في هذا العصر نظرا لشدة المنافسة التي تنشدها كل الجامعات العالمية. وتعيش الجامعات والمؤسسات التعليمية في خضم بيئة دولية تشهد نموا مضطربا وغير مسبوق في

أهمية دور العلم والمعرفة، حيث تستمد منه ظاهرة العولمة وجودها، وتستند إليه آليات انتشاره وتحكمها لمجريات العلاقات المعاصرة وما يترتب عليه في الوقت نفسه من تآكل ف حواجز السيادة بين المجتمعات ، إضافة إلى بروز هيمنة ثورة المعلومات وتعاضم التطور التقني في جميع المجالات.

وفي ظل هذه البيئة عالية التنافسية تبرز أهمية العناية بالفائمين على البحث العلمي وبخاصة طلاب الدراسات العليا، والذين هم من أهم فئات الثروة البشرية في المجتمع وهم الذين يقع على عاتقهم تقدم البحث العلمي في بلادهم، لذا فقد أولت الدول المتقدمة اهتمام خاص بهذه العقول، لأنها أدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرة أبنائها العلمية والفكرية في مجالات البحث العلمي وإكسابهم مهاراته وأدواته وذلك لتثبيت دعائم هذه الأمم في التطور والرفاهية وبالتالي المحافظة على مكانتها الدولية، والجامعات لأنها المسؤولة الأولى عن إعداد وتنمية الموارد البشرية والتي تعتبر قاطرة التنمية في أي مجتمع والتي يوكل إليها قيادة المجتمعات وتحسين أوضاعها (الديك، ٢٠٠٩م، ص ٤٤).

وإن من أهم الأهداف الرئيسية للدراسات العليا ما يلي: (الحارثي، ١٤٤٣هـ ، ٥٧)

- الاهتمام بتشكيل التفكير الاستقلالي والنقدي والابتكار لدى الالب.
 - الاهتمام بتقديم المعرفة الصحيحة والثرية للطالب.
 - الحرص على تقديم المهارات الأساسية لطالب الدراسات العليا وعلى وجه الخصوص مهارات اللغة العربية واللغة الانجليزية.
 - بناء المهارات المنهجية والبحثية.
- وتعد الدراسات العليا عصب البحث العلمي في الجامعات لأنها تطور البحث العلمي بأيدي اللاب الشباب فيما يكون أعضاء هيئة التدريس الموجهين للبحث العلمي بما لديهم من أفكار جديدة وعلم غزير.

والدول المدركة لقيمة البحث العلمي ترفض أي تقصير نحوه، لأنها تعتبر البحوث العلمية دعائم أساسية لنموها وتطورها. وأيضاً فإن الإلمام بمناهج البحث العلمي وإجراءاته أصبح من الأمور الضرورية لأي حقل من حقول المعرفة، بدءاً من تحديد مشكلة البحث ووصفها بشكل إجرائي واختيار منهج وأسلوب جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج.

وتزداد أهمية البحث العلمي بزيادة اعتماد الدولة عليه، ولا سيما المتقدمة منها لمدى إدراكها لأهميته في استمرار تقدمها، وتطورها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها. فالبحث العلمي يساعد على إضافة المعلومات الجديدة ويساعد على إجراء التعديلات الجديدة بهدف استمرار تطورها (أبو زيد، ٢٠٠٨م، ١٠٢)

وبالإضافة إلى ذلك فإن الدراسات العليا تنهض بدور إعداد القوى البشرية التي تساعد على تنفيذ خطط التنمية. وإذا كان التعليم بجميع مراحلها هو استثمار في المستقبل لأنه يصنع العقول والسواعد التي يحتاجها الون في قابل الأيام فإن الدراسات العليا تأتي على رأس هذا الاستثمار، وإذا لم يقلح هذا الاستثمار فإنه يعد إفلاساً شديداً لا مثيل له.

وإن تأهيل كوادر البحث العلمي هو أحد أهم واجبات الجامعات، والدراسات العليا تعتبر الساحة الكبيرة والفسحة التي توفر الفرصة للباحثين للخصوص في مجال البحث العلمي، من خلال إتاحة الفرصة لهم للاحتكاك بالعلماء والباحثين من أصحاب الخبرة في مجال البحث العلمي. (التركستاني، ٢٠٠١م، ٨٩)

ويمكن تقسيم المهارات المهنية والضرورية لطلاب الدراسات العليا إلى

أربعة فئات هي (الحارثي، ١٤٣٠هـ، ٧٧)

الأولى: مهارات أساسية Basic Skills وهي التي تحقق كيف يكون طالب الدراسات العليا ناجح في دراسته وبحثه العلمي.

الثانية: مهارات التواصل Communication Skills وهي على وجه التحديد أن تكون قادرة على تطويع النتائج ونشرها كتابياً في مجلات علمية أو شفها في المؤتمرات والمنتديات العلمية.

الثالثة: مهارات العمل Job Skills إيجاد والحفاظ على فرص العمل.

الرابعة: مهارات متقدمة Advanced Skills ويقصد بها المهارات التي تؤهل لكتابة مقترحات تمويل المشروعات، القيادة، والقدرة على التصرف.

وقد حدد تقرير الجمعية الكندية للدراسات العليا Canadian Association for Studies مبادئ أساسية لتنمية المهارات المهنية لطلاب الدراسات العليا في سياق الجامعة وذلك كما يلي:

- الجامعة هي المسؤولة عن تطوير المهارات المهنية لطلاب الدراسات العليا واعدادهم أفضل ما يمكن لدورهم في المستقبل.

- تنمية المهارات الفنية تكون أكثر نجاحا وأكثر فاعلية إذا تم الاعتراف بها رسميا من قبل المؤسسة.
- تنمية المهارات الفنية يجب أن لا تكون على حساب زيادة العبء الدراسي لبرامج الدراسات العليا.
- المتوقع من تطوير المهارات الفنية ينبغي أن يكون مناسب لاحتياجات المجتمع، متوافق مع نوعية البرنامج (ماجستير/ دكتوراه)، وبالنظر إلى الأهداف ويلة الأجل لطالب الدراسات العليا (أكاديمي/ قطاع عام/ قطاع خاص) .
- ينبغي للجامعة أن يتوفر لديها الاستعداد ويتم إمدادها بالموارد اللازمة لتطوير هذه المهارات.
- برامج تنمية المهارات ينبغي أن تكون تجريبية ومتقدمة.
- البرامج الأكاديمية وموارد الجامعة مسئولة عن تطوير المهارات الأكاديمية بما في ذلك مهارات التفكير الناقد ومهارات الاتصال والكتابة والعرض.

فالإعداد الجيد في مجال الدراسات العليا يؤكد على توافر المعرفة والمهارات والقدرات والقيم ومجالات الاهتمام الملائمة للوظائف ومجالات العمل المحدودة إلا أن الدراسات العليا يتم استخدامها لتمكين من التأهيل الأعلى ليس لمجرد كفاءات ومهارات الاقتدار في مجالات نظرية أو معرفية محدودة. بل إن الإعداد من خلال الدراسات العليا يستهدف إلى ترسيخ مهارات عامة وقدرات متطورة مثل حل المشكلات والابداع، حيث تمكن من تحقيق مزيد من التعلم، والمواعاة والابتكار في مجال العمل. وتعمل المؤسسات ومختلف جهات التوظيف على التعريف بتلك الجوانب من أجل الإعداد الجيد للدراسات العليا مما يمكن العاملين من المواعاة والابتكار في مجالات ووظائفهم بالنسبة لمختلف المواقف والقرارات.

وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن التساؤل الاول من تساؤلات الدراسة الذي نص

على :

ما الإطار الفكري للإنتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس ، وما مؤشراتهما ، وما العوامل التي تؤثر فيها ؟

ثانياً : الإطار المفاهيمي للتصنيفات العالمية للجامعات:

توجد تصنيفات مختلفة حول العالم يقوم بكل منها مؤسسة أو مصدر مختلف عن الآخر ، ولكل تصنيف مجموعة من المعايير والمؤشرات الخاصة لتقييم الجامعات ، وأهم أبرز هذه التصنيفات على المستوي الدولي ما يلي : (عبدالله المجيدل، وسالم شماس ، ٢٠١٠،٢٢)

أولاً: التصنيف الاكاديمي لجامعات العالم (ARWU) تصنيف شنغهاي:

تصنيف شنغهاي الصيني (Shanghai Jiao Tang International Ranking) هو التصنيف الاكاديمي للجامعات العالمية (Academic Ranking of Word Universities, ARWU) وهو اول تصنيف ينشر ترتيب الجامعات في مختلف دول العالم وقد صدر أول إصدار لهذا التصنيف عام ٢٠٠٣م من قبل معهد التعليم العالي بجامعة "جياو تونغ شنغهاي" ، ويعود السبب الرئيسي لابتكار هذا التصنيف العالمي الرغبة جامعة شنغهاي في معرفة موقع الجامعات الصينية بين نظيراتها في دول العالم المتقدمة من حيث الاداء الاكاديمي والبحث العلمي والانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس . (نور الهدي واخرون ، ٢٠١٣، ٧٣١)

وقد بدا هذا التصنيف وبشكل سنوي منذ عام ٢٠٠٩م بنشر النتائج الخاصة بترتيب اولي الجامعات على المستوي العالمي من قبل مؤسسة (University of Shanghai Ranking Consultancy) (Saskatchewan,2013,1-3) ويعتبر هذا التصنيف من اكثر التصنيفات دقة في قياس مجموعة متغيراته ، وهو الاكثر التزاما باتباع المنهجية نفسها كل الوقت مما يسهم في الاستقرار النسبي لنتائج الجامعات .(ايمان حمدي محمد ، ٢٠١٤ ، ٩٢٠)

ويستند هذا التصنيف إلى معايير جعلته مرجعاً تتنافس الجامعات العالمية على ان تحتل موقعا بارزا فيه وتشير اليه كأحد اهم التصنيفات العالمية للجامعات ، ويقوم هذا التصنيف على فحص ٢٠٠٠ جامعة في العالم من أصل قرابه ١٠٠٠٠٠ جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الاولية للمنافسة ويتم نشر قائمة بأفضل ٥٠٠ جامعة في شهر سبتمبر من كل عام. (Cheng&Liu,2009,5) .

ويقوم معهد التعليم العالي التابع لجامعة (جيوتونغ) بشنغهاي Shanghai Tio Tong University بالصين كل سنة بنشر لائحة لأحسن خمسمائة جامعة في العالم اعتماداً على معايير موضوعة وبشكل مستقل من قبل فريق تابع للمعهد لغايات أكاديمية دون

أي دعم مالي خارج مصادر المعهد ودون غرض تجارى . ويتمثل الهدف الأصلي لهذا التصنيف في تحديد مركز الجامعات الصينية بقصد العمل على تضيق الفجوة بينها وبين ما يسمى بجامعات النخبة العالمية ، لذلك سعت الكثير من الجامعات الصينية إلى صياغة أهدافها الاستراتيجية وفق جامعات النخبة ، قصد تحسين ترتيبها ضمن مختلف التصنيفات الأكاديمية. (سعيد الصديقي ، ٢٠١٤م ، ١١)

وينشر تصنيف "شنغهاي" قائمة بأفضل ٢٠٠ جامعة حسب خمس مجالات علمية : العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب وعلوم الحياة والزراعة والطب والصيدلة والعلوم الاجتماعية ، وينشر ايضا قائمة بأفضل ٢٠٠ جامعة حسب خمس موضوعات علمية : الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم الحاسب والاقتصاد والاعمال ، وينشر التصنيف قائمة أفضل ١٠٠ جامعة كل على حدة من المركز الأول وحتى المركز المئة (Saskatchewan,2013,1-3)

معايير تصنيف شنغهاي الصيني :

يعتمد على أربعة معايير لقياس جودة الجامعات & (Huang,2011,8) و (Da Hsuan, F , 2004,2) & (Nian,2013,26- 31) ويظهر الجدول التالي منهجية هذا التصنيف :

جدول رقم (٢)

يبين منهجية تصنيف جامعة شنغهاي العالمي للجامعات

الوزن	الرمز	المؤشر	المعيار
١٠ %	الخريجون	خريجو الجامعة الحاصلين على جوائز نوبل والأوسمة من ميداليات في كل المجالات .	جودة التعليم
٢٠ %	منح جائزة	أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحاصلين على جوائز نوبل أو أوسمة في المجالات المختلفة .	جودة أعضاء
٢٠ %	Hi Ci	نسبة عالية من استشهدات الباحثين بأبحاثه في ٢١ فئة من الموضوعات (٢١) تخصصاً علمياً	هيئة التدريس
٢٠ %	N & S	الابحاث المنشورة في مجلتي Nature & Science العلوم والطبيعة الواردة في دليل النشر العلمي الموسع	الانتاج البحثي

		العلمي
٢٠ %	PUB	وفق أخر خمس سنوات تسبق سنة التصنيف . الابحاث المشار إليها في دليل النشر العلمي SSIE ودليل النشر للعلوم الاجتماعية SSCI ودليل النشر للفنون والعلوم الانسانية AHCI وفق السنة التي تسبق التصنيف .
١٠ %	PCP	الانجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية مؤشر الأداء الأكاديمي ويتم حسابه من خلال الدرجات التي تحصل عليها الجامعة في المعايير الثلاثة الأولى نسبة الى عدد الكوادر الاكاديمية في الجامعة وانفاق الجامعة على البحث العلمي ، وإذا تعذر جمع معلومات من الجامعة عن ذلك المؤشر يتم توزيع درجته على باقي المؤشرات .
١٠٠ %	المجموع الكلي	

ويتضح من الجدول السابق أن المؤشر يستخدم ستة عناصر لتقييم الجامعات ، تتضمن أعداد أعضاء هيئة التدريس والخريجين الحاصلين على جوائز عالمية مثل نوبل ، وأعداد البحوث الجامعية التي اقتبست في بحوث ومنشورات أخرى ، وعدد البحوث المحكمة المنشورة في المجالات والدوريات مع مقابلة ذلك بأعداد أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعة بما يعكس حجم المنشأة الأكاديمية .

ويضم هذا المؤشر أية جامعة نشرت بحثاً أو لديها أعضاء هيئة تدريس حاصلين على جوائز إقليمية أو عالمية مثل نوبل وغيرها ويتكون المؤشر كما هو مبين في الجدول من المعايير التالية : مؤشر جودة التعليم ، ويمثل ١٠ % ويعبر عن عدد الخريجين الحاصلين على جوائز إقليمية أو عالمية لجامعة معينة (Alumni) ، ومؤشر جودة أعضاء هيئة التدريس ، ويمثل ٤٠ % ، وهي تنقسم بين مؤشرين هما أعداد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز إقليمية أو عالمية ونسبة الاقتباس العالية من الانتاج العلمي للجامعة في (٢١) تخصصاً علمياً عاماً ، ومؤشر النواتج البحثية ويمثل نسبه ٤٠ % تنقسم بين مؤشرين أيضاً هما أعداد المقالات المنشورة للجامعة في مجلتي Nature & S (N & S)

Science وعدد المقالات والأوراق العلمية التي شكلت مرجعاً للاقتباس سواء في دليل النشر العلمي الموسع أو في دليل النشر للعلوم الاجتماعية (SSCI) ومؤشر حجم المؤسسة ويمثل نسبته (١٠%) ويعبر عن إنتاجية كل باحث ويعنى معدل نشاط الباحث الأكاديمي من خلال إجمالي عدد البحوث بالنسبة إلى أعداد الباحثين وإن تعذر معرفة أعداد الباحثين يتم حساب المتوسط المرجح لقيم المؤشرات الفرعية مع الأخذ في الاعتبار حجم المؤسسة أو الجامعة.

وتدل المعايير السابقة على أن التصنيف الصيني هو الأفضل من بين التصنيفات العالمية لأنه يصدر من مركز أبحاث علمي تابع لجامعة معترف بها أكاديمياً وليس الهدف منه تجارياً كما هو الحال في بعض التصنيفات إضافة إلى أن معايير التصنيف الصيني هي الأكثر تعبيراً عن الأداء الأكاديمي من المعايير الأخرى

الانتقادات الموجهة لتصنيف شنغهاي الصيني :

لقد تعرض تصنيف شنغهاي منذ صدوره إلي جملة من الانتقادات لعل أبرزها :

- إشكالية اللغة وغياب العالمية ، إذ من بين الثغرات المهمة في نظام التصنيف اعتماده بشكل أساسي على عدد المقالات التي نشرها الباحثون في مجلات محكمة وذلك حسب قاعدة بيانات شركة "تومسون رويترز (Thomson Reuters)" فهي لا تصلح لتقويم كل جامعات العالم ، كما انها لا تصلح لتقويم كل أنواع الدراسات ، ففي بعض المجالات مثل الدراسات الحقوقية فان الأبحاث التي تنشر فيها تكون عادة بلغة الدولة المحلية ، وهو الأمر الذي لا يقوم بتصنيف شنغهاي بقياسه (Hazelkorn,2009,9).
- اعتماد التصنيف على جائزة نوبل يسبب مشكلة ، إذ لا يمكن في كثير من الاحيان تحديد الجامعة التي تستفيد من كون أحد خريجها أو باحثها حاصلا على جائزة نوبل (Van , 2005,6).
- اعتماد التصنيف بنسبة كبيرة تصل الى ٣٠% على الانجازات الفردية للخريجين واعضاء هيئة التدريس الذين نالوا جوائز نوبل أو أوسمة " فيلدز " .(نور الهدي وآخرون ، ٢٠١٣ ، ٧٣٣)

- الصلاحية الاحصائية لهذا التصنيف، فقد تم القيام بدراسات مهمة للصلاحيات الاحصائية لعمليات التصنيف في كل من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وقد بينت هذه الدراسات أن نتائج التصنيف لا يمكن أن تعتمد عليها من الناحية الاحصائية. (نوال بن عمار وآخرون ، ٢٠١٤ ، ٨٠٥)
- تحصل الهيئة القائمة بمهمة التصنيف على المعلومات من المؤسسات الجامعية أو من المواقع الالكترونية لها ولا تقوم بزيارة هذه المؤسسات والتحقق من مصداقية هذه البيانات وينعكس ذلك على مصداقية هذا التصنيف لان هناك بعض المؤسسات الجامعية تقوم بتزويد الهيئة ببيانات غير دقيقة بهدف الحصول على مرتبة أعلى في جدول التصنيف. (نوال بن عمار وآخرون ، ٢٠١٤ ، ٨٠٥)
- لا يوجد قياس لمدي انتشار الجودة الاكاديمية في الجامعة ،حيث إن استخدام الفائزين في السنوات الماضية كمقياس للجودة أمر مشكوك فيه (Billau&et.al,2009,33-35).
- يعتمد هذا التصنيف على سمعة وشهرة المؤسسات الجامعية وبالتالي هذا الاجراء فيه شيء من التحيز الى الجامعات العريقة وهذا يمنع المؤسسات الجامعية الناشئة ذات الجودة العالية من الظهور في جدول التصنيف. (نوال بن عمار وآخرون ، ٢٠١٤ ، ٨٠٥)
- التصنيف لا يأخذ في الاعتبار رؤية ورسالة الجامعة وأهدافها الاستراتيجية وبذلك يتم التقييم بناء على معايير عامة ولا يتم النظر إلى خصوصية المؤسسة.
- لا يحتسب هذا التصنيف الجهود البحثية التي يقوم بها باحثوا جامعة ما خارج نطاق جامعتهم.
- وعلى الرغم من تلك الانتقادات إلا أن هناك العديد من الدلائل التي تعزز مصداقية هذا التصنيف العالمي تطغى إلى حد كبير على أي محاولة للتشكيك في أهدافه ، وتتمثل أهم مؤشرات مصداقية هذا التصنيف في ما يأتي : (سعيد الصديقي ، ٢٠١٤ ، ١٥-١٦)
- اعتماد التصنيف على معايير موضوعية يمكن التحقق منها.
- الاستناد إلى بيانات يمكن الوصول إليها بكل يسر على شبكة الإنترنت، كما أن نشرها على شبكة الإنترنت وترشيد المهتمين إلى المصادر التي استقى منها المكلفون بالتصنيف بياناتهم يعززان موضعيتها.
- نشر النتائج ومنهجية التصنيف والمعايير المعتمدة على شبكة الإنترنت مما يعزز شفافية التصنيف.

- احتلال الجامعة الصينية التي أشرفت على هذا التصنيف المرتبة ١٥١ سنة ٢٠١٣ بعدما كانت في المرتبة ٤٠٤ سنة ٢٠٠٧ وهي مرتبة متأخرة جداً، وهذا ما يبين عدم تلاعب القيمين على التصنيف في المؤشرات المستعملة.
- خلو لائحة أحسن مئة جامعة في العالم من أي جامعة صينية، ما يعني عدم تحيز المنظمين لهذا التصنيف لجامعات بلدهم.
- احتلال الصين المرتبة ال ١٧ من حيث ترتيب الدول برغم السمعة العلمية العالية للصين ولجامعاتها عالمياً.
- مجيء جامعة تايوان الوطنية في المرتبة ال ١٠١ عالمياً برغم حساسية الصينيين شعباً وحكومة لمثل هذا السبق.
- الهدف الأصلي للتصنيف الذي يتمثل في معرفة موقع الجامعات الصينية لمركزها الدولي وتحفيزه للحاق بجامعات النخبة العالمية يعزز مصداقية هذا التصنيف أيضاً.
- خلو أهداف التصنيف من الأغراض التجارية.
- الاستقلال المالي للقائمين على التصنيف.

ثانياً: مقياس كيو إس لتصنيف الجامعات العالمية Q S World : university Ranking

تصنيف كيو إس QS هو اسم لشركة بريطانية تعني بشؤون التعليم العالي والتصنيف العالمي للجامعات إضافة الى اهتمامها بالتصنيفات الاقليمية على مستوى دول شرق آسيا والباسفيك ودول اليورو آسيوية ، كما تعني بإقامة المعارض المختصة بمؤسسات التعليم العالي وبعض البرامج المتخصصة مثل المعرض الخاص ببرامج ماجستير وادارة الاعمال (نور الهدي وآخرون ، ٢٠١٣ ، ٧٣٥).

وهو تصنيف يصدر عن شركة "سايموند" التي تأسست عام ١٩٩٠م ولها مكاتب رئيسية في كل من لندن وباريس وسنغافورة والهدف منه هو رفع مستوي المعايير العالمية للتعليم العالي والحصول على معلومات عن برامج الدراسة في مختلف الجامعات وخاصة تخصصات العلوم التقنية وعمل مقارنة بين ٥٠٠ جامعة من بين اكثر من ٣٠٠٠ جامعة لإصدار دليل للجامعات يساعد الطلاب وأولياء الامور ، كما يساعد الشركات على تحديد وجهتهم لأحسن الجامعات في الميدان وقد صدرت أول قائمة له عام ٢٠٠٥م .(إيمان حمدي محمد ، ٢٠١٤ ، ٩٢٥)

ويقوم هذا التصنيف بتصنيف ٢٠٠٠ جامعة امتلكت المؤهلات الاولية للمنافسة والخطوة الثانية يتم تصنيف ٧٠٠ جامعة منها وتخضع مرة اخري للمنافسة على مركز في أفضل ٤٠٠ جامعة ، وتصنف الجامعات حسب خمس مجالات علمية وهي الآداب والعلوم الانسانية والهندسة وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الحياة والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والادارية .(ايمان حمدي محمد ،٢٠١٤، ٩٢٥)

معايير تصنيف مقياس كيو إس:

- يعتمد التصنيف على اربع فئات رئيسية لتقييم الجامعات تتمثل في :
- (Rauhvargers,2011,30) & (The Group of Eight ,2012,64)
- جودة البحث العلمي وذلك عن طريق تقييم النظراء للجامعة محل التقييم.
 - توظيف الخريجين ويعتمد على استطلاع آراء جهات التوظيف من خلال الاستبيانات.
 - النظرة العالمية للجامعة ويتم من خلال التقييم عبر دراسة نسبة اعضاء هيئة التدريس والطلاب الاجانب مقارنة بهيئة التدريس وطلاب الجامعة.
 - جودة التعليم ويتم حساب ذلك من خلال حساب معدل عدد الطلاب لكل استاذ.
- ويظهر الجدول التالي المؤشرات الاساسية ووزانها لترتيب كيو اس (Anderjs, R.,,2014)

جدول رقم (٢)

يبين منهجية تصنيف جامعة شنغهاي العالمي للجامعات

المؤشر	الوزن	التفسير
البحث العلمي	٤٠ %	ويعتمد حسابها على استبيان السمعة الأكاديمية الذي يمثل أكثر من ٦٠٠٠٠ استبيان من العلماء على مستوى العالم آخذين بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي والتنوع في التخصصات العلمية .
	٢٠ %	الاقتباس من المنشورات العلمية من قبل الاساتذة العاملين في الجامعة ،حيث تقاس بعدد مرات اقتباس باحثين آخرين من هذه البحوث على مدار السنوات الخمس الاخيرة
توظيف الخريجين	١٠ %	تقييم أرباب العمل وجهات التوظيف بحيث يطلب الي أصحاب العمل بيان الجامعة التي يفضل خريجها للعمل في مؤسساتهم وذلك من جميع أنحاء العالم ويعكس هذا المؤشر مدي جاذبية الطلاب للتوظيف في المؤسسات المختلفة.

نسبة عضو هيئة التدريس لكل طالب	٢٠ %	جودة التعليم
نسبة الاساتذة في الجامعة من دول اخري وكذلك الشراكة مع جامعات دولية من خلال برامج البحوث والتعاون العلمي الدولي.	٥ %	النظرة العالمية للجامعة
نسبة الطلاب الاجانب الملتحقين بالجامعة	٥ %	

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن المعايير التي يستند إليها التصنيف كالتالي: تقويم البرامج الأكاديمية عن طريق آراء الأكاديميين النظراء في جامعات أخرى، ولا يسمح للأكاديمي تقويم إنتاجيته جامعته وبرامجها، ويمثل هذا المعيار ٤٠% والأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة تدريس الجامعة ومعدل النشر، ويمثل هذا المعيار ٢٠% واستطلاع آراء الجهات التي تتولي توظيف الخريجين وسوق العمل، ويمثل هذا المعيار ١٠% ومعدل عدد أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لعدد الطلاب، ويمثل هذا المعيار ٢٠% ونسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب التي استطاعت الجامعة استقطابهم للعمل بها لما لها من وضع ومكانة متميزة، ويمثل هذا المعيار ٥% ونسبة الطلاب الأجانب الوافدين للجامعة سواء في مراحل الحياة الجامعية أو الدراسات العليا، ويمثل هذا المعيار ٥%.

الانتقادات الموجهة لتصنيف مقياس كيو إس :

- يري " بيرن وأوليري (& Byrne,2012 OLeary) " أن هذا التصنيف يعتمد بشكل كبير على نظام حكم وآراء الخبراء في تقويم البحوث المنتجة وأن هذا المؤشر بمفرده لا يدل على جودة البحوث مما يشكك بشأن موضوعية النتائج ويري " اندريز رافرجينز " (Rauhvargers,2013,46) أن هؤلاء الخبراء يتأثرون في تقييمهم للجامعات بالسمعة السابقة للجامعات وموقعها في التصنيفات العالمية الأخرى للجامعات وليس على أساس المعرفة الحقيقية بواقع تلك الجامعات.
- وجود مؤشرات كمية فقط وغياب النوعية في معيار تقييم الهيئة التدريسية والطلاب.(نور الهدي وآخرون ، ٢٠١٣ ، ٧٣٦)
- المنهجية المستخدمة في هذا التصنيف ليست شفافة بالقدر الكاف.
- لا يمكن اعتبار نسبة الطلاب الى اعضاء هيئة التدريس مؤشراً على جودة التعليم.(Nian,2013,34).

ثالثاً: تصنيف التايمز البريطاني للجامعات العالمية Q S World university
Ranking

يعد تصنيف مجلة التايمز السنوي من التصنيفات المتميزة في الاوساط الاكاديمية العالمية ، وكان أزل ظهور له في عام ٢٠٠٤م وعرف آنذاك بتصنيف (التايمز كيو اس (THE-QS / نظراً لأنه كان يصدر مشاركة مع شركة "سايموندر" المتخصصة في شؤون التعليم والبحث العلمي حتي عام ٢٠٠٩م ، ومنذ عام ٢٠١٠م اعتمدت مجلة التايمز على معايير ومؤشرات جديدة للتصنيف العالمي للجامعات .(ايمان حمدي محمد ، ٢٠١٤ ، ٩٢٤)

معايير تصنيف التايمز البريطاني:

اعتمدت "مجلة التايمز البريطانية للتعليم العالي" معايير جديدة للتصنيف العالمي لأفضل ٢٠٠ جامعة ، وهي تشمل خمسة معايير و(١٣) مؤشر فرعي تعكس شمول وتوازن نشاط الجامعات في جوانبها الاكاديمية والبحثية والاجتماعية أي في مجالات التدريس والبحث العلمي ونقل المعرفة والسمعة الدولية وما يعطيها مصداقية لدي الطلاب وواضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار ويحتوي كل من هذه المعايير الأساسية على جوانب تفصيلية أخرى مثل : عدد شهادات الدكتوراه التي تمنحها الجامعة ، ونسبة عدد خريجي حملة الدكتوراه إلى البكالوريوس، ونسبة عدد الأبحاث المنشورة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس (Rauhvargers,2013,32-33)، ويظهر الجدول التالي المعايير الاساسية واورانها لترتيب التايمز البريطانية للجامعات.

جدول رقم (٤)
يبين المعايير الاساسية للتايمز للجامعات

المعيار	الوزن	التفسير
التدريس	٣٠ %	١٥ % تعتمد على نتيجة استبيان بحثي لأكثر من ١٦٠٠٠ عالم من جميع دول العالم تقوم به شركة ثومبسون رويتر لقياس السمعة البحثية والتعليمية للجامعات ، ٦ % تعتمد على شهادات الدكتوراه الممنوحة من الجامعة ضمن معادلة رياضية تشمل عدد أعضاء هيئة التدريس وتنوع التخصصات العلمية في الجامعة ، ٤.٥ % تعتمد على نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب كمؤشر على توفر الدعم التربوي للطلاب ، ٢.٢٥ % تعتمد على نسبة طلاب الدكتوراه إلى البكالوريوس ، حيث أن زيادة عدد طلاب الدكتوراه يعد مؤشر للحركة والبيئة البحثية في الجامعة، ٢.٢٥ % تعتمد على دخل وميزانية الجامعة مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس مع الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية لكل دولة والوضع الاقتصادي .
انتاج وسمعة البحث العلمي	٣٠ %	١٨ % تعتمد على سمعة الجامعة العالمية في التميز في مجال البحث بين أقرانها بناء على أكثر من ١٦ ألف استبيان سنوي حول السمعة الأكاديمية ، ٦ % على دخل الجامعة من الأبحاث ويتم قياسه بمعادلة رياضية أخذة في الاعتبار عدد أعضاء هيئة التدريس والوضع الاقتصادي لكل دولة والدخل

القومي والقوة الشرائية ومجال البحث حيث يختلف الدعم المالي لأبحاث العلوم مثلاً عن غيرها في الأبحاث الاجتماعية، ٦ % على الانتاجية البحثية وتقاس بمعادلة بحثية تأخذ بعين الاعتبار عدد الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية العالمية وعدد أعضاء هيئة التدريس ومجال البحث .		
يحتسب هذا المؤشر بمعادلة رياضية لعدد المرات التي تم فيها الاقتباس والإشارة إلى أبحاث نشرتها الجامعة ويتم معالجة الأرقام للأخذ بعين الاعتبار المجالات البحثية التي تشتهر بزيادة الاقتباس عن غيرها حتى لا نظلم المجالات البحثية التي لا تتميز بذلك .	٣٠ %	الاقتباسات العلمية
٢.٥ % تعتمد على قدرة الجامعة على استقطاب الطلاب من شتى دول العالم، وتحسب بنسبة الطلاب الأجانب إلى الطلاب المواطنين . ٢.٥ % تعتمد على قدرة الجامعة على استقطاب أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى المواطنين . ٢.٥ % تحسب بمعادلة رياضية لقياس نسبة وجود باحث مشارك عالمي في الأبحاث المنشورة من الجامعة .	٧.٥ %	التواجد الدولي في الجامعة لكل من الاساتذة والطلاب
هذا المؤشر يدل على نشاطات نقل المعلومات في الجامعة ومدى رغبة الصناعات وثقتها في الجامعة لنقل المعرفة وكذلك قدرة الجامعة على استقطاب الدعم المادي من القطاع الصناعي التنافسي ويتم حساب المؤثر بمعادلة تدخل فيه نسبة دخل الجامعة من الدخل الصناعي إلى عدد أعضاء هيئة التدريس .	٢.٥ %	العائد من الصناعة

الانتقادات الموجهة لتصنيف التايمز البريطاني :

- اثار التصنيف علامات استفهام حول المنهجية المستخدمة في حصر عدد المقالات المنشورة والاستشهادات . (فيليب إلتباخ ، ١٤٣٢ ، ١٤)
- يقوض هذا التصنيف الجامعات التي لا تستخدم اللغة الانجليزية كلغة أساسية لهم وبالتالي يكون من الصعب أن تأتي باستشهادات مرجعية للبحوث المكتوبة بلغة غير الانجليزية ، كما ان تلك الاستشهادات المرجعية لا تغطي تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية(Engels&et.al,2011) .
- لا يمكن اعتبار نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس مؤشر او دليل كاف على جودة التعليم(Nian,2013,34) .

رابعاً: تصنيف الويب متريكس الاسباني للجامعات العالمية Webometrics :

هو ترتيب جامعات العالم على شبكة الانترنت ويقوم على إعداد هذا التصنيف مختبرات ساير متركس وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث بمدريد (Division,2010,37).

وقد نشر هذا التصنيف للمرة الأولى في عام ٢٠٠٤م وذلك بعد إطلاق تصنيف شنغهاي العالمي في عام ٢٠٠٣م ويصدر منذ عام ٢٠٠٦ مرتين بشكل نصف سنوي في شهري يناير ويوليو من كل عام ، وهو الترتيب الأكثر شيوعا حيث يغطي أكثر من ٢٠٠٠٠ جامعة ومعهد عالي على مستوي العالم ، ويشتمل هذا التصنيف بالإضافة للجامعات المستشفيات والمراكز البحثية والمستودعات الرقمية وكليات إدارة الأعمال والهدف الأساسي من هذا التصنيف هو تشجيع النشر الالكتروني من خلال المبادرات التي توفر المعلومات بشكل مفتوح على الانترنت.(وزارة التعليم العالي السعودية ، ٢٠١٠ ، ٣)

معايير تصنيف الويب متركس الاسباني:

يعتمد هذا التصنيف على أربعة مؤشرات تقاس كما فقط وليس كفي وكلها يتم اقتباسها إلكترونياً من خلال موقع الانترنت دون عمل أي دراسة عن الجامعة نفسها (Rauhvargers ,2013,52) & (Aguillo&et.al,2008,234-244).

جدول رقم (٥)

يبين مؤشرات وأوزان ترتيب ويب متركس

المعيار	الوزن	الوصف
الأثر العام	٥٠ %	حيث يتم تقييم مستوي الاستفتاء الظاهري للروابط الخاصة بالمحتوي المنشور في الموقع وذلك خلال عدد مرات الرجوع لهذه الروابط من الاطراف المختلفة والذي تقيسه جهات محايدة ومتخصصة .
التواجد	٢٠ %	ويقصد به عدد الصفحات في الموقع الالكتروني للجامعة شاملة الصفحات الثابتة والأخرى الديناميكية وفق ما يصدر من تقارير دورية لمحركات البحث الشهيرة.
الانفتاح	١٥ %	يقيس توجه الجامعة للإسهام في بناء المحتوى المعرفي العالمي من خلال قياس مشاركة الجامعة في المكتبة الالكترونية لمحرك البحث الشهير وذلك ضمن ملفات ذات طبيعية محددة .
التميز	١٥ %	يقيس عدد الاوراق البحثية المتميزة المنشورة في المجلات العلمية المرموقة من

قاعدة البيانات العالمية مع الاقتصار على اهم الاوراق العلمية التي استخدمت
كمراجع في الدراسات والابحاث الأخرى المنشورة .

الانتقادات الموجهة لتصنيف الويب متريكس الاسباني (Ministry of higher education,2013,31) :

- لا يشير التصنيف إلى جودة التعليم أو البحث أو الاداء المؤسسي بالجامعة وانما يشير تحديدا لمقدار توفر أبحاث ومعلومات علمية واكاديمية على موقعها الالكتروني وبالتالي فهو ليس نظاماً لتقييم الجامعات وتصنيفها بل هو نظام هدفه تشجيع نشر الابحاث العلمية مجاناً على صفحة الانترنت من خلال تقييم مدي توفر نتائج الابحاث العلمية والمعلومات الاكاديمية على صفحة كل جامعة وتصنيف الجامعات وفقاً لهذا المعيار بالتحديد
- النشر بلغات محلية او مواقع غير معروفة لا يحتسب ضمن المجهود البحثي للجامعة.
- مما سبق يتبين ان التصنيفات العالمية لتصنيف الجامعات لها أهمية بالغة لتحسين القدرة التنافسية للجامعة وتمكينها من استقطاب الطلاب الجدد وكذلك المنظمات المهمة بالبحث العلمي ، وأن غياب العديد من الجامعات العربية على وجه العموم والجامعات المصرية على وجه الخصوص من التصنيف العالمي للجامعات يرتبط بالعديد من المشكلات الجامعية منها:
- إشكالية اللغة حيث إن معظم التصنيفات تأخذ فقط بالبحوث المنشورة باللغة الانجليزية بعين الاعتبار.
- التركيز فقط على المقالات المنشورة في مجالات معينة وإهمال باقي المقالات رغم قيمتها العلمية.
- الاعتماد فقط على النشر الالكتروني في بعض التصنيفات وإهمال باقي المنشورات
- اعتماد بعضها على آراء شخصية قد لا تكون موضوعية مع تسجيل ضعف نسب الاستجابة في بعض الحالات.
- ضعف البنية التحتية خصوصاً التكنولوجية بهذه الجامعات.
- عدم اهتمام المسؤولين بنتائج هذه التصنيفات وجهل فوائدها.
- قلة الاتفاق على البحث العلمي بمعظم الدول العربية.
- ضعف النشر الالكتروني في الجامعات المصرية.

- غياب روح المنافسة لدى معظم الجامعات المصرية.
- عدم الاهتمام بتطوير قدرات اعضاء هيئة التدريس.
- هجرة الادمغة بسبب الظروف المحلية ونقص الامكانات.
- الفجوة الهائلة بين حجم الشكل التقليدي والشكل الالكتروني للمعلومات، فما هو متاح في شكل الكتروني لا يمكن مقارنته بما تحتزنه المكتبة العربية من مخطوطات ومؤلفات ومعارف.

وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن التساؤل الثاني من تساؤلات الدراسة الذي نص على ما المقصود بالمعايير العالمية لتصنيف الجامعات ، أهميتها ، وما أوجه النقد الموجه اليها ؟

ثانياً : خبرات بعض الدول المتقدمة في تطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي:

شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين تحولا واضحا للبرامج الأكاديمية والعلمية في الجامعات وذلك استجابة لمتطلبات مجتمع المعرفة، وأصبح التقدم العلمي في هذه الجامعات يعتمد على برامج بحثية تتبناها الجامعات وتقوم بإدارتها جامعات بحثية نظرا لتضاعف المعرفة الإنسانية وتراكمها بسرعة كبيرة وكانت من نتيجة ذلك كله أن تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد أساسا على المعرفة العلمية أو الاقتصاد المبني على المعرفة التي تسفر عنها البحوث التطبيقية والتكنولوجية وبذلك تحولت المعرفة إلى سلعة أو خدمة أو هيكلية أو طريقة إنتاج، وأصبحت الدول تتميز برصيدها المعرفي .

١- خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس

هدفت الولايات المتحدة الامريكية الى تحسين الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي ، وكانت جامعة " جونز هوبكنز" الامريكية أول جامعة من نوعها في الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بتحقيق هذا الهدف ، حيث كان مديرها الأول ممن يؤمنون بأن التدريس والبحث جهود متكاملة ليس بينها عازل وأن النجاح في واحد منهما يعتمد على النجاح في الآخر وتلك الفلسفة أحدثت ثورة في التعليم العالي الأمريكي ومهدت الطريق إلى نظام جامعات البحث القائمة اليوم.

وما زالت جامعة "جونز هوبكنز" رائدة حتى اليوم في ميادين التدريس والبحوث كمؤسسة للتعليم العالي، وقد حازت كلية جونز هوبكنز للطب على مرتبة واحدة من أفضل كليات الطب في العالم ، بينما اشتهرت كلية بلومبرج للصحة العامة بمساهماتها في الطب الوقائي والرعاية الصحية للتعداد الهائل من السكان (Jane & Jacqueline, 2000, 62).

وكنتيجة طبيعية للاهتمام بالبحث العلمي داخل جامعة هوبكنز فقد حصلت على تمويلات فيدرالية للأبحاث والتنمية بصورة أكبر من أي جامعة أخرى ، ويمكن ارجاع ذلك إلى نشاط وعمل مختبر الفيزياء التطبيقية كقسم داخل الجامعة تم تخصيصه بصورة كاملة إلى الأبحاث والتنمية وكذلك كلية الطب التي تعد المتلقي الأكبر للتمويلات الخاصة بالأبحاث، وتعد كلية بلومبرج للصحة العامة أولى الكليات التي تتلقى الدعم الفيدرالي للأنشطة البحثية، ويمثل مختبر الفيزياء التطبيقية قسما في الجامعة، ولكن ليس لديه مهمة أكاديمية، إلا أنه قام بتطوير مائة وسيلة طبية بيولوجيا بالتعاون مع المعاهد والمراكز الطبية (Danial, 2004, 2).

لذلك منذ منتصف الثمانينات في القرن الماضي وحتى نهايتها، تم تخصيص موارد

مالية ضخمة لبناء أكاديمية جديدة تخدم مجالي البحث والتنمية Research and Development ويتم الحصول على التمويلات اللازمة لبناء هذه المنشآت، وإصلاح وتحديد المنشآت الأكاديمية القائمة للبحث والتنمية من الحكومات المحلية والدولة علاوة على المصادر المؤسسية ، كما تسهم المنح المقدمة للأبحاث والهيئات الفيدرالية المتخصصة في دعم وتوفير هذه التمويلات (Geuna and Other, 1999, 25)، ومن أبرز ما تمارسه هذه الجامعة بالنسبة للتمويل والدعم ما يسمى القاعدة الذهبية والتي تعني " أن الذي يملك الذهب هو الذي يسن اللوائح " في جدول رقم (٦) مقارنة بين مصادر الدعم الرئيسية لتشغيل الجامعات الخاصة وجامعة جونز هوبكنز التي تعتبر من كبرى الجامعات البحثية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بينما يرصد جدول رقم (٧) أوجه الاتفاق، (Council of Government Relations Report, 2003)

جدول رقم (٦)

مقارنة بين مصادر الدعم الرئيسية لتشغيل الجامعات في عام ٢٠٠١م

المصدر	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	جونز هوبكنز
المخصصات الحكومية	٣١%	٠	١%
المنح الحكومية ... الخ	٢٢%	٢٥%	٥٢%

الهدايا الخاصة	٩%	٢٢%	١١%
الرسوم الدراسية	١٣%	٢٠%	١١%
المؤسسات الفرعية	١٤%	١٨%	٢%
المصادر الأخرى	١١%	١٥%	٢٣%

جدول رقم (٧)
أوجه الانفاق الرئيسية في عام ٢٠٠١م

أوجه الاستخدام	المؤسسات العامة	المؤسسات الخاصة	جونز هويكنز
التدريس	٣٢%	٣٤%	٢٩%
البحوث	٢٥%	٢٣%	٤٤%
الإضافيات	١٨%	١٨%	٣%
الدعم الأكاديمي	١٠%	٨%	٣%
الدعم المؤسسي	٦%	٩%	٦%
الاستخدامات الأخرى	٩%	٨%	١٥%

ويتضح من الجدول رقم (٦)، والجدول رقم (٧) أن جامعة جون هويكنز تحصل على دعم من المنح الحكومية بنسبة ٥٢% من إجمالي المنح الحكومية للجامعات الخاصة وكذلك العامة، بينما يمثل انفاقها على البحوث العلمية بنسبة ٤٤% من إجمالي انفاق الجامعات الأخرى على هذه البحوث. ويدل ذلك على صحة ودقة المقولة السابقة في أهمية توجيه الدعم الحكومي إلى الأبحاث العلمية في جامعة جون هويكنز.

وفي جامعة "منيسوتا" بالولايات المتحدة الأمريكية وضع مجلس الامناء في يوليو ٢٠٠٤م هدفا شموليا هو الحفاظ على مركز الجامعة كمؤسسة لها مكانتها في البحث والتعليم، وللوصول لتلك الغاية وضع المجلس في خطة العمل لعام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م هدفا استراتيجيا هو أن تصبح الجامعة واحدة من أفضل ثلاث جامعات بحثية في العالم في غضون عقد من الزمان، هذا مع الالتزام بتوظيف قيم الجامعة عبر ١٥٤ عاما من تاريخها، منها التميز الأكاديمي، خدمة المواطنين، وفتح أبوابها للجميع، لتكون تلك القيم بمثابة البوصلة التي تسترشد بها الجامعة في عملها على أن تكون جامعة كبرى ذات تميز عالمي (Board of

Regents Transforming the University of Minnesota, 2004).

ويتنوع قياس الانتاجية البحثية في مختلف مراكز الجامعة وكلياتها ومعاهدها ،
وتستخدم كل مجموعة طرق متعددة للتقويم تتضمن المقاييس الكمية والكيفية ، ويوضح
الجدول التالي المقاييس الأكثر شيوعاً :

جدول رقم (٨)

يوضح المقاييس الأكثر شيوعاً لقياس الانتاجية البحثية في جامعة مينيوتوتا

المقاييس	الوصف
النفقات	<ul style="list-style-type: none"> - كمية الأموال المخصصة لرعاية البحوث وخاصة من وكالات اتحادية. - الزيادة في النفقات الاجمالية سنوياً . - النفقات لكل عضو هيئة تدريس ، وليس فقط النفقات الكلية للقسم
المطبوعات	<ul style="list-style-type: none"> - عدد المطبوعات (مقالات الدوريات ، والكتب ، وغيرها) . - عدد الاستشهادات لكل مطبوعة ، مع التأكيد على عدد المطبوعات في الدوريات العلمية العالية التأثير . - عدد في الدوريات العلمية . - اشترك عضو هيئة التدريس أو الهيئة بكاملها في تحرير دورية علمية أو في عملية المراجعة للنظراء .
المشروعات والمنح المقدمة	<ul style="list-style-type: none"> - العدد الإجمالي للمنح المقدمة مع التأكيد على تلك التي ترعاها الجهات الفيدرالية تمويلاً . - عدد المشروعات التي ترعاها الوحدات الجامعية والجائزة المقدمة لكل عضو هيئة تدريس بالدولار .
المقاييس	الوصف
الدعوات الموجهة والتعاون	<ul style="list-style-type: none"> - تقاس المكانة المرموقة لعضو هيئة التدريس بما يلي : - الدعوات الموجهة للتحدث والشرح والأداء وعرض المادة العلمية في المؤتمرات المحلية والقومية . - العمل في اللجان الوطنية والمعارض التشكيلية . - العمل في لجان المراجعة وفرق التقويم للمنح الفيدرالية . - الدعوات للتعاون في مشاريع بحثية متعددة التخصصات .
استعادة التكلفة غير المباشرة (ICR)	<ul style="list-style-type: none"> - كمية والنسبة المئوية لاستعادة التكلفة غير المباشرة المستلمة . - اتجاهات في مستويات استعادة التكلفة غير المباشرة .

المكانة المرموقة عضو هيئة التدريس	عدد ونوع الترشيحات العلمية ، والتكريم ، والحصول على الجوائز المهنية على الصعيدين المحلى والقومي أو المستويات العالمية .
اشراك الطلاب في البحث العلمي	- جودة ونوعية تطبيقات التقدم لطلاب الدراسات العليا . - عدد طلاب الدراسات العليا . - عدد طلاب الدراسات العليا الذين تم منحهم . - نجاح طلاب الدراسات العليا . - نفقات خريجي الدراسات العليا . - عدد الطلاب في مرحلة ما بعد الدكتوراه . - عدد الطلاب الجامعيين المشتركين في البحث العلمي .
توزيع الفضاء	- وظيفة الفضاء من حيث صلته بإجراء البحوث . - التمويل المتولد لكل قدم مربع وخاصة مرافق اجراء البحوث الطبية .
قياسات أخرى	- اجراء البحوث المترجمة . - براءات الاختراع والتراخيص .

وتشير أدبيات التعليم العالي إلى أن من بين المعوقات التي تعيق أعضاء هيئة التدريس عن تحسين انتاجيتهم العلمية والبحثية بمؤسساتهم الجامعية ما يلي (Arlene Early, C., Karen Zenter, B., Robin Matross, H,2007) :

- الحاجة إلى تحقيق التوازن بين التدريس ، والبحث العلمي ، والأنشطة الخدمية.
- عبء العمل الجامعي المتزايد.
- ساعات العمل الطويلة وعدم التوازن بين الحياة العملية والخاصة.
- الرواتب التي لم تواكب تلك الموجودة في القطاع الخاص.
- نقص الشعور بالاستقلالية.
- التغيرات في طبيعة الطلاب وثقافتهم.
- المطالب التي تلزم أعضاء هيئات التدريس باندماج أكثر مع الجمهور والعامه.

ويوضح لنا نموذج جامعة "جنوب كاليفورنيا البحثية" بالولايات المتحدة الأمريكية أن التركيز على تخطيط المجالات البحثية ، هو مقوم أساسي من مقومات التحول إلى جامعات بحثية، حيث تقدم هذه الجامعة تخطيطا طويلا للأجل للبحث العلمي، سواء على مستوى تعليم

الطلاب أو على مستوى الدراسات العليا أو على مستوى تحقيق شراكات فاعلة بينها وبين مؤسسات الأعمال والجامعات الأخرى.

وبناء على ذلك فإن الخطة الاستراتيجية لجامعة "جنوب كاليفورنيا" قائمة على أساس أن المنزلة المتميزة في القرن الواحد والعشرين ستكون من نصيب الجامعات البحثية التي بمقدورها إيجاد شراكات ديناميكية في مؤسسات الفنون والأعمال والصناعة والجامعات الأخرى خاصة الشركات التي تجتاز الحدود الجغرافية والتي تستطيع إدخال تغييرات جذرية على المناهج الدراسية لإثارة خيال الدارسين ذوي الموهبة قادرة على ابتكار المعرفة (Nikia, 2005, 139)

أما رؤية الجامعة فتهدف إلى أن تصبح واحدة من أغزر الجامعات البحثية إنتاجاً وأكبرها نفوذاً في العالم ولهذا فالجامعة تطمح إلى أن تصبح نموذجاً لجامعات بحثية أخرى تقتدي بها وتحاكيها في سعيها إلى التميز وبهذا فإن جامعة جنوب كاليفورنيا تسلك طريقاً صاعداً بحيث أن انتشار صيتها الوطني كجامعة بحثية صاعدة يعتبر الأسرع في تاريخ الجامعات الأمريكية وذلك الصعود يتطلب اجتذاب طلبة جيدين وهيئة تدريس متميزة والتوسع في مجالات البحوث وتقديم تعليم يتميز بالعمق (Nikia, 2005, 14)، أما عن رسالة جامعة جنوب كاليفورنيا، فإن من أهم المهام التي وضعت من أجل تحقيق رسالتها هي: التركيز على مجالات البحث العلمي، والتخطيط المستقبلي للمشروعات البحثية وخط العمل الاستكشافي والابداعي.

فتبوءاً جامعة بحثية موقعا قياديا في القرن الواحد والعشرين على مستوى العالم أو الدولة يعتمد على قدرة الجامعة في توفير القيادة المبتكرة والنشطة في الثورات العلمية والتعليمية الجارية، وهذا لا يتطلب بالضرورة كون الجامعة من أغنى الجامعات وإن كانت القدرة على توفير الدعم تعزز من القوة المالية للجامعة، كما لا يتطلب أن تكون الجامعة في المراتب العليا بين الجامعات وإن كان على الجامعة أن تستهدف الوصول إلى القمة الأكاديمية في تخطيطها الاستراتيجي لكافة جوانب العمل العلمي، وتقدير الأهداف المستقبلية للخطة الاستراتيجية لمجالات البحث العلمي وارتباطها بتطلعات وطموحات الجامعة البحثية (Nikia, 2005, 135)

٢- خبرة كندا في مجال تطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس:

تمتاز جامعة تورنتو University of Toronto بكندا بموقع ريادي فريد بين الجامعات البحثية الكندية، وذلك لأنها تبنت الاتجاه أن تكون جامعة للبحث والتفوق Research University and Excellence، وهذا التوجه جعل الكل يدرك أن قدرة الأمة على الازدهار يعتمد على دعم هذا الاتجاه. (Martin & Fred, 2002, 5-7).

ويتطلب التفوق في الأبحاث العلمية هيئة تدريس ملتزمة التزاما كليا بالسعي الجاد لحصول على المعرفة الجديدة، وتفخر جامعة تورنتو باشتغالها على عدد كبير من الباحثين المتميزين، لذا تقوم الجامعة بالحق أفضل الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس والباحثين من جميع أنحاء العالم لا سيما هيئة التدريس الجدد صغار السن ودعمهم دعما كليا، هذا بالإضافة إلى اختيارهم وفق المعايير الدولية (Birgeneau, 2001,2).

وتعمل الجامعات البحثية كمحركات اقتصادية للمجتمع الكندي القادر على المنافسة في الأسواق العالمية، ولقد أشار الوزير الكندي (بريان توين) حاجة كندا إلى تكوين أجنحة إبداع، وأشار أحد الخبراء ويدعى مايكل بورتير Michael porter على ترشح التنافس الكندي في الأسواق العالمية، كما أشار إلى ضرورة وجود مؤسسات بحثية وتعاون بحثي مع الجامعات، وتحسين عملية توفير العلماء والمهندسين، وإتاحة رؤوس الأموال لإصلاح المجالات الاقتصادية، مما دفع جامعة تورنتو إلى السعي نحو تحقيق التفوق على الجامعات البحثية الأخرى، لتكون جامعة للبحث والتفوق (John & Lombard, 2001, 11).

كما تقدم الجامعة الخدمات إلى المجتمع المحيط بها من خلال طلابها، حيث أن لطلاب جامعة تورنتو عمل توعوي واضح، فضلا عن نشاط أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع، لذا فجامعة تورنتو لها مساهمتها الواضحة في حياة المدينة من خلال العديد من الطرائق الهامة أهمها الرعاية الصحية والتعليم المستمر (Gabriela, 2002, 17, 18) ومما تقدم بالنسبة لنموذج الجامعة البحثية في الدول المتقدمة، يبين أن هناك توجه عام للاهتمام بالبحث العلمي ركيزة أساسية للتقدم، إلى جانب الارتباط الواضح بين هذه الجامعات والاهتمامات الحكومية بالمشروعات البحثية التي تقوم عليها صناعات إنتاج المعرفة من جانب، وتطوير اقتصاديات السوق العالمية من جانب آخر.

والملاحظ أن الدعم الحكومي وسياسات التمويل للجامعات البحثية في دول العالم المتقدم، يحظى باهتمام واضح من قبل السياسيين ورجال الأعمال وكذلك مديري هذه الجامعات، وذلك انطلاقا من مقولة جامعة جون هوبكنز والتي توضح تدخلات القائمين على

هذا الدعم وسياسات التمويل في توجيه البرامج البحثية والأكاديمية وكذلك المهنية سواء في الجامعات الخاصة البحثية أو الجامعات العامة البحثية.

٣- خبرة ماليزيا في مجال تطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة

التدريس:

يسود الجامعات الماليزية الاتجاه نحو تركيز الجهود على البحث العلمي المرتبط بالتنمية وتطوير أنشطتها البحثية، ويتوقع أن تشارك الجامعات على نحو أوسع في تدريب الباحثين مع الحفاظ على وظائفها الأساسية في مجال التعليم والتدريب، ولقد تضاعفت الأبحاث المتداخلة والمتعددة التخصصات، وظهر في داخل الجامعات عدد من المكاتب الاستشارية التي تقود أعمالا حول مشكلات شديدة الاتساع والتنوع لا يتيسر القيام بها في إطار الجامعية التقليدية. (Singh, 1996, 87, 88)

وظمحت ماليزيا في أن تصبح من أكبر الدول الصناعية في آسيا كما يظهر ذلك جليا في خطتها (ماليزيا ٢٠٢٠م) التي تهدف في مجال التعليم العالي إلى التأكيد على البحث التطويري والمناهج التكنولوجية والتوسع في التعليم التكنولوجي، فضلا عن الربط بين المؤسسات الصناعية والانتاجية (Sallehuddin, 1997, 121- 126)

وتبنت الحكومة في ماليزيا سلسلة من الاصلاحات الرامية إلى توفير بيئة محفزة للباحثين أهمها ما يلي: رفع نسبة الأساتذة إلى الطلاب وزيادة ميزانية البحث ثلاثة أضعاف وتوثيق الروابط بين الجامعات الماليزية والجامعات الكبرى في البلدان المتقدمة وتحسين علاقات الجامعة مع الصناعة لما فيه مصلحة الطرفين، وغير ذلك من الضمانات التي تكفل للجامعة البحثية القيام بدورها الريادي في تحقيق التنمية (Paul, 1996, 98 -102)

وهكذا أخذ البحث التطويري يكتسب مكانة متزايدة في مؤسسات التعليم العالي حيث بات النشاط الأكثر اعتبارا، وتدرك الجامعات ذلك، فنراها تضاعف من دعمها لأنشطة البحث وتحسين ظروفه، وصار باحثو الجامعات يتحسسون احتياجات مواطنيهم من أجل الوفاء بها، وهكذا تقدم الجامعات البحثية لتنمية تلك البلدان إسهامات متعددة تعجز عنها أية مؤسسة أخرى.

وتأسيسا على ما سبق، فإن نجاح البلدان الصناعية الجديدة في مجال الإصلاح البنوي والتممية يسلب الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه تنمية الموارد البشرية وعلى الاسهام الذي يمكن أن تقدمه جامعات البحث على وجه الخصوص.

٤- خبرة الهند في مجال تطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس:

نظرا لطبيعة المجتمع الهندي، والتنوع الثقافي والسياسي فيه، وكذلك التوجهات المعاصرة بالهند نحو الأخذ بالبحث العلمي والتقنيات البرمجية، هناك توجه عام نحو إيجاد جامعات بحث نشطة في الهند تصل إلى مستوى التميز العالمي يقتضي تحقيق عدة أسس منها: (الاصدار العاشر، جامعات البحث، ١٤٢٧ هـ ، ٤٦ - ٤٧)

- القيام بالشطر الأعظم من البحوث العامة في الجامعات.
- قيام الجامعات بالبحوث هي الوسيلة التي تمكنها من تقديم دراسات عليا متميزة.
- الجامعات تدرب باحثين لمعاونة خيار العلماء وهذا يفيد عملية البحوث الوطنية.
- الفائدة الأساسية من قيام نظام الدراسات العليا بالبحوث هو انخراط أفضل الطلبة في الدراسات العليا على وجه التحديد حيث يجري تدريب الباحثين الذين تحتاج إليهم الدولة.
- دمج نظام التعليم الجامعي مع نظام الدراسات العليا في الجامعة الواحدة (هذا هو النظام المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يمكن لطلبة الدراسات العليا دراسة بعض المواد جنبا إلى جنب مع زملائهم ممن لم يحصلوا على شهادة البكالوريوس بعد والعكس
- الاهتمام المتساوي بالمجالات الفنية وغير الفنية (العلوم الانسانية والفنون والأدب).
- تواجد المدارس المهنية ضمن النظام الجامعي.

وبالنسبة للوضع الراهن للتعليم العالي في الهند. فالهند أكبر منتج للمهنيين في مجالات التقنية والإدارة ، حيث يتخرج من المعاهد العامة عدد هائل على قدر مقبول من الجودة ولكن هناك برامج لإيجاد بيئة بحثية أفضل في معاهد التقنية الهندية . (Forbes, 2005, 66- 70)

وفي الواقع أن نظام الدراسات العليا في الهند نظام عالي الجودة ، فهو يلجأ إلى استقطاب الكفاءات من الباحثين ، وليس هناك قيود ملموسة على الامكانيات المطلوبة، وهذا فإن هناك

اهتماما كبيرا بالدراسات العليا مع توقع أن يتضاعف عدد طلاب الدكتوراه في عام ٢٠٠٨م، هذا إلى جانب السعي لبناء ثقافة بحث.

وحتى تتمكن الهند من تحويل جامعاتها إلى جامعات بحث عليها السعي لتدعيم الثقافة البحثية بين القائمين على التعليم والمتعلمين وطالبي العلم وفي الواقع أن جميع مؤسسات التقنية والإدارة الهندية هي الأفضل بين غيرها من المؤسسات التعليمية ، إلا أن التوسع في برامج الدكتوراه أمر مختلف عن تأسيس قواعد الثقافة البحثية، لهذا يفضل الاستفادة من تجارب الجامعات الأمريكية التي استطاعت في العقد الخامس والسادس أن توجد ثقافة بحثية، عن طريق اليقين أولاً بأن المهمة صعبة ومرهقة، والبدء في جمع قيادة طويلة المدى مع نخبة من أعضاء هيئة التدريس الملتزمين بالأعمال البحثية، ثم التأكد من وجود الموارد التي تشجع على السعي الحثيث في الطريق لغرس بذور الثقافة البحثية. وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن التساؤل الثالث من تساؤلات الدراسة الذي نص على : ما محددات الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي في ضوء تحليل خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا المجال ؟

رابعاً : دور الجامعة في تطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة:

يشهد المجتمع الدولي في الآونة الحاضرة تغيرات كبرى، وأحداثا جساما أدت إلى تحولات ومستجدات عديدة كان له انعكاسا وآثارها الواضحة على مناحي الحياة العامة، وعلى التعليم الجامعي بصفة خاصة، وعلى البحث العلمي بصفة أخص بحيث أصبحت كفاءة الجامعات تقاس بمدى قدراتها على مواجهة هذه التحديات وتفعيلها لخدمة قضايا التنمية المجتمعية.

ولم يسبق في تاريخ البشرية أن تنوعت هذه التحديات وأصبح لها تأثيرها الفعال، مما يفضي إلى خلق نظام عالمي يجري تشكيله على نحو يستند إلى ما تملكه الأمم من أسباب العلم والتكنولوجيا ومنتجاتها. لذا تقع على عاتق البحث العلمي في كل دول العالم- مسئولية إعداد الفرد والمجتمع وتأهيله للتكيف مع مستجدات العصر الحديث أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد New International System ، أو مجتمع بعد الصناعة Post

Industrial Society أو مجتمع ما بعد المعلومات Post information society أو مجتمع ما بعد الحداثة Post Modernism Society ولعل أهم ما يميز مجتمعات ما بعد الحداثة، أو مجتمع المعرفة Knowledge Society ما يلي (النبوي، ١٩٩٨م، ٥١ - ٩٤)

- التحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي.
- التحول من الاقتصاد المنتج إلى اقتصاد انتاج معلوماتي.
- التزايد في القوة الانتاجية للمعلومات من خلال الانتاج الهائل للمعلومات.
- التحول بالوظائف الفنية والمهنية إلى المرونة والتنوع في اختيار المهنة .
- الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- السوق الأهم هو سوق المعرفة. Knowledge Market.
- الحصول على المعرفة هو أساس التقدم الاجتماعي.
- زيادة القوى العاملة في مجال صناعة المعلومات.
- العمل في فريق متكامل، وتنمية قيم الابداع والابتكار.

ومن منطلق المميزات السابقة لمجتمع المعرفة، كان التوجه العام في كافة دول العالم نحو الاهتمام بتحسين الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الجامعية بما يحقق الاستجابة والمواكبة لمجتمع المعرفة، ومن ثم فإن الأدبيات المعاصرة في الفكر التربوي والتي تتناول موضوع الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس تؤكد على ضرورة تحديد مقومات التحول إلى انتاجية بحثية وعلمية أفضل ، وذلك استنادا على طبيعة المعرفة والبحث العلمي، والتعليم الجامعي كمثث متساوي الأضلاع كل ضلع فيه يحقق بعدا من أبعاد مقومات التحول الأساسي (سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة ، ١٤٢١٧ هـ)

وفي ضوء ما تم عرضه في الإطار النظري من أدبيات عن الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئات التدريس، والعوامل المؤثرة عليها فيها، ودراسة نظرية تحليلية لمعايير تصنيف الجامعات ، يمكن تحديد دور الجامعة في تحسين الانتاجية العلمية البحثية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء مجموعة من المحاور التالية:

المحور الاول: وضع رؤية ورسالة للجامعة البحثية:

إن الرؤية ما هي إلا تعبير صريح ومحمود لصورة المستقبل، وأن القادة في منظمات القرن الواحد والعشرين يعتمدون على " بوصلة Compass "وعلى حلم Dream ، وأنهم ينظرون إلى المستقبل بإحساس ما هو ممكن ، على قناعة بأن أعضاء هيئة التدريس عندما تعمل مع بعضها وفق رؤية واحدة فإنهم يحققون انتاجية علمية وبحثية أفضل. ومن هذا المنطلق، فإن رؤية الجامعة كأحد مقومات تحسين الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس تعتبر هدف مستقبلي للبحث العلمي واستثماره لتحقيق مطالب مجتمع المعرفة ، ويمكن القول أن الرؤية ليست استراتيجية أو خطة تشغيلية، بل إنها تصور للصورة الذهنية المستقبلية للجامعة البحثية التي تحكمها في اتجاهاتها نحو المستقبل (Bennis & Michal, 1995, 48)

المحور الثاني: التأكيد على مبدأ تطبيق الحرية الأكاديمية:

تناولت العديد من الموثيق والعهد المتصلة بحقوق الانسان والتي صدرت بعد الحرب العالمية الثانية مفهوم الحرية الاكاديمية ، ويذكر بهذا الصدد (القرنى، ١٤٣٠ هـ، ٢٤) أن هذه الموثيق والعهد تتحد فيما يلي:

١- فوغريتنس عام ١٩٥٠ لليونسكو والذي حدد المبادئ التي تقوم عليها الجامعات وأكدت هذه المبادئ على ممارسة الحرية داخل الجامعة وخارجها.

٢- الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها الدورة الحادية عشر للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المنعقدة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م، وقد أكدت هذه الاتفاقية على ضرورة العمل على ارساء التكافؤ في الفرص والمعاملة على صعيد التعليم واعتبرت التمييز انتهاكا للإعلان العالمي لحقوق الانسان.

٣- إعلان ليما: جاءت فكرة الإعلان عبر سلسلة من الحلقات التي عقدت في عام ١٩٤٨م، وعام ١٩٨٧م حيث تم في الأولى استحداث برنامج جديد هو " التضامن بين الجامعات " وفي الثانية قدم اقتراحا بمشروع الإعلان، وفي يناير ١٩٨٧م كتب مشروع الاعلان وصدر في ديسمبر عام ١٩٨٨م، ويمثل اعلان ليما ١٩٨٨م أساسا مهما من الأسس التي تقوم عليها الدعوة إلى الحرية الأكاديمية، حيث أصل هذا الاعلان للمفهوم وساق التعريفات الآتية :

- الحرية الأكاديمية: تعني حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي فرديا وجماعيا في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والانتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة.
 - المجتمع الأكاديمي: يغطي جميع أولئك الأشخاص الذين يقومون بالتدريس والدراسة والبحث والعمل في مؤسسة للتعليم العالي.
 - الاستقلال: يعني استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة وغيرها من قوى المجتمع، وصنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي فيها وبمالياتها وإدارتها، وإقرار سياساتها للتعليم والبحث والإرشاد وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.
- ٤- إعلان كمبالا : صدر هذا الاعلان عام ١٩٩٠م، لمواجهة ما سماه الإعلان انتهاكات السلطات في أفريقيا للحرية الفكرية من ناحية، ولمواجهة الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها أفريقيا وتؤثر على تقدم المجتمع، وانتشار الفقر من ناحية أخرى وحمل الاعلان عنوانا أوسع من الحرية الأكاديمية، وإن استوعبها حيث امتد إلى الحرية الفكرية عموما والمسئولية الاجتماعية وأشار الإعلان إلى أن رد الفعل لهذه الأوضاع هو ويكون رد فعلا التالي: الأفريقية على هذه الظروف غير المحتملة هو تكثيف نضالها من الديمقراطية وحقوق الانسان والنضال من أجل الحرية والفكرية هو جزء لا يتجزأ من كفاح شعوبنا من أجل حقوق الانسان ويقدر ما يكون نضال الشعوب الأفريقية من أجل الديمقراطية عامل يقدر ما يكتنف نضال المفكرين الأفارقة من أجل الحرية الفكرية.

- ٥- إعلان الحرية الأكاديمية ٢٦ مايو ٢٠٠٥م: جاء هذا الاعلان ثمرة لجهود بدأت في المؤتمر العالمي الأول لرؤساء الجامعات الذي انعقد في جامعة كولومبيا يوم ١٨- ١٩ يناير ٢٠٠٥م، وقد تضمن الإعلان تحديدا للأغراض من الجامعات والمبادئ التي قامت عليها الحرية الأكاديمية من حيث تعريفها وتحديد معناها، وأهميتها من ناحية والحقوق المترتبة عليه للأساتذة والطلاب من ناحية أخرى والمسئوليات المترتبة على الأكاديميين وحقوق الجامعات من ناحية ثالثة، كما مثل الإعلان خطوة مهمة على طريق بدأ في يناير واستمر في ٢٦ مايو ٢٠٠٥م،

ليتواصل وفق ترجمة المؤتمر الدولي عبر شبكة من رؤساء الجامعات والأكاديميين أفراداً ومؤسسات، تحقق لقاءات دورية وحوارية حول الجامعات ومستوى الحرية الأكاديمية فيها، كمحور أساس من محاور التشكل الذي قام عليه في ١٨ - ١٩ يناير ٢٠٠٥م.

ومن الوسائل التي ركز عليها ، تأكيده على " إن الحرية الأكاديمية قيمة طبيعية وقيمة عملية، والأهم من هذا كله فإن الحرية الأكاديمية ومن خلال تسييرها للتفكير الحر وتسهيلها لإقامة الحوارات المفتوحة توفر وجوداً متواصلاً للقيم الفكرية والاجتماعية للجامعة كحرم للجدل الحر والتبادل غير المحدود للأفكار، ومن ثم فإن الحرية الأكاديمية تمكن الجامعات من تربية مواطنين قادرين على التطور والحفاظ على عالم حر ومجتمعات متفتحة. "

ويتضح من العرض السابق تطور مفهوم الحرية الأكاديمية والذي عبرت عنه المؤتمرات الدولية والمواثيق العالمية منذ عام ١٩٤٠م وحتى عام ٢٠٠٥م إلى أن هذا المفهوم من أهم مقومات تحسين الانتاجية العلمي والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الجامعية، من حيث أنه يرتبط بحرية الباحث في إنتاج المعرفة وتوظيفها لصالح مجتمعه والإنسانية.

المحور الثالث: الثقافة التنظيمية والمناخ السائد بالجامعات البحثية:

الثقافة هي مجموعة من القيم الحاكمة لأنماط السلوك والممارسات المرغوبة بين كافة العاملين في أي جماعة إنسانية سواء كانت مؤسسة أو شركة أو هيئة عامة بل في أي مؤسسة تعليمية خاصة، ذلك لأن خصوصية المؤسسة التعليمية تظهر في أنها تنظيم مجتمعي تربوي، يوجد من أجل تحقيق الأهداف والسياسات المجتمعية ، فثقافة التنظيم في الجامعات البحثية هي مجموعة القيم العلمية والبحثية التي توجه عمليات وأنشطة البحث العلمي من جانب، وكذلك ممارسات الباحثين العلميين من جانب آخر.

وبهذا الصدد يحدد الباحث عدة قيم ثقافية يمكن أن تحدد التوجهات البحثية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الجامعية ومن أهمها ما يلي :

المستقبلية : كقيمة أساس لتوجهات البحث العلمي.

الابتكارية: نتيجة الاشتغال ببحوث في مجالات دقيقة التخصص وبالشراكة مع آخرين في بحوث تتطلب عدة تخصصات، كما يتطلب البيئة المهيأة للبحوث والاستكشاف وهذا هو المناخ الذي يجب أن يسود في الجامعات البحثية. ثم إن اتجاه تلك

الجامعات إلى البحوث التطبيقية بفتح الأبواب على مصراعها للابتكار وبيئة التفكير النقدي والاستكشاف المبني على التقيب والتفتيش في دقائق الأمور وصولاً للابتكار.

التجديدية: وتعني التأكيد على مشروعات البحث العلمي للمجالات غير المطروقة، وهي من متطلبات مجتمع المعرفة.

إحياء التراث: تؤدي جامعات البحث في كل مكان دوراً كبيراً في التاريخ والتفسير التاريخي لأحداث الماضي والحاضر، وتحقيق المخطوطات القديمة والحفاظ على الإرث الحضاري المتراكم ورغم الجهود البسيطة التي تبذلها بعض الجامعات البحثية في العديد من البلدان الصناعية في مجال إحياء التراث وعرضه على عامة الناس، فإن الدول العريقة في المدنية تشجع الجامعات على الخوص في ذلك المجال. وتعتبر القيم الثقافية السابقة والمعبرة عن الثقافة التنظيمية المطلوبة للتحويل إلى جامعة بحثية، عن تكاملية النظرة والتوجه إلى تكاملية ووحدة المعرفة الانسانية سواء كانت مجالات أساسية/ تطبيقية ومجالات نظرية فكرية ومجالات مجتمعية تراثية.

المحور الرابع : تطوير برامج الدراسات العليا بالمؤسسات الجامعية:

أهمية المعرفة لا تبرز من المعرفة بحد ذاتها، وإنما فيما تسهم به من قيمة مضافة للجامعة وفيما تؤديه من دور كبير لتحويلها واندماجها في الاقتصاد العالمي الجديد الذي بات يعرف اليوم باقتصاد المعرفة، وتكتسب المعرفة أهميتها الجوهرية من خلال كفاءة وفاعلية دمجها ومزجها وتوظيفها مع ما يتوافر لدى الجامعة من موارد أخرى من أجل التطوير وتحقيق الأهداف. (Tikhomirova, 20087, 12 -16)

وتكاد تجمع الآراء على أن الدراسات العليا تعتبر أحد أهم أجزاء منظومة التعليم الجامعي ، فيوجد ارتباط أساسي بين مخرجات الدراسات العليا من خريجين مؤهلين في مختلف فروع العلم والمعرفة إلى جانب البحوث العلمية ذات الجودة سواء أكانت بحوث تطبيقية أم أساسية من جهة هذه المخرجات بجهود التنمية والتطوير من جهة أخرى، وهذا يعكس مدى أهمية الكفاءة الخارجية للدراسات العليا، كما يقع على كاهل الدراسات العليا في الجامعات مسؤولية التعامل بإيجابية مع قضايا عديدة منها الحرص على المزاجية بين الأصالة والمعاصرة، ووضع أسس لصياغة برامج الدراسات العليا بما يكفل تمكين الطلاب من ملاحقة التقدم في العلوم، ومواجهة الزيادة الكبيرة في الطلب على الالتحاق ببرامج الدراسات

العليا بالتوسع في البرامج والدرجات العلمية دون تفريط في مستويات الكفاءة الداخلية وجودة العمليات التعليمية والبحثية.

ولقد ركزت الجامعات الأوربية- خلال العقد الماضي- وخاصة الجامعات ذات التركيز البحثي على الاندماج والدخول بعمق في العمليات والأنشطة الابتكارية كجزء أساسي من رسالة تلك الجامعات، ومن خلال ذلك بدأت في تحديد وصياغة أدوارها الحقيقية بشكل أكثر وضوحا، وحاليا قد تم إدراك ما يلي :

- تعتبر الجامعات في حد ذاتها مشروعات هامة، وتحقق المستويات الأعلى من العائدات المالية على الاستثمارات العامة، كما تقدم إسهاما كبيرا وهاما في الناتج المحلي الاجمالي GDP إلى جانب عمليات التوظيف على المستوى الوطني وليس بالضرورة أن يكون أهم إسهامات الجامعات في مجال الابتكار هو قيامها بشكل أساسي بإكمال دورها في الاكتشاف والاختراع ثم الحصول على براءات الاختراع ومن ثم الترخيص للدخول في مجال الانتاج، ولكن تكمن أكثر العلاقات تعقيدا في توظيف الحاصلين على درجة الدكتوراه والباحثين في مجال الصناعة على جانب الاستفادة من المعارف المصنفة وتوظيفها إضافة على المشاركة والتعاون مع المشروعات والشركات في حل مختلف المشكلات، وبصورة عامة توظيف الجامعات كجهات خبيرة متاحة تؤدي إلى تقديم إسهامات ذات تأثير كبير على مستوى الدول.(European Commission, 2007)

- كما تحث هيئة الكليات الأمريكية (AAC) الأشخاص المسؤولين عن مراجعة وتقديم برامج الدراسات العليا وغيرهم من ذوي العلاقة إلى التفكير فيما إثارته الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي من أن البرامج الأكاديمية القوية يتم تصميمها لتسهيل عدد من الجوانب ونقاط الارتباط مع أحدث ما ينشر من تطورات في مجال التخصص، ومع الممارسات في مجالات الحياة العملية من غير الأكاديمية، ومع التطبيقات في غير ذلك من مجالات وبدرجة كبيرة من الأهمية الارتباط مع الأبعاد الخاصة بالطلاب- وبصورة خاصة مع احتياجات الطلاب وحياتهم عامة (Association of American Colleges. 1992, 2)

المحور الخامس: التخطيط في المجال البحثي:

يعد هذا المقوم تعبيراً واضحاً نحو الاهتمام بالدراسات العلمية الأساسية / التطبيقية وتحقق التوازن بينهما في مجالات المعرفة، أو في ارتباطها بالتنمية المجتمعية والاستثمار المعرفي لتحقيق الرفاهية والرخاء والتقدم.

ولقد اقتصرَت البحوث الجامعية في الماضي على البحوث الأساسية حيث كانت تدخل تحت مصنفات فلسفة العلوم وكثيراً ما كانت الصناعة تنتج ماكينات أو أجهزة بالتجربة والخطأ أو وفق المشاهدات والتجارب العلمية أو تنفيذاً لابتكارات منبثقة عن خبرة في التصميم أو التصنيع وقد تصنع بعد بناء نماذج مصغرة أو تجريبية لاختبار الفكرة عقب ذلك يتولى الباحثون في الجامعة وضع نظريات لتشغيلها وتفسيرها ، أي أن التطبيق قد يتحقق وفق فكرة لم تلق حظاً كبيراً من التحليل النظري أو الرياضي وغالباً ما يتم التطبيق المبدئي قبل التنظير وعقب الثورة الصناعية التي اشتهرت بالسرعة في التصميم بناء على التجربة والتصنيع بهدف الانتاج والريح السريع قام البحث الجامعي بوضع أسس تطوير التقنية بناء على نظريات علمية ومشاهدات معملية ثابتة الصحة عن ريق المراجعة والتحقق (سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٧هـ، ٦)

وإذا كان المفهوم من تركيز الجامعات البحثية على تخطيط مجالات البحث في العلوم الأساسية والتطبيقية، هو المهمة الأساس لهذه الجامعات، فإن الأمر لا يعني ذلك بقدر ما يعني التوازن بين مجالات البحث العلمي وتخطيطها ومجالات التعليم.

فبعض الجامعات البحثية تميل كل الميل إلى الاهتمام بالبحث والسعي وراء التمويل وتمهل المهام التعليمية لدرجة تكليف طلاب الدراسات العليا بمهام التعليم مما يؤدي على تخريج جيل ينقصه العمق في المعرفة التي يكتسبها بتلق العلم على يد خبراء في المجال الذي يدرسه ثم أن ذلك يهدر من قدرات طالب الدراسة العليا الذي يجب أن يكرس وقته على البحوث والتأهيل للقيام بالبحث.

المحور السادس : حماية حقوق الملكية الفكرية وتسويق الابتكارات العلمية:

تعد الدعوة لعرض حق الملكية الفكرية وما يتبعه من امكانية لتسويق الابتكارات والمخترعات كمقوم من مقومات التحول إلى جامعة بحثية في مجتمع المعرفة، فالعلاقة

واضحة ومباشرة بين الجامعات البحثية وإدارة المعرفة من جانب وبينهما معا، وحرية الباحثين العلمية وأعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات، بل وكذلك طلاب الدراسات العليا كمنظومة فرعية من النظام الأكبر وهو البحث بالجامعة البحثية ومن ثم، فإن الأمر يتضح حينما تكون هذه الرابطة معبرة عن رأس المال الفكري وكضامن فكري معرفي، وإدارة رأس المال الفكري وتحويل المعرفة الضمنية للباحثين إلى معرفة صريحة يستفاد منها في الجامعات البحثية، ولعل هذا هو ما يصوغ التحول إلى جامعة بحثية في مجتمع المعرفة الذي نعيشه في الوقت المعاصر.

وبهذا الصدد تبين حقوق الملكية الفكرية Commission on Intellectual Property Rights " أن تطوير منظومة حقوق الملكية الفكرية في العالم، يضمن حفز الإبداع، ونقل التقنية الملائمة مع إتاحة منتجات بأفضل الأسعار التنافسية، والإضافة إلى ذلك فإن اتفاقية الملكية الفكرية " ترييس TRIOS "تسمح للدول النامية بالتنافس مع الدول الصناعية المتقدمة، إذا ما تبنت هذه الدول تشجيع ودعم لمعايير أقل تشددا للملكية الفكرية في الدول النامية، وكذلك استغلال وتطوير الطاقات الفكرية في هذه البلدان وبخاصة في مؤسسات التعليم العالي الجامعي وبما يتيح نشر المعرفة وتسويق الأبحاث العلمية . ولعل الاستناد إلى عرض الخصائص العامة التي تتسم بها الملكية الفكرية مما يبين قيمة وأهمية حق الملكية الفكرية كمقوم من مقومات التحول إلى جامعات بحثية ومن أهم هذه الخصائص:

- اتضح من استقراء تجربة العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أن نظام حماية حقوق الملكية الفكرية يسمح بدعم النشاط العلمي والتكنولوجي، وصقل المهارات، واستقطاب الأموال، من خلال الظروف المواتية للبحث والتطوير، وأنه يربط الابتكارات والاختراعات باحتياجات السوق، كما ييسر نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، ويساعد بالتالي على تحديد أولويات الانتاج، وعلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار.
- أصبح ظهور الأفكار والتقنيات الجديدة بشكل مستمر ضروريا لاستمرار دوران عجلة التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد عالمي يزداد اعتماده على العلم والمعرفة ولانتعاش التجارة الدولية التي تتأثر بدورها كثيرا بالابتكارات والأفكار الجديدة والتي تلعب دورا

- حاسما في تحديد الميزة النسبية لكل دولة. كما تساعد حماية حقوق الملكية الفكرية أيضا على ضمان دفع عجلة التنمية بتوفير حوافز قانونية واقتصادية لتطوير الأفكار والتقنيات والتكنولوجيات والمنتجات وتسويقها، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- حماية حقوق الملكية الفكرية لم تعد قاصرة على موضوع أو قطاع واحد ولذلك فهي قادرة على إداء دور واسع النطاق ومرن في دعم كافة أوجه التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، والتكنولوجي في المجتمع.
- برزت الملكية الفكرية وبشكل خاص مع نهاية مفاوضات جولة أوروغواي (١٩٨٦ - ١٩٩٤) كعامل رئيسي وحاسم في تفاعلات التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا المتطورة والاستثمار الأجنبي، وأصبحت مسألة تطوير السياسات المعمول بها في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية والمؤسسات المشرفة عليها من الأولويات، ولاسيما بالنسبة للدول النامية (فودة، ٢٠٠١م، ٢٥٥ - ٢٥٦).

وتجدر الإشارة هنا أن السرعة المذهلة للتطورات العلمية والتقنية قد أدت بدورها إلى تناول المجتمع الدولي لموضوعات جديدة ومجالات شديدة التخصص بهدف بحث سبل توفير الحماية القانونية لتلك المجالات، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قانون البراءات، والتكنولوجيا الحيوية Biotechnology وتطبيقها، والمؤشرات الجغرافية Geographical Indication وأسماء الحقول على شبكة الانترنت Domains Names ، وحماية العلامات التجارية المشهورة Well-Known Trade Marks ، والأسرار التجارية ووضع قواعد للتجارة الالكترونية، وقواعد لحماية الأداء السمعي والبصري، ولحماية قواعد البيانات ، فضلا عن التعامل مع قضية الجين البشري Human Genome التي يعد الاستساخ أحد فروعها، ووضع القواعد القانونية الحاكمة لهذا المجال.

المحور السابع : الاتفاقيات البحثية والشراكة مع المؤسسات الإنتاجية:

يعد التمويل الشريان المغذي للعملية التعليمية والذي تعتمد عليه المؤسسة الجامعية في تحقيق أهدافها المنشودة، ويتوقف عليه الإعداد الأمثل للطاقات البشرية المطلوبة حسب اختصاصاتها المتنوعة والرافدة للتنمية الاقتصادية من حيث إعدادها كما نوعا ويعتمد نجاح الخطط التربوية على نمط وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات الجامعية فتوافر مصادر التمويل يمكن الجامعات من أداء وظائفها التعليمية، والبحثية، والخدمية بفاعلية واقتدار، ومن ثم يصعب الحصول على تعليم أو بحث علمي، أو خدمة مجتمع

تتميز بالكفاءة والجودة والتطور دون الانفاق على ذلك بسخاء، لذا يتطلب من الجامعات التنوع في مصادر التمويل وعدم الاعتماد على الدولة كمصدر وحيد للتمويل (القحطاني، ٢٠٠٤، ١٣)

وقد اتجهت دول العالم المختلفة إلى الأخذ باتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي ومن بين هذه الاتجاهات الاتجاه نحو تسويق الخدمات الجامعية والاتفاقات البحثية وغيرها من الخدمات الأخرى التي تقوم الجامعة بإنتاجها، حيث يساعد تسويق هذه الخدمات على توفير التمويل اللازم لرفع كفاءة العملية التعليمية سواء فيما يتعلق بالمدخلات من أبنية، وتجهيزات ومواد تعليمية، وأعضاء هيئة التدريس، أو فيما يتعلق بالمهام الفاعلة سواء كانت تدريسا أو بحث، أو خدمة مجتمع. وكذلك المخرجات من حيث التأثير على مستويات تحصيل الطلاب، وكفاءتهم المعرفية والمهارية، أو في معدلات الرسوب والتسرب، وإنتاجية البحث العلمي، وكفاءة مستويات الخريجين.

ومن هنا يمكن القول بأن تسويق الخدمات الجامعية والاتفاقات البحثية باعتباره أحد المصادر الذاتية البديلة التي يمكن أن تعتمد عليها الجامعات في التمويل يساعد إلى حد كبير في قيام الجامعات بوظائفها المختلفة في التعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع على نحو أكثر كفاءة ومن ثم الارتقاء بمستوى كفاءة التعليم الجامعي بصف عامة.

ويرتبط بالاتفاقيات البحثية بين الجامعات المعاصرة، ومؤسسات المجتمع في كافة النواحي تحقيق الشراكة بينهما باعتبارهما في مجتمع واحد، وتستهدفان معا تحقيق التنمية الشاملة لهذا المجتمع.

والشراكة تعني أن كل من الجامعات والمؤسسات الانتاجية " شريك في العمل" وكذلك شريك في الانتاجية سواء المعرفية أو المادية. ولتوضيح هذه الفكرة تبين إحدى الدراسات أنماط هذه الشراكة فيما يلي:

- الشراكة في مجال التعليم التعاوني والتدريب.
- الشراكة في مجال تطوير المناهج والبرامج الدراسية.
- الشراكة في مجال تطوير مشروعات الأبحاث.
- الشراكة في مجال إنشاء وتطوير الجامعات والكليات.
- الشراكة في مجال إنشاء مراكز البحوث.
- الشراكة في مجال تمويل التعليم الجامعي.

- الشراكة في مجال الاستشارات العلمية . (السلاطين، ٢٠٠٥م ، ١٨٦ - ١٩٢)

المحور الثامن : توافر الاحتياجات المالية للبحث العلمي:

يتوقف نجاح الجامعة البحثية بالمقام الأول على قدرتها ليس على تمويل البحوث فحسب بل على تمويل متطلبات الجامعة من بنية تحتية ملائمة للقيام بالبحوث من معامل ومعدات ومكتبات بحوث ومراكز حاسوب متقدمة وتسهيلات الانترنت ومن القدرة المالية على اجتذاب الطلبة المتميزين من خلال المنح الدراسية وتوظيف عدد من الحاصلين على الدكتوراه لتكريس أوقاتهم في البحوث دون الانشغال في التدريس.

والتمول الكافي لبناء دعائم جامعات البحث يتطلب جهدا كبيرا في القدرة على تأمين دخل ثابت إلى جانب الحصول على الدخل اللازم لتنمية الجامعة من مصادر متنوعة وعدم الاعتماد على المنح وعقود البحث التي تتعرض لتقلبات خارج إرادة القائمين على إدارة الجامعة وتحصل كل جامعات البحث على دخل من نفس المصادر العامة للجامعات الأخرى وتشمل تلك المصادر : (Cabaldi and Other, 2001, 104- 106)

- رسوم ومصروفات الدراسة التي يدفعها الطالب.
- منح وتعاقدات للبحوث والخدمات.
- مخصصات حكومية.
- دخل من بيع خدمات أو منتجات بما في ذلك مساكن الطلاب ووجبات الطعام ومختلف أنواع التعليم من تعليم عن بعد أو دورات تأهيل أو إعادة تأهيل.
- دخل العيادات من الخدمات الطبية التي يقدمها منسوبي الجامعة.
- الدخل من اموال خاصة مثل الأوقاف والهبات السنوية.
- دخل من تسويق الملكية الفكرية في التراخيص والاختراعات والعوائد عليها.
- وتجري الجامعات البحثية الأمريكية تجارب مستخدمة آليات متعددة لتسويق البحوث الأكاديمية والحصول على دخل من الملكية الفكرية حيث تستخدم الاستحقاقات المالية كآلية لنقل التقنية بصورة في توليد عائد لتمويل الجامعة كما تفيد في رعاية مصالح الجامعات والشركات وهيئة التدريس في وقت واحد ووفق عملية استئجار لجميع الجامعات البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية اتضح أن آلية استخدام الاستحقاقات المالية في تمويل الجامعة تتوقف على عدة عوامل من بينها تاريخ الجامعة في عملية ترخيص ملكياتها الفكرية

ونجاحها في هذا المضمار مقارنة بالمؤسسات الأخرى وفاعلية الجهة المسئولة في الجامعة عن نقل التقنية (Feldman & Other, 2002, 67- 68)

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية كدولة متقدمة مثال واضح على توافر الموارد المالية وكذلك سياسات التمويل الخاصة بالبحث العلمي بالجامعة البحثية، فإن الحكومة اليابانية تهتم اهتماما واضحا بمساعدة الجامعات القومية بها في تدعيم الأبحاث العلمية بعامة، وتتفرد- إلى جانب هذا- بدعم الأبحاث العلمية المشتركة بين جامعاتها والجامعات الأخرى في دول العالم ومن أمثلة هذا الدعم للأبحاث العلمية (الدولية): دعم الأبحاث الدولية المشتركة ثنائية الجوانب وزيادة عدد المجالات التي تتطلب بحثا تعاونيا بين اليابان وغيرها من الدول وتعزيز تبادل الباحثين من خلال وضع نظام يسمح بدعوة باحثين أجانب للحضور إلى اليابان، وأيضا إرسال باحثين يابانيين إلى مؤسسات بحثية دولية في بلاد أخرى .

المحور التاسع : تكامل وتوازن الامكانيات اللازمة للبحث العلمي:

من أهم مقومات التحول إلى جامعة بحثية في مجتمع المعرفة، ما نتوجه إليه هذه الجامعات في تطبيقاتها لمفهوم " التكاملية" بين القوى البشرية (ممثلة في أعضاء هيئة التدريس والباحثين الأكفاء) من ناحية، ومن ناحية أخرى المعامل والمختبرات وتقانة المعلومات من نظم وقواعد للبيانات والمعلومات، وكذلك الطلاب سواء في مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا- واختيارهم وتميزهم ، حيث يلتحق بالجامعات البحثية مجموعات من أعضاء هيئة التدريس وطاقم العمل ذوي الثقافات المختلفة مما يضيف نوع من التنوع الملحوظ في مناخ العمل وبيئة البحث والتدريس في هذه الجامعات.

كما تقوم الجامعات البحثية الحكومية والخاصة كجامعات رائدة في هذا المجال، بتثبيت أعضاء هيئة التدريس الذين يحافظون على مهمة البحث العلمي النشط التي توتي ثمارها الهامة، والذين يلتزمون التزاما عميقا بالتعليم على مستوى طلاب الجامعة، وطلاب الدراسات العليا بم يمكنهم من القيام بالأبحاث العملية الجديدة والمبتكرة داخل حجرات الدراسة وخارجها(John & Other, 2003, 4- 5)

وبناء على ما تقدمه الجامعات من معاونة ودعم لأعضاء هيئة التدريس والباحثين تتوقع أفضل الجامعات البحثية من أعضاء هيئة التدريس أن يكون قادة دوليين في تخصصاتهم والمنح الدراسية والتدريس والبحث، كما أن كل عضو يتوقع ذلك من نفسه ومن الآخرين ففضية هذه الجامعات هي الاستمرارية والحرص على مكانتها الريادية من بين الجامعات العالمية، كما تعد خططها الاستراتيجية والمستقبلية على أساس هذه التوقعات مما

يمكنها من تحقيق " التميز والتنافسية" باعتبارهما معا يرتبطان - واقعيًا وعمليًا- بمفهوم التكاملية في عصر المعرفة وانتاجها على المستويين القومي والمحلي.

أما البعد الثاني والخاص بالطلاب والبيئة التحتية للبحث العلمي بالجامعات البحثية فإنها تقوم بالآتي:

- تقدم الجامعات البحثية الخاصة والحكومية خبرات متميزة ، بالإضافة إلى خدمات طلابية فعالة، كما تعمل على إيجاد مناخ مجتمعي يتناسب مع تنوع الطلاب واختلافهم ويسمح بإكسابهم العديد من الخبرات التي تؤهلهم تأهيلاً جيداً.

- وتقدم جامعات البحث الحكومية مستوى عال من التعليم الجامعي يضاهي ما تقدمه الجامعات البحثية الخاصة من برامج رفيعة المستوى لطلابها مستعينة بالدعم الذي تقدمه الحكومة لهذه البرامج، والتي تحقق الرئط بين اهتمامات الجامعات البحثية بالطبقة الوسطى في المجتمع التي تعاني من أعباء اقتصادية والعمل على توفير فرص الالتحاق بها.

- تؤكد الجامعات البحثية على أهمية البنية التحتية الحديثة التي تمكن أعضاء هيئة التدريس وطواقم العمل والطلاب من القيام بأعمال وأبحاث راشدة كما تشير على ضرورة توفير كل السبل لدعم المكتبات والمختبرات وحجرات الدراسة التي تنطوي على كفاءة تكنولوجية عالية.

وتقوم هذه الجامعات البحثية بالإعلان عن خطته الحالية والمستقبلية وإخبار المجتمع من حولها بأهدافها وأولوياتها للحصول على أكثر قدر من الموارد المتاحة، فهذه الجامعات تخاطب جهات معينة بغية تسويق الذات (they market themselves) وهذا يعني أنها تختار (زبائنها) وهم أفضل الطلاب بعد أن تعلن عن (سلعتها) الممثلة في أهدافها وبرامجها وتوصيف المقررات الدراسية علاوة على أنها تستقطب أفضل أعضاء هيئة التدريس من خلال التركيز على مستوى وأهمية الأنشطة التي يقومون بها والإسهامات الدولية التي يعرفون بها. كما أن هذه الجامعات لديها القدرة على جذب التمويلات الضخمة من خلال مصارحة المواطنين والمنتبرعين والحكومات واطلاعهم على خططها مما يكس هذه الجامعات ثقة أفراد المجتمع.(Martin, 2003, 3)

المحور العاشر : تحسين الانتاجية العلمية للجامعة:

يمثل هذا المقوم من مقومات التحول إلى الجامعات البحثية استجابة واضحة لطبيعة مجتمع المعرفة، التحدي الأبرز في هذا المجتمع وهو انتاجية المعرفة وتجديدها، فقد سبق تناول طبيعة مجتمع المعرفة وتحدياته، والتي أوضحت أن المعرفة قوة، وقوتها ليست

اكتساب المعرفة أو نشرها ومشاركتها، بل قوتها في تجدها وإنتاجها بحيث تكون معرفة متجددة دائما ترتبط وبشكل أساسي بتنمية المجتمع ورفاهيته. مما يؤكد أهمية الانتاجية البحثية، تشير دراسة (شيان، ٢٠٠٥، ١٠٠) إلى أن القيمة الحقيقية للبحوث العملية في مدى الاستفادة من نتائجها، وتسابع الشركات في الدول المتقدمة على شراء نتائج بحوثها، وتحويلها إلى منتجات و سلع تجارية ذات مردود كبير. ولاشك أن القصور في تطبيق نتائج البحوث تشكل إحدى السلبيات المؤثرة على جهود البحث العلمي، وخاصة بالنسبة للدول النامية محدودة المال والقوى البشرية المدربة. وفي المقابل فإن المعاهد والجامعات الجنبية تطرح سنويا آلاف من البحوث العلمية التي تجد طريقها للتطبيق الفعلي بفضل السياسة التسويقية المحكمة لها والتي تتولاها مؤسسات متخصصة تكون تابعة في العادة لنفس المؤسسات البحثية.

ولعل من الأمثلة التي تبين اهتمام الجامعات البحثية بتوفير كافة الامكانيات والموارد سواء كانت بشرية أو مادية- ما تقوم به جامعة كارلتون Carleton University البحثية من اهتمام بالغ بإنتاجاتها البحثية من خلال استثمار امكاناتها أفضل استثمار، ورعاية البحوث العلمية ذات القيمة العالمية والعملية، والعمل على إعداد مقاييس ومؤشرات أداء لقياس الانتاجية البحثية واستجاباتها للاحتياجات المجتمعية.

وتعتبر جامعة كارلتون Carleton University أحد أهم الجامعات البحثية في كندا، فقد احتلت جامعة كارلتون البحثية مكانتها بين الجامعات الكندية بعد أن قامت بتبني اتجاها كان له بالغ الأثر في تطوير وتحديث العمل البحثي في الجامعة الكندية، ويتلخص هذا الاتجاه في السعي نحو تطوير البنية الإدارية لجامعة كارلتون البحثية كنموذج يمكن أن تستفيد منا باقي جامعات البحث الكندية.

ورأت جامعة كارلتون أن هناك ضرورة لإقامة بنية إدارية صحيحة لنجاح العمل البحثي في كارلتون، وكذلك للاستجابة إلى الفرص والتغييرات الجديدة التي تواجهها أبحاث الجامعة، وكان من الضروري أن تكون البنية فعالة ومستجيبة لاحتياجات مجتمع كارلتون، وفي الوقت ذاته لابد أن تكون أنشطتها شفافة واستشارية حتى يتكون لدى المجتمع الذي يتم تقديم الخدمات إليه إحساس بالمشاركة في عملية اتخاذ القرارات ، وهنا يأتي دور نائب وكيل الجامعة للبحث والتطوير الذي يحمل على عاتقه عملية تنمية وتسهيل الفرص لإجراء الأبحاث واكتساب الخبرات والتعاون مع الحكومة والمؤسسات الاقتصادية والهيئات المانحة، والجامعات الأخرى والمنظمات التي توجد على ساحة البحث. وتمثل المهمة الرئيسية التي يقوم بها وكيل الجامعة للبحث والتطوير في تكوين سبل بحثية جديدة لتخصيص الموارد المالية وذلك لدعم

الأبحاث بالإضافة إلى أنه مسئول عن دعم وتيسير وتعزيز المشروع البحثي الذي تقوم به الجامعة على الصعيد الداخلي، لذا كان لابد من وجود حلقة وصل قوية وواضحة بين مكتب وكيل الجامعة للبحث والتطوير مكتب العمداء لخدمة احتياجات واهتمامات الباحثين في كارلتون بثورة فعالة. (ميهوب، ٢٠٠٥، ٧٠)

- واستنادا إلى ما سبق ، حددت جامعة كارلتون عدة أهداف لتطوير وتنمية الإنتاجية العلمية البحثية بها، وتمثلت أهم هذه الأهداف فيما يلي (John, 2003, 10 – 11) :
- تقديم دعم أكبر للأبحاث من خلال تحويل الباحثين مسئولية البحث وإدارة المواد.
 - تحويل عملية اتخاذ القرارات بخصوص التوزيعات الجامعية الداخلية للدعم البحثي إلى عملية تشاركية وشفافة.
 - التأكد من المشاركة القوية للباحثين من منسوبي الجامعة في تنمية سياسة الجامعة.
 - تقديم دعم أكبر للباحثين والمجموعات البحثية في تنمية المقترح وإدارة المشاريع.
 - القيام بعمل منتدى لتحديد المبادرات البحثية على مستوى هيئة التدريس.
 - وضع استراتيجية مناسبة تتماشى مع المشروع البحثي، وتيسر مهمة الجامعة في البيئة الخارجية المتطورة تطورا سريعا.

وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن التساؤل الرابع من تساؤلات الدراسة الذي نص على ما دور الجامعة في تطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة ؟

خامساً : الاستراتيجية المقترحة لتطوير الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات التصنيف العالمي للجامعات وخبرات بعض الدول المتقدمة.

تتمثل الغاية الاستراتيجية للجامعة في تطوير النشاط البحثي العلمي للجامعات المصرية بشكل أفضل في تطوير المراكز البحثية للجامعة بما يسهم في زيادة الانتاجية البحثية وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري ، وفي سبيل تحقيق الغاية المنشودة يجب وضع مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي يجب أن تسعى لها الجامعة وفي مقدمتها المراكز البحثية التابعة لها لتحقيقها وهي :

- العمل على وجود هيئة مستقلة للبحث العلمي على المستوى الوطني لتنسيق الجهود البحثية في الجامعات المصرية والمؤسسات البحثية الأخرى، تعمل هذه الهيئة علي تجويد ورفع الانتاجية البحثية لأعضاء هيئات التدريس وتشجيع النشر العلمي في المجالات والدوريات

- المحكمة والمعترف بها مما يؤدي إلي الحصول علي درجات عالية في المقاييس العالمية لقياس الانتاجية البحثية.
- تشجيع البحوث البينية، وهي البحوث العلمية الاستراتيجية متداخلة التخصصات، والبحوث الجماعية التي يشترك فيها باحثون من جامعات وبلدان مختلفة والتي تتناول قضايا علمية مهمة مطروحة علي الصعيدين المحلي والعالمي.
 - إنشاء صندوق خاص لتمويل البحث العلمي، يتم الانفاق منه علي تجويد البحوث العلمية.
 - تبني سياسة حديثة لتسويق البحوث المتميزة والأنشطة البحثية، ونشرها عالميا لتوفير مصادر للدعم والتمويل الذاتي للبحث العلمي بالجامعات المصرية.
 - تعزيز برامج الدراسات العليا ودرجتي الماجستير والدكتوراه والاهتمام بالباحثين من الخارج من غير أعضاء هيئات التدريس وايجاد المشروعات والبرامج العلمية المشتركة التي تربطهم بالجامعة وتطويرها وفق المعايير والمقاييس المتبعة في الجامعات الرائدة في هذا المجال وبما يلبي حاجات المجتمع والجامعة.
 - التركيز على نشر مبادئ وأخلاقيات البحث العلمي.
- ومن خلال الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة، وفي ضوء الإطار النظري للدراسة حول الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية، وتشخيص الأوضاع الراهنة، تتحدد عناصر الاستراتيجية المقترحة لتطوير الانتاجية العلمية البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، وفيما يلي عرض لعناصر الاستراتيجية المقترحة التي تم التوصل إليها ، والتي تتحدد في العناصر التالية:

١- رؤية الاستراتيجية المقترحة:

تسعى الجامعات المصرية بأن تكون رائدة ومميزة في إنتاجها البحثي العلمي والتكنولوجي، وذلك من أجل تحقيق التميز البحثي وزيادة التفاعل مع المؤسسات والمراكز البحثية المحلية والاقليمية والعالمية.

٢- رسالة الاستراتيجية المقترحة:

القيام بإجراء أبحاث علمية وتكنولوجية تتميز بجودة عالية في كافة المجالات العلمية والتخصصات العلمية والأدبية النظرية والتطبيقية والتكنولوجية الحديثة والمعاصرة، ونشر ثقافة وقيم وأخلاقيات البحث العلمي، وتدعيم التعاون بين الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات في محيطها العربي والاقليمي والجامعات الأخرى العالمية في محيطها الدولي، وتدعيم التعاون

مع مراكز البحث العلمي المحلية والاقليمية والدولية، مع التجديد والتحديث المستمرين وذلك من خلال التخطيط للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لها سواء البشرية أو التكنولوجية، أو المادية والمالية.

٣- القيم المتضمنة بالاستراتيجية المقترحة:

ولتحقيق رؤية الجامعة ورسالتها، لابد من التركيز على القيم البحثية، والتي يجب أن تكون متضمنة عند وضع الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي وهذه القيم هي كما يلي: الأمانة العلمية، حرية التعبير، المسؤولية، التعاون، الجدية في العمل، التميز البحثي، الابداع والنزاهة العلمية، الدقة العلمية، الموضوعية في التقييم، الابتكار

٤- التحليل البيئي للبيئة الداخلية والخارجية للاستراتيجية المقترحة باستخدام تحليل (SWOT)

أولاً : تحليل البيئة الداخلية لقطاع الدراسات العليا والبحوث بجامعة أسيوط

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> ◆ قيام الجامعة على نظام الأقسام الموحدة. ◆ حققت جامعة أسيوط سمعة متميزة منذ إنشائها محليا واقليميا وعالميا أدت إلى اعتراف العديد من الجامعات والمراكز العلمية العالمية بالشهادات الممنوحة من الجامعة. ◆ حرم جامعة أسيوط ذو موقع متميز به معظم كليات الجامعة مما يسهل لقاء الدارسين والباحثين وانتقالهم. ◆ وجود آلية للنشر العلمي تتمثل في الدوريات العلمية المتميزة والمؤتمرات والندوات العلمية التي تعقدتها الجامعة، فضلا عن الدعم المتميز لأعضاء هيئة التدريس والباحثين 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ عدم عودة بعض المبعوثين بعد حصولهم على الدرجات العلمية الموفدين لها وانتقال بعض المبعوثين إلى جامعات أخرى بالإقليم بعد العودة. ◆ نقص ثقافة توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع بين أعضاء هيئة التدريس. ◆ عدم وجود توصيف لبعض مقررات الدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه). ◆ ضعف المكافأة المادية المقررة لأعضاء هيئة التدريس في الاشراف على الرسائل العلمية أو مناقشتها أو فحص الانتاج العلمي للترقية. ◆ عدم الاستفادة من بعض نتائج البحوث القابلة للتطبيق والتي قدمتها كليات ومعاهد الجامعة.

نقاط الضعف	نقاط القوة
<ul style="list-style-type: none"> ◆ نقص استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال الدراسات العليا والبحوث وبصفة خاصة في الإدارة الالكترونية وقواعد البيانات وعلان النتائج. ◆ موقع الجامعة على الانترنت لا يتضمن كل امكانيات الجامعة ومميزاتها، كما أنه غير تفصيلي إلى الحد المرضي مما قد يؤثر سلبا على تقييم الجامعة عالميا. ◆ عدم وجود نظام لمراجعة اللوائح والقواعد واجراءات العمل وتحديد كيفية تحسينها وتطويرها لتدعيم جهود الجامعة في توكيد الجودة وتحسين الأداء وإدراج برامج دراسات عليا للتخصصات النادرة. ◆ عدم وجود نظام ارشاد اكايمي في غالبية كليات الجامعة لمساعدة طلاب الدراسات العليا في توفير المعلومات اللازمة للمفاضلة والاختيار والتقدم في المسار العلمي والبحثي والدعم المعنوي. ◆ ضعف فاعلية نظم تقييم البرامج الدراسية من وجهة نظر كل من الطلاب والأطراف المعنية. ◆ عدم وجود نظام فعال للاتصال بين الجامعة ومنظمات المجتمع المدني لدعم الحركة البحثية. ◆ محدودية دور البحوث الأكاديمية للجامعة في مواجهة المشكلات المجتمعية والتنمية. ◆ غياب التركيز على التخصصات النادرة لتحقيق ميزة تنافسية للجامعة في مجالات علمية وبحثية غير تقليدية. ◆ عدم توافر نظام لجذب الطلاب الوافدين يستخدم فيه استراتيجية تسويقية فاعلة. ◆ قلة النشر في المجالات العلمية ذات معامل 	<ul style="list-style-type: none"> في حضور المؤتمرات والندوات العلمية الداخلية والدولية. ◆ وجود وحدات ذات طابع خاص بالجامعة معنية بقضايا البحث العلمي وتوفير موارد متجددة من خلال التعاون مع مواقع الانتاج والخدمات بالمجتمع مثل وحدة الميكروسكوب الالكتروني ومركز البيولوجيا الجزيئية والهندسة الوراثية ومركز الفطريات، ومركز البحوث البيئية، ومركز بحوث الدواء ومركز التميز البحثي للعلوم متعددة التخصصات. ◆ حصول العديد من أعضاء هيئة التدريس على جوائز ودرجات علمية متميزة . ◆ التطوير المستمر للوائح وبرامج الدراسات العليا لمواكبة التطور الحديث في مجال البحث العلمي والتشجيع على تعديل اللوائح بنظام الساعات المعتمدة للدراسات العليا ووجود الدليل المرجعي لعمل اللوائح بهذا النظام. ◆ وجود نظام لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة من خلال توفير مجموعة من البرامج التدريبية بشكل منتظم للارتقاء بمستوى جودة العملية التعليمية من خلال مركز تطوير التعليم ومركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ومركز توكيد الجودة والاعتماد. ◆ وجود مركز لتطوير التعليم بجامعة اسيوط يسعى لتحقيق أهداف الجامعة وتطويرها والارتقاء بقدراتها التنافسية. ◆ توافر بيئة تعليمية وبحثية فاعلة من بنية أساسية وتكنولوجية تساعد على تحقيق الجامعة لرسالتها وأهدافها بكفاءة وفاعلية.

نقاط الضعف	نقاط القوة
<p>التأثير المتميز.</p> <p>◆ ضعف القدرة على اجتذاب التمويل Fund Raising من خارج الموارد الحكومية.</p> <p>◆ عدم وجود قاعدة بيانات للأبحاث والندوات والمؤتمرات والباحثين المتميزين بالجامعة.</p> <p>◆ عدم توافر فنيي المعامل ومساعدة الباحثين المتدربين في بعض الكليات.</p> <p>◆ عدم وجود استراتيجية موحدة لتسويق برامج الدراسات العليا على المستويين المحلي والعربي.</p> <p>◆ عدم وجود آلية للاستخدام الأمثل لموارد البحث العلمي المتاحة بالجامعة.</p> <p>◆ محدودية الوقت المتاح للبحث العلمي وبصفة خاصة لدى أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية ذات أعداد الطلاب الكبيرة حيث يستهلك الكثير من الوقت في أعمال الامتحانات والتقييم.</p>	<p>◆ تنفيذ العديد من مشروعات تطوير التعليم العالي والمشروعات المدعومة من الاتحاد الاوروبي وجهات التمويل العالمية المختلفة بالجامعة مما أسهم في تحسين الامكانيات المادية ودعم كافة الأنشطة التعليمية والبحثية بها.</p> <p>◆ وجود دار ضيافة وإدارة للمؤتمرات بالجامعة وتوفر عدة قاعات مجهزة بالاحتياجات اللازمة لعقد المؤتمرات والندوات المحلية والدولية العلمية المتميزة مما ييسر قيام الجامعة بتنظيم مؤتمرات ودورات تدريبية دولية واستضافة الأساتذة الأجانب.</p> <p>◆ جامعة أسويط بها شبكة معلومات متطورة توفر نقاط انترنت بمعظم مكاتب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وقاعات الدرس والمعامل.</p> <p>◆ المكتبة الرقمية (تحتل جامعة أسويط المركز الأول في الاستفادة من خدمات المكتبة الرقمية).</p> <p>◆ عقد مؤتمر سنوي لشبابا الباحثين ومعاوني أعضاء هيئة التدريس بالكليات للتدريب على إجراء وعرض الابحاث وإدارة المؤتمرات.</p> <p>◆ تعدد المدارس العلمية وتوافر الكوادر العلمية عالية الكفاءة من خلال ايفاد المبعوثين للدول المختلفة ونظام الاشراف المشترك والمهام العلمية المقدمة للجامعة.</p> <p>◆ الشفافية في اختيار أفضل العناصر من الباحثين والمعاونين لأعضاء هيئة التدريس.</p> <p>◆ توفر المعامل البحثية والمزارع في بعض</p>

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> كليات الجامعة مثل الزراعة- الطب- الطب البيطري- الصيدلة- العلوم. ♦ اختيار العديد من الأساتذة بالجامعة في اللجان العلمية الدائمة ولجان التحكيم. ♦ الالتزام بحقوق الملكية الفكرية. 	

ثانياً : تحليل البيئة الخارجية لقطاع الدراسات العليا والبحوث بجامعة اسيوط

الفرص المتاحة	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> - وجود مصانع وشركات في الاقليم يمكن أن يتم استغلالها عن طريق الشراكة في بعض المشروعات والبرامج. - زيادة الانفاق المخصص للبحث العلمي في مشروع الدستور الجديد. - وجود فرص للدعم الفني والمالي للبحث العلمي المقدم من الاتحاد الاوربي ومنظمات ومؤسسات دولية. - توافر وسائل اعلام محلية (إذاعة وتلفزيون وصحافة) وامكانية الاستفادة منها في اجتذاب الدارسين للتسجيل بالدراسات العليا من خريجي الجامعات الخاصة والتي ليس بها دراسات عليا. - وجود برامج لتطوير البحث العلمي. - امكانية الحصول على العديد من المنح الدراسية والمهام العلمية المقدمة من بعض الدول. - وجود فرص لعقد اتفاقيات مع بعض الجامعات الاقليمية والدولية في ايفاد المدرسين المساعدين في برامج تدريبية متخصصة. 	<ul style="list-style-type: none"> - جذب الجامعات الخاصة لأعضاء هيئة التدريس من العاملين بالجامعة. - تواضع الانفاق الحكومي على البحث العلمي مقابل زيادة مطردة في أعداد الماحقين به مما يؤثر على جودة البحوث. - احجام اصحاب الأعمال عن تدعيم التعليم والبحث العلمي على مستوى البحوث الاساسية والتطبيقية وميل بعض منظمات الاعمال لإنشاء إدارات للبحوث تابعة لها. - احتمال إنشاء جامعات خاصة جديدة في الاقليم. - تنافس مراكز البحوث مع الجامعات في جذب التمويل المخصص للبحث العلمي والباحثين. - قلة المشروعات الاقتصادية في اقليم الصعيد يجعل فرصة تسويق البحث العلمي لجامعة اسيوط قليلة. - التقارير التي تصدر من الهيئات الدولية بترتيب الجامعات تهدد سمعة الجامعات التي لم ترد في الترتيب.

التحديات	الفرص المتاحة
	<ul style="list-style-type: none"> - وجود فرص لتسويق البحوث العلمية التي تعدها الجامعة. - وجود فرص للتواصل مع العلماء المصريين المشهورين على مستوى العالم بغرض توفير فرص ومنح للدارسين. - وجود فرص لزيادة اشراك القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي وجذب رجال العمال لدعم تنفيذ الأفكار البحثية الرائدة. - وجود آليات جديدة لتشجيع البحث العلمي من قبل الدولة في السنوات الأخيرة- مثل المجلس القومي للعلوم والتكنولوجيا ومكتبة الاسكندرية واتساع نطاق جوائز الدولة. - وجود فرص للمشاركة في المؤتمرات المحلية والعلمية ذات الموضوعات الجديدة. - النشر في المجلات العلمية ذات الطابع المتميز. - جذب المبعوثين من البلدان العربية والاجنبية لإتمام دراساتهم العليا في التخصصات المختلفة.

٥- المنطلقات النظرية والتطبيقية للاستراتيجية المقترحة:

تستمد الاستراتيجية المقترحة مرتكزاتها من مصدرين أساسيين، يتعلق الأول منها بالمنطلقات المستمدة من الإطار النظري للدراسة أما المصدر الثاني فيتمثل في المنطلقات المستمدة من الدراسة التحليلية لمعايير تصنيف الجامعات وذلك على النحو التالي:

أ- المنطلقات النظرية للاستراتيجية المقترحة:

تتحدد أهم المنطلقات النظرية التي تحكم بناء الاستراتيجية المقترحة فيما يلي:

- يرتبط نجاح الجامعة في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها أن يكون لها تصنيفا متميزا في ضوء نتائج التصنيفات العالمية ويرتبط بدرجة كبيرة بمدى انتاجية أعضاء هيئة التدريس بتلك الجامعة وتوفر وجود إدارة فعالة قادرة على التعامل مع التطور التكنولوجي السريع.

- مراعاة العوامل المختلفة المؤثرة علي الانتاجية العلمية البحثية، وكذلك استحداث الاتجاهات الحديثة في الفكر الاداري فيما يتعلق بعناصر الرؤية والرسالة التي يجب أن تتوفق مع التغيرات المعرفية والتكنولوجية المتسارع، والمؤثرة على الأداء البحثي الفردي والمؤسسي معاً يسهم في زيادة انتاجية الجامعات.
- تطبيق الجامعة للوائح الحديثة والمواكبة للمعايير العلمية ذات الصلة بالأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس يجعلها أفضل أداء ونتاجية.

ب- المنطلقات التطبيقية لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

- في ضوء دراسة واقع الانتاجية العلمية البحثية، تتحدد أهم المنطلقات التي تحكم تحسين الانتاجية البحثية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية في العناصر التالية:
- الاهتمام بوضع خطة استراتيجية لزيادة الانتاجية البحثية على مستوى القسم/ الكلية والجامعة، باعتبار البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز النهوض بالمجتمع المصري واللاحق بالعالم المتقدم.
 - الاهتمام بالتطوير الذاتي والمستمر لأعضاء هيئات التدريس، والهيكل التنظيمية بصورة مستمرة، ونظم وإجراءات العمل الجامعي بما يحقق الجودة والتميز في انتاجية الجامعة البحثية.
 - الاهتمام ببناء قاعدة معلوماتية وطنية على مستوى الجامعات المصرية تحتوي علي قواعد البيانات والرسائل العلمية والبحوث النظرية والتطبيقية والكتب والرسائل الأجنبية، مما يمكن عضو هيئة التدريس من الاطلاع علي الأدبيات النظرية والبحوث الحديثة ، ولعل أنموذج" اتحاد مكنتبات الجامعات المصرية" خطوة في سبيل ذلك لأن إدخال نظام المكتبة الإلكترونية، وتعميمها داخل الجامعات، يدعم عضو هيئة التدريس في الحصول على المعرفة ويسهم في تطويره.
 - الاهتمام بتنفيذ شبكة معلوماتية من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وربطها بالشبكات العالمية ومواقع الجامعات العالمية التي تحتل مكانة متميزة مما يوفر لعضو هيئة التدريس امكانية الوصول إلي المواقع البحثية.
 - اتجاه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى دعم وتطوير ونظم آليات اجراء البحوث العلمية، بما يضمن تحفيز أعضاء هيئات التدريس نحو أداء بحثي مجود.

- أخذ الانتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس بعين الاعتبار في منح الجوائز والأوسمة والمنح البحثية والمناصب الادارية في الكليات والجامعات والترشيح للمؤتمرات العلمية مما يسهم في زيادة التنافسية الانتاجية ويؤدي إلى رقي الجامعة.
- توفير الكوادر البشرية والعقول المنتجة للمعرفة مع إيجاد كل ما يساهم ويحفز تلك الكوادر على العطاء والإبداع، والاستفادة من قنوات وفرص الابتعاث العلمي والاعارة إلى جامعات متقدمة ، بهدف توفير العناصر البشرية المؤهلة للتدريس ولأنشطة البحث العلمي وإدارة الجامعة وخدمة المجتمع.
- الاتجاه نحو إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف ربط الجامعات المصرية بالجامعات الرائدة في مجال الانتاجية البحثية مثل جامعة مينيسوتا وجامعة هارفارد وجامعة بوسطن وكذلك ربطها عربيا مع الجامعات التي تسعى للنهوض.

٦- متطلبات تنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

- فيما يلي بعض المتطلبات لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة الذي يمكن من خلاله تحقيق تطوير الأداء البحثي للجامعات، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:
- وجود أعضاء هيئة تدريس مؤهلين وبنية تحتية وتكنولوجية متكاملة، وقيادة واعية تعزز ثقافة نشر البحث العلمي والانتاجية البحثية، وتشجع عمليات مشاركتها بفاعلية بين أعضاء هيئة التدريس والعاملين في كافة المستويات التنظيمية، وحرم جامعي متنوع ومنتج.
 - التخلص من البيروقراطية والتوجه نحو الهياكل التنظيمية المرنة والادارة الذاتية واللامركزية لمواكبة التغييرات والمستجدات العلمية والتكنولوجية والبحثية الحديثة.
 - تزويد الجامعات بالإمكانات المادية والتكنولوجية الحديثة اللازمة لتطوير الأداء البحثي للجامعة
 - توفير قاعدة بيانات (Data Bases) عن الأعمال البحثية في السنوات الأخيرة (على أساس أهمية البحوث الجديدة من جهة ارتباطها بالتطور العلمي العالمي) في كل مؤسسة جامعية وبحثية بشكل مستقل ومركزيا على مستوى التعليم العالي في البلاد وبالارتباط عالميا بتوفير التكامل المخطط له بين مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد مع وضع خط ومقترحات لمشروعات منتظرة للدراسة والبحث المستقبلين.

٧- الخطة التنفيذية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتحسين الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالتمهيد الجامعي :
 الهدف الاستراتيجي الأول: ربط الانتاجية العلمية والبحثية باحتياجات المجتمع :

الفترة التقديرية بالأسابيع	الهدف	الانشطة المطلوب تنفيذها	مؤشرات الأداء	المسؤول عن التنفيذ	الفترة الزمنية	التكلفة التقديرية بالأسابيع
٢٠	١٨ نشر ثقافة البحث العلمي في المجتمع	•إخراج مقرر عن مداخل وأهداف البحث العلمي صدر بمرجع مرحلة البكالوريوس والسياسي. •مناقشة ندوات عن الجديد في العلوم والتقنية وإسهامات البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع. •مستشار حرية البحث العلمي بجامعة اسيوط موجهة للمجتمع والهيئات. •تفعيل دور النجاء العلمية بالتحاد الطلابي بالكتيبات في نشر ثقافة البحث العلمي. •تفعيل دور الكتيب الطلابي للجامعة في توظيف ما هو متاح من وسائل الأعلام لنشر ثقافة البحث العلمي وتبسيط نتائج البحوث.	•عدد كتيب تبسيط العلوم الحديثة لطلاب من الجامعة لإتباع مجالاتها. •عدد الندوات عن الجديد في العلوم والتقنية وإسهامات البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع والبيئة. •مستشار حرية البحث العلمي بجامعة اسيوط موجهة للمجتمع والهيئات. •النشرة النجاء العلمية بالتحاد الطلابي بالكتيبات في نشر ثقافة البحث العلمي. •زيادة عدد كتيب علمي بوسائط المجتمع على البحوث العلمية.	•مناقش رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا. •مناقش رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. •معداد الكتيبات.	٢٠٢٠ - ٢٠١٥	٢٥٠
١٢٠	٢٠/ التوصل في مناقشات <u>الهيئات المجتمعية</u>	•التعرف بالالتخصصات والجهات التي يمكن للجامعة المشاركة فيها بحثيا. •إشراك مكتب الاتصال بالمتقنين. •تشكيل لجان مشتركة بالكتيبات والعقد <u>تعد</u> المتقنين من المجتمع. • دعوة لقيادات الهيئات والجمعيات والهيئات والهيئات البحثية بالجهات التي يمكن للجامعة المساعدة فيها من المجتمع. • دعوة المتقنين المشاهير من البحوث العلمية في مناقشات الرسائل والهيئات العلمية لتسجيل قاطع البحث وبمبادرات لتفعيل عمل البحث.	•وجود مكتب الاتصال بالمتقنين. •إعداد تشكيل لجان مشتركة بالكتيبات والعقد <u>تعد</u> الاجتماعات التي تعقدتها الجهات المشاركة. •عدد المشاركين من المتقنين من المجتمع في الندوات وبمبادرات. •عدد الأكاديميين المقبولين من مناقشات الاتصال المشاهير في الأشرطة على الرسائل العلمية. •زيادة عدد لجان علمي بوسائط المجتمع على بحوث علمية. •درجة رضا الأطراف العلمية من مستوى التوصل.	•رئيس الجامعة. •مناقش رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والهيئات. •مناقش رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. •معداد الكتيبات. •مؤكلام كتيبات للدراسات العليا والبيئة. •إعداد التقارير الأكاديمية.	٢٠٢٠ - ٢٠١٥	١٢٠

الهدف	الاشطة لتطوير تنفيذها	مؤشرات الأداء	المسؤول عن التنفيذ	المدة الزمنية	المكلفة القدرة بالإنجيه.
٧١- تحقيق المشاركة في الأبحاث العلمية الدولية والجامعات الأجنبية	<p>مناقشة وتقييم الاستفادة من العلماء المتميزين.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة وتقييم الاستفادة من العلماء المتميزين.</p>	<p>مناقشة وتقييم الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة وتقييم الاستفادة من العلماء المتميزين.</p>	<p>مناقشة وتقييم الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة وتقييم الاستفادة من العلماء المتميزين.</p>	٢٠١٤ - ٢٠١٥	٦٥٠
٧٢- ترجمة الكتب المرجعية	<p>مناقشة وتقييم الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة وتقييم الاستفادة من العلماء المتميزين.</p>	<p>مناقشة وتقييم الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة وتقييم الاستفادة من العلماء المتميزين.</p>	<p>مناقشة وتقييم الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة وتقييم الاستفادة من العلماء المتميزين.</p>	٢٠١٤ - ٢٠١٥	٦٥٠
٧٣- تطوير البحوث العلمية	<p>مناقشة وتقييم الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة وتقييم الاستفادة من العلماء المتميزين.</p>	<p>مناقشة وتقييم الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة وتقييم الاستفادة من العلماء المتميزين.</p>	<p>مناقشة وتقييم الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة برامج الاستفادة من الأبحاث المشتركة.</p> <p>مناقشة وتقييم الاستفادة من العلماء المتميزين.</p>	٢٠١٤ - ٢٠١٥	٦٥٠

الهدف الاستراتيجي الثالث : تشجيع الابتكار العلمي في مجال الانتاج العلمي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس :

العدد القوي بالاقدم	الفترة الزمنية	المسئول عن التنفيذ	مؤشرات الأداء	الانشطة العلمية تنفيذا	اليوم نظرية تحقيق هذا الهدف
٧٥٠	٢٠١٥-٢٠١٦	مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث مركز تطوير التعليم الجامعي مركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس	عدد الفترات العلمية عدد الفصول خروج رعا المتفهمين	عدد دورات تدريبية في مهارات التفكير الابتكاري تنفيذ الفهرس التدريبية في مهارات التفكير الابتكاري	٧٢ فهارس التفكير الابتكاري
٢٠٠	٢٠١٥-٢٠١٦	مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث معداء الكليات	فهرس الشاهسون عدد الابتكارات عدد البشكرين الذين تم قبولهم من منظمات الجمع العلمي عدد الابتكارات التي تم تنفيذها بمساعدة منظمات الجمع العلمي	انشاء مطروق عدد الابتكارات تحضير منظمات الجمع على عدد البشكرين تحضير منظمات الجمع على تنفيذ وتسويق الابتكارات	٢٧ فهرس العدد لتنفيذ الابتكار
٧٥٠	٢٠١٥-٢٠١٦	مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث مجلس الدراسات العليا بالجامعة	عدد الفهرس الشخصية واليهما عدد الفاصلين على بروتات الفهرس عدد الفاصلين دورات تدريبية عملية وعلمية عدد نشرات الفهرس عن الابتكارات والبشكرين عدد الزيارات العلمية قاطف الفهرس والابتكار والفرق البيئية	تشجيع وتحويل مشاركة البشكرين في الفاصلات العلمية واليهما عدد دورات تدريبية للبشكرين عدد الفاصلين دورات تدريبية عملية وعلمية تطوير عدد الابتكارات عدد نشرات الفهرس عن الابتكارات والبشكرين عدد الزيارات العلمية قاطف الفهرس والابتكار والفرق البيئية	٢٧ فهرس حوار ومكافآت للبشكرين
٤٥٠	٢٠١٥-٢٠١٦	مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث معداء الكليات مركز تطوير التعليم الجامعي	عدد الفاصلين البشكرين على نشرات الفهرس عدد الافكار الابتكارية النلهجة	عدد الفاصلين سابقات ومنافسات ابتكارية على مستوى الجامعة مشاركات سابقات ومنافسات ابتكارية على مستوى القسم	٢٧ مشاركات سابقات ابتكارية

التكلفة التقديرية بالألف جنيه.	الفترة الزمنية	المسؤول عن التنفيذ	مؤشرات الأداء	الأنشطة العلمية تنفيذا	النتائج المتوقعة لهذا الهدف
٢٦٠٠٠	٢٠١٤ - ٢٠١٥	مدير الجامعة، مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث، مكتب مدير التعليم، مستشار التعليم للجامعة.	تطوير دراسات حول قيم التنقيب، تطوير برامج متخصصة من الجهات العلمية، استكمال هيئة الأساتذة والقيادات اللازمة، استكمال الكوادر البشرية اللازمة، بدء العمل بالبروف.	استحداث مسابقات ومناسبات ابتكارية على المستوى القومي، عمل دراسات حول المراكز العلمية المتقدمة، مركز دراسات وبحوث تطبيق الفيزياء الحديثة وتطبيقاتها، مركز بحوث الطاقة الجديدة والمتجددة وتطبيقاتها، مركز دراسات وبحوث ارض الكبريت والخورسك.	١٣٠٠٠ ظهور مراكز بحوث جديدة في إطار خطة التنمية العلمية والتكنولوجية.
٢٢٥	٢٠١٤ - ٢٠١٥	مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث.	تطوير برامج متخصصة لوجدة، تطوير مراكز بحوث لوجدة، تطوير الكوادر البشرية، بدء نشاط الوحدة.	تطوير الهيئة الأساسية والقيادات اللازمة، وضع خطة لوجدة، تطوير الهيئة الأساسية والقيادات اللازمة، تطوير الكوادر البشرية.	٦٠٠٠ تطوير وحدة نقل وادارة القنيات والبحوث.

الهدف الاستراتيجي الرابع: توفير الموارد والتسهيلات المادية اللازمة لتحسين الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس :

التكلفة التقديرية بالألف جنيه.	الفترة الزمنية	المسؤول عن التنفيذ	مؤشرات الأداء	الأنشطة العلمية تنفيذا	النتائج المتوقعة لهذا الهدف
٩٠٠	٢٠١٤ - ٢٠١٥	مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث، مكتب القنيات لدراسات العليا والبحوث، مؤسسة الأقسام الأكاديمية.	تطوير قاعدة البيانات، مكتب العمل الجديد، مكتب الأبحاث لتركيز مباحثها، مكتب المبحاث في التخصصات النادرة.	وضع قاعدة بيانات لبحوث أبحاث بحوث عمال الجامعة وطرفها، مكتب العمل الشاهدية لإنشاء معامل مركزية، تطوير مركز مبيعات الأجهزة العلمية، تطوير الاستنادة من المبحاث.	١٠٠ تطوير الاستنادة من الامكانيات الحالية
٢٩٠٠٠	٢٠١٤ - ٢٠١٥	مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث.	مكتب الأبحاث لدراسات عليا، مكتب العمل الجديد الشاهدي.	مكتب الأبحاث لدراسات عليا، مكتب العمل الجديد الشاهدي.	٢٠٠ تطوير القويوات المادية

العدد القدر والألف جيد	العدد القدرية	المسائل من التفتيش	المؤشرات الأهم	الأنشطة التطويرية تنفيذها	اليوم نظرية تحقيق هذا الهدف
٢٤	٢٠١٤-٢٠١٥	عدد الكليات. رأساء الأقسام الأكاديمية. مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث. مكتب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة. عدد الكليات.	عدد الأعمال المطورة. مراجعة رضا المستفيدين من التجهيزات والعمل. عدد الشكرات لتقديم الوقت على البحث العلمي. الزيادة في التمويل من الهيئات الحكومية. الزيادة درجة الرضا عن الجودة والإمكانات المتاحة.	إشادة عماد جامعة. تطوير عماد جامعة. إعداد شكرات لتقديم الوقت على البحث العلمي. مطرح رجال الأعمال على دعم البحوث العلمية. تحفيز منظمات المجتمع المدني على تبني نشاطات تمويل البحث العلمي.	٢٤/١٤/٢٠١٤ تقديم الجميع العلمي والجانب على تمويل البحث العلمي
١٧٠	٢٠١٤-٢٠١٥	مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث.	وجود وحدة للتطبيق مع الجهات الدولية. إجمالي التمويل من المؤسسات الحكومية والإقليمية. عدد المشروعات البحثية الدولية.	إشادة وحدة للتطبيق مع الجهات الدولية. إطلاق المؤسسات الدولية للبحث العلمي بالكميات والقرن الفرز البحثية بالجامعة.	٢٤/١٤/٢٠١٤ الاستفادة من التمويل القائمة عليها لإثراء التمويل البحث العلمي
٢٦	٢٠١٤-٢٠١٥	مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث. عدد الكليات. مديرين لفرز الأبحاث ذات الطابع الخاص.	عدد مشاريع البحث العلمي بالكميات. الزيادة دخل مشاريع البحث العلمي بالكميات.	إشادة مكتب تمويل البحث العلمي في كل كلية. مخصص نسبة محددة من دخل الفرز والوحدات ذات الطابع الخاص بالكميات والجامعة لحساب البحث العلمي. تبني الجامعة لبحوث تطبيقية إيجابية على الأبحاث لحساب الجامعة.	٢٤/١٤/٢٠١٤ التفتيش الفرز الثانية لكليات ومواقع الجامعة
١٧٠	٢٠١٤-٢٠١٥	مكتب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث. مكتب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.	وجود مكتب تمويل البحوث العلمية ومدارسها. مشاريع ذات الطابع العلمي على شبكة العولمة. عدد البحوث التي يتم تمويلها. مخطط عام مدى تنفيذ تمويل البحوث.	إشادة مكتب تمويل البحوث العلمية والتطبيق. مخصص نسبة محددة للكميات البحث العلمي بالجامعة. مخطط عام مدى تنفيذ البحوث البحث العلمي بالجامعة.	٢٤/١٤/٢٠١٤ تمويل بمرجات البحث العلمي

الهدف الاستراتيجي الخامس : وضع خطة بحثية للجامعة والكلية :

الهدف	الانظمة المتبنيها	مؤشرات الاداء	اسلوب من التنفيذ	الفترة الزمنية	التكلفة التقديرا بالالف جنيه
الهدف العام للجامعة 1/ وضع الاطر العامة للبحث العلمي للجامعة	<p>• عقد ورش عمل من كلية ومع الخطة البحثية بالاقسام والتسيير مع الجهات الحكومية المعنية.</p> <p>• دراسة وتقييم الخطة البحثية الحالية للكلية.</p> <p>• اختيار الكليات على تطوير خططها البحثية بحيث تشمل استكمال التكوين الأكاديمية في الأقسام العلمية وتأمين جودتها في الجامعات الجديدة التي تشاور آخر ما وصل إليه العلم وتلك التي تعل الشكوك الحكومية.</p> <p>• عمل قاعدة بيانات بالبيانات البحثية.</p>	<p>• عقد ورش العمل التي تعقد.</p> <p>• عقد الخطة البحثية التي تخططها.</p> <p>• دراسة ورصد المستفيدين من الجامعة والجهات الحكومية المعنية.</p> <p>• توفير قاعدة بيانات بالبيانات البحثية.</p>	<p>• نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث.</p> <p>• مصادر الكليات.</p>	2014 - 2015	120
2/ تطوير البنية التحتية للكلية	<p>• الاستفادة من الوزارة الثانية للجامعة لتطوير البنية التحتية اللازمة.</p> <p>• بحث الجامعة لوسائل البنية التحتية لتطوير الخطة البحثية.</p> <p>• تطوير الاستفادة من القوم الخارجين المؤسسات العلمية والعمارة.</p>	<p>• جمع الوزارة الثانية لوجهة تطوير البحث العلمي.</p> <p>• جمع الوزارة القادمة من مؤسسات البنية التحتية لتطوير البنية التحتية.</p>	<p>• نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث.</p> <p>• مصادر الكليات.</p>	2014 - 2015	21000
3/ متابعة تنفيذ الخطة البحثية وتطويرها	<p>• تشكيل لجان متابعة تنفيذ الخطة البحثية.</p> <p>• عقد ندوات ورش عمل دورية من فروعها الخطة البحثية وتطويرها.</p>	<p>• توفير لجان متابعة تنفيذ الخطة البحثية.</p> <p>• عقد الجهات المعنية من فروعها البحث العلمي.</p> <p>• عقد الشكوك البحثية التي ترصد.</p> <p>• عقد التكوين الأكاديمية في الأقسام العلمية التي يتم استكمالها.</p> <p>• عقد الأبحاث الجديدة التي ترصد.</p>	<p>• نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحوث.</p> <p>• مصادر الكليات.</p>	2014 - 2015	120

٨- معوقات تنفيذ الاستراتيجية المقترحة :

وتتمثل أهم المعوقات التي تقف دون تحقيق تطوير الأداء البحثي والعلمي بالجامعات المصرية فيما يلي:

- صعوبة التخلص من اللوائح والقوانين التنظيمية التقليدية، وخاصة ذات الصلة بتطوير الأداء البحثي لعضو هيئة التدريس.
- عدم كفاية الموارد المالية والبشرية اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس بهدف خدمة المجتمع.
- قلة صور التعاون المحلي والإقليمي والعالمي بين الجامعات المصرية بعضها وبعض، وبينها وبين الجامعات العربية والأجنبية، مما يعوق عملية تبادل الزيارات بين الباحثين بعضهم البعض.
- ضعف الشراكات المجتمعية وندرة قنوات الاتصال بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية ذات العلاقة مما يعوق معرفة أعضاء هيئة التدريس لما تحتاج إليه هذه القطاعات من بحوث تطبيقية لأجل تطويرها وحل مشاكلها.
- غياب نظام لإدارة الانتاجية البحثية بشكل مستمر، وعدم وجود سياسة واضحة لرفع الانتاجية البحثية بالجامعة.
- انشغال أعضاء هيئة التدريس بأعمال خاصة بالإضافة إلى التدريس في الجامعات الخاصة، بالإضافة إلى مغادرة أعداد كبيرة من الكوادر البحثية للعمل في الخارج

٩- ضمانات تنفيذ الاستراتيجية المقترحة :

- توفير القيادات الجامعية والكوادر الإدارية القادرة على الاستفادة من التطورات الحديثة والتوجهات المعاصرة في إدارة الجامعات.
- الاستعانة بخبراء من الجامعات الأجنبية وتوظيف خبرتهم ومعرفتهم في رفع الانتاجية البحثية بالجامعة.
- توفير مناخ صحي لتنمية العلاقات الجيدة بين أفراد المجتمع الجامعي من أكاديميين وإداريين من خلال تحديث وتطوير القوانين واللوائح المنظمة للعمل الجامعي، وبما يعزز ثقافة نشر البحث العلمي وتبادلته بين أوساط المجتمع الجامعي.

- رصد ميزانيات مناسبة للأبحاث المشتركة، ولتبادل الزيارات العلمية بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية والجامعات الأخرى.
- عقد لقاءات دورية بين أفراد المجتمع الجامعي وبين المستويات الإدارية المختلفة للتعريف بأهمية البحث العلمي ولتقييم ما تم إنجازه.
- دعم الأقسام العلمية بالكليات على اختلاف أنواعها بالأجهزة والوسائل التكنولوجية الحديثة لتسهيل عمل الأبحاث الفردية والجماعية لأعضاء هيئة التدريس.
- تفعيل دور المراكز البحثية التابعة للجامعة في تسويق وإنتاج الأبحاث التطبيقية التي تخدم المجتمع اليمني.
- التطوير المستمر في نظم التقييم والمتابعة لكافة جوانب الأداء الخاص بإنتاجية عضو هيئة التدريس.
- تحقيق استقلالية الجامعة، واحترام الكفاءات العلمية البحثية وحرياتها وحقوقها الإنسانية، وكفالة حرية البحث العلمي واحترام نتائجه بخاصة في ميادين الدراسات الإنسانية.
- وبذلك يكون الباحث قد أجاب عن التساؤل الخامس من تساؤلات الدراسة الذي نص على ما الاستراتيجية المقترحة لتحسين الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات المعايير العالمية لتصنيف الجامعات وخبرات بعض الدول المتقدمة ؟

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ابتسام بنت ابراهيم راشد الحديثي: (٢٠٠٧م) ، " الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديات بكلية التربية للبنات بالمملكة العربية السعودية (دراسة تقويمية) ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة عين شمس .
- إبراهيم بن داود بن عبدالله الداود: (٢٠٠٧م) ، " النمو الكمي والنوعي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية-دراسة تقويمية" ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- امة اللطيف بنت شرف شيبان : (٢٠٠٥م) ، البحث والتطوير كركيزة لإقامة مجتمع المعرفة ، المؤتمر السنوي في الادارة والابداع والتجديد من اجل التنمية الانسانية : دور الادارة العربية في اقامة مجتمع المعرفة في الفترة من ١٠-١٤ سبتمبر ٢٠٠٥ ، سلطنة عمان .
- أمين محمد النبوي : (١٩٩٨م) ، مجتمع ما بعد الحداثة واعادة هندسة بيئة الادارة المدرسية في الوطن العربي ، مجلة التربية والتنمية ، السنة (٥) ، العدد (١٣) .
- ايمان حمدي محمد عمار : (٢٠١٤م) ، معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس ، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي IACQA2014 في الفترة من ١-٣ ابريل ٢٠١٤م بجامعة الزرقاء ٢٠١٤م .
- ايهاب عبد الرازق حسين وندي عبد الامير كريم (٢٠١٣) ، ادارة الجودة الشاملة ودورها في تطوير الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي ، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي IACQA2013 في الفترة من ٢-٤ ابريل ٢٠١٣م بجامعة الزيتون بالاردن.
- حازم الخطيب، ومناور حداد : (٢٠٠١م) ، " البحث العلمي لدي أعضاء هيئة التدريس في جامعة إربد الأهلية" ، الأردن، مجلة إربد للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الأول، إربد ، ص ص:٤٨-٧٦ .

حامد عمار : (١٩٩٣)، "دراسات في التعليم الجامعي"، عالم الكتب، القاهرة .

حسب الله محمد التركستاني : (١٤٢٢هـ)، البحث العلمي : الواقع والتحديات ، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية : توجهات مستقبلية في الفترة من ٢٢-٢٤ محرم ١٤٢٢هـ .

حسين سالم مرجين وعادل محمد الشركسي (٢٠١٣) : أهمية الترقية لأعضاء هيئة التدريس كمدخل لضمان الجودة في الجامعات الليبية ، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي IACQA2013 في الفترة من ٢-٤ ابريل ٢٠١٣م بجامعة الزيتون بالأردن.

حنان الصادق بيزان : (٢٠١٢)، اعادة تشكيل الجامعة من اجل جودة البحث العلمي : رؤية استقرائية ، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي بالجامعة الخليجية بالبحرين في الفترة من ٤-٥/٤/٢٠١٢م.

داود درويش حلس : (٢٠٠٩) ، "الإتفاق على البحث العلمي ودوره في جودة نوعية الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية"، بحث مقدم للمؤتمر التربوي الثالث- دور التعليم العالي في التنمية الشاملة، جامعة الأزهر بغزة ،كلية التربية ،الفترة من ١٨-١٩ نوفمبر ٢٠٠٩.

رفيق الغضاب : (١٩٩٤) ، دور مكنتبات مؤسسات التعليم العالي في التربية والبحث العلمي " الندوة العربية للمعلومات حول المكنتبات الجامعية دعامة للبحث العلمي والعمل التربوي في الوطن العربي " تونس : مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريكسية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي) ومركز التوثيق القومي ١٩٩٤.

زايد بن عجير الحارثي : (٢٠٠٩م) ، بعض المعوقات والتحديات لقيام الشراكة الفعلية في مجال البحث العلمي في الجامعات السعودية ، منتدي الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية في الفترة من ١-٣ جمادي الاخر ، عمادة البحث العلمي ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .

زيد موسي ابو زيد : (٢٠٠٨) ، مدونة نظريات ومواقف ، بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٠م .
سامية عمر الديك : (٢٠٠٩م) ، مدي فاعلية مساقات الدراسات العليا في تنمية المهارات والقيم البحثية لدي طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية ،

مؤتمر استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين ، ١٧ يوليو ٢٠٠٩م.

سعد عبدالله الزهراني : (١٩٩٦م) ، " الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس السعوديين بجامعة القري: واقعها وأبرز عوائقها" ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد التاسع ، العلوم التربوية والدراسات الاسلامية (١) ، ١٩٩٦ ، ص ٣٣-٣٥

سعيد الصديقي : (٢٠١٤م) ، " الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي : الطريق نحو التميز " ، مجلة رؤى استراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، أبريل ٢٠١٤ ، ص : ١١ .

سلامة طناش : (١٩٩٥م) ، " البحث العلمي لدي أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية" الأردن ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد الحادي عشر ، العدد الرابع ، جامعة اليرموك ، ص ص:٤٣-٧٩ .

سلطان بن ثنيان الثنيان : (١٤٢٩هـ) ، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية : تصور مقترح ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

شفيق ابراهيم حماد ، ومحفوظ أحمد جودة : (٢٠١٤م) ، " دوافع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لإجراء البحوث العلمية" ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، عمان ، الأردن .

طه تايه النعيمي و نعمان سعد الدين النعيمي : (١٩٩٩م) ، النيات تسويق نتائج البحث العلمي لخدمة التنمية والمجتمع ، مؤتمر التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة القرن الحادي والعشرين في الفترة من ١٧-٢١ ابريل ١٩٩٩م بالرياض .

عبد الرحمن فوزان : (١٤٢٥) ، البحث العلمي في المملكة بين الواقع والطموح ، مرآة الجامعة ، العدد (٢٦١) ١٤٢٥/١١/٦ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

عبد القادر الفنتوخ : (٢٠٠٧م) ، رابطة الجامعات البحثية الامريكية ، مجلة الاقتصادية الالكترونية ، العدد (٥١٥٠) ، ١٧/١١/٢٠٠٧م .

عبد الله أحمد الزهراني : (١٤٢٤هـ) ، تصور مستقبلي للبحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التغيرات المعاصرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة .

عبد الله المجيدل وسالم مستهيل شماس : (٢٠١٠) ، معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (٢٦) ، العدد (١،٢) ، ص ص ١٧-٥٩ .

عبد الواحد حميد الكبيسي ، عادل صالح الراوي : (٢٠١٠م) ، " الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الأنبار من البحوث العلمية ومعوقاته للتخصصات الإنسانية ، مؤتمر استراتيجية البحث العلمي في الوطن العربي ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات للفترة من

٢٠١٠/٢/١٨ ، العراق ، ص : ١ .

على القرني : (٢٠٠٩) ، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد السوق ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة .

علي عبد الرؤف محمد: (٢٠٠١م) ، "معوقات أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية" دراسة ميدانية" ، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر .

علي ناصر شتوي زاهر السلاطين : (٢٠٠٥م) ، أليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص : دراسة استكشافية لآراء القيادات الاكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير ، مجلة كلية التربية بابها ، العدد (١٦) .

عماد ابو الرب ، وعيسى قداة : (٢٠٠٨) ، " تقويم جودة أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي " ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي ، المجلد الأول ، العدد (١) ، ص ٧٠١ .

فهد بن سليمان الشائع: (١٤٢٥هـ) ، " الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الانسانية في جامعة الملك سعود ومعوقاته" ، بحث مقدم لندوة : "تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي: التحديات والتطوير" ،

المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود في الفترة من ٢-

٣/١١/١٤٢٥هـ، ص ص: ١-٢٢.

فوقية محمد راضي: (١٤٣١هـ) ، "الانتاجية العلمية والحاجات الارشادية لعضوات هيئات

التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة"، بحث مقدم إلي ندوة: "التعليم

العالي للفتاة: الأبعاد والتطلعات"، المملكة العربية السعودية، المدينة

المنورة، جامعة طيبة خلال الفترة من ١٨-٢٠/١/١٤٣١هـ.

فيليب التباخ (٢٠١١) : التصنيفات الدولية للجامعات : اطلالة موسم التصنيف ، المجلة

السعودية للتعليم العالي ، وزارة التعليم العالي ، مركز البحوث والدراسات ،

العدد (٥) ، ص ص ٩-١٥.

لطيفة العبد اللطيف : (٢٠٠٨م)، معوقات البحث العلمي التي تواجه عضوات هيئة التدريس

ومن في حكمهن بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية في الرياض ،دراسة اجتماعية وصفية تحليلية ،كلية الآداب

،جامعة الملك سعود .

ليث حمودي ابراهيم: (٢٠١٤م) ، "مدي ممارسة الأستاذ الجامعي لأدواره التربوية والبحثية

وخدمة المجتمع بصوره شاملة"، العراق: جامعة بغداد، كلية التربية، مجلة

البحوث التربوية والنفسية، العدد الثلاثون ، ص ص ١٩٣-٢١٠.

محسن بن عبدالرحمن المحسن : (٢٠١٣م) ، " الاحتراف الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس

في الجامعات السعودية"، المجلة العلمية الأوروبية، المجلد (٤) ،

ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

محمد السيد محمود فودة : (٢٠٠١م) ، حقوق الملكة الفكرية : نشأتها والواقع والمستقبل ،

المؤتمر العربي الثاني عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ، المجلد

(٢) ، الامارات .

محمد حسن العمایرة ، وسهام محمد السرابی: (٢٠٠٨م) ، " البحث العلمي لدى أعضاء هيئة

التدريس بجامعة الإسراء الخاصة - الأردن (معوقاته ومقترحات تطويره)

، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد (٢) ، ص ٢٩٧

محمد محمد عبد الله حميد : (٢٠١٣م) ، تصور مقترح لتطوير الأداء البحثي للجامعات اليمنية ، مجلة جامعة الناصر ، العدد (١) يناير- يونيو ٢٠١٣م ، ص ١٨٥-٢٢٣

محي الدين توق ، وضياء الدين زاهر : (١٤١٨) ، الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي ، الرياض : مكتب التربية العربية لدول الخليج.

مركز الانتاج الاعلامي : (١٤٢٧هـ) ، جامعات البحث ، سلسلة اصدارات نحو مجتمع المعرفة ، العدد (١٠) ، تصدر عن مركز الانتاج الاعلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة .

مركز الدراسات الاستراتيجية: (٢٠١٠م) ، الجامعة التعليمية والبحثية والانتاجية والاستثمارية ، العدد (٢٢) ، تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة .

منصور بن عوض صالح القحطاني : (٢٠٠٨م) ، أليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات ، حولية كلية المعلمين في ابها ، العدد (١٣) .

ميسون يوسف محمد الفيومي : (٢٠٠٤م) ، تصور مقترح لتنمية الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في مصر" ، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.

ميهوب عبد العظيم محمد ميهوب : (٢٠٠٥) ، تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الفيوم .

ناصر محمد السويدان : (١٤٢٦) ، التقييم الفني للمكتبات العامة في المملكة العربية السعودية " ندوة المكتبات العامة في المملكة : تحديات الواقع وتطلعات المستقبل" ٢٣-٢٤/١٤٢٦ ، الرياض.

نواف بن بجاد الجبرين المطيري : (١٤٣٣هـ) ، تصور مقترح للتحول نحو جامعات بحثية بالتعليم الجامعي السعودي في ضوء تحديات مجتمع المعرفة ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة ام القري ، مكة المكرمة .

نوال بن عمارة وعبد الحق بن تقات والعربي عطية : (٢٠١٤م) ، تصنف المؤسسات الجامعية العربية بالتركيز على تقرير ARWU لعام ٢٠١٣م ، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي IACQA2014 في الفترة من ١-٣ ابريل ٢٠١٤م بجامعة الزرقاء ٢٠١٤م
نور الهدي بوطبه وريمة أوشن وايمان بن زيان : (٢٠١٣م) ، موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية ، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي IACQA2014 ، ٢٠١٣م .
وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية : (٢٠١٣م) ، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء ، " الجامعات السعودية على الخريطة الدولية " ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ردمك ، ط ٤ ، ص : ٣٠ .
ياسر محمد محجوب حمد : (٢٠١٣) ، برنامج مقترح لتطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي السودانية في ضوء التصنيف العالمي للجامعات : جامعة الخرطوم نموذجاً ، المؤتمر العربي الثالث لضمان جودة التعليم العالي بجامعة الزيتون بالأردن في الفترة من ٢-٤ / ٤ / ٢٠١٣م .

ثانياً : المراجع الاجنبية :

Aguillo, I.F.; Ortega, J. L. & Fernández, M. (2008). Webometric Ranking of World Universities: Introduction, Methodology, and Future Developments. Higher Education in Europe, 33(2/3): 234-244.

Ainuddin H., Peter T., and Habsah I., (2008) , "Academic Productivity as perceived by Malaysian Academics", Journal of Higher Education Policy and Management, Vol.30, No.3, August 2008, pp:283-296.

Akuegwu BA, Udida LA, Bassey UU (2006). Attitude towards quality research among lecturers in Universities in Cross River State– Nigeria. Paper presented at the 30 th Annual National Conference of the Nigerian Association for Educational Administration and Planning held at the Faculty of Education Hall, Enugu State University of Science and Technology.

Ali N. Azad, and Fazal Seyyed 2007 , " Factors Influencing Faculty Research Productivity: Evidence From AACSB accredited schools in the Gulf Region countries" Journal of International Business Research, ,Volume 6,Number 1 ,pp.91-112.

Anderjs, R., “Rankings Criteria and their Impacting Universities”, European University Association (EUA), Fundaco Calouste Culbenkian, Robert Bosch Stiftung; p: 5, Available at. <http://www.eua.be> (accessed on 22nd Nov., 2014).

Arlene Early, C., Karen Zenter, B., Robin Matross, H., “Supporting success and productivity: Practical tools for making your university a great place to work: New faculty orientation at the university of Minnesota, Twin cities, U. S. A., Institutional Management in higher Education. “What works” conference, Paris, 3 – 4 September, 2007, p: 1.

Bailey, Theresa G. (1992). Faculty Research Productivity. Minneapolis, MN: Association for the Study of Higher Education Annual Meeting.

(ERIC Document Reproduction Service No. ED35289).

Bennies, Warren , Michael Mishe, The 21 st Century organization: Reverting Throw Reengineering , Pfeiffer Co. San Diego,1995.

Bentley, J. T. & Adamson , R. (2003). Gender differences in the careers of academic scientists and engineers: A literature review. (No. NSF 03-322). Arlington, VA: National Science Foundation.

Billaut,J.Ch, Bouyssou,D.B &Philippe,V.,(Apr.,2009)Should you believe in the Shanghai ranking? An MCDM view,at: http://smai.emath.fr/IMG/pdf_RI296_Shanghai.pdf

Birgeneau G., Research and Research Universities in Canada, Granite Club, Toronto, 2001.

Blackburn, R., Bieber, J., Lawrence, J., & Trautvetter, L. (1991). Faculty at work: Focus on research, scholarship, and service. Research in Higher Education, 32(4), 385.

Bland, C.J. and W. H. Bergquist, (1997). The Vitality of Senior Faculty: Snow on the Roof, Fire in the Furnace. ASHE-ERIC Higher Education Report (Vol. 25, number 7).

Board of Regents. Transforming the U. The University of Minnesota; (July 2004).

- Bogue, E. Grady, and Sanders, Robert L. The Evidence for Quality: Strengthening the Tests of Academic and Administrative Effectiveness. San Francisco: Jossey-Bass, 1992, 313 pages. Reviewed by Gilles G. Nadeau, Professor of Evaluation, University of Moncton.
- Byrne ,D. & O’Leary, J.(editors) (2012). QS World University Rankings .“Trusted by students since 2004”. 2012 Report ,32 Page
- Capaldi, E., Cratg, D., Gater, D., Lombardi, J., Mendonga, S. The Center's The Top American Research Universities. Gainesville, Florida (2001).
- Carole J. B., Bruce A. C., Deborah, A. F., Kelly, R. R. and Justin G. S., “A theoretical, practical, predictive Model of faculty and department research productivity”, Academic Medicine, Journal, vol. 80, No. 3, March 2005, p: 227.
- Cascio, W.F., 1992. Managing Human Resources. New York: McGraw-Hill Publications.
- Cheng .Y & Liu, N.C. (2009).Academic Ranking of World Universities 2009.Third International Conference on World-Class Universities(2:4 November 2009).Shanghai, PP: 1-14
- Chiang Kao, and Hwei-Lan Pao, 2008 "An evaluation of research performance in management of 168 Taiwan universities", Scientometric , Vol. 78, No.2, pp.1-17.

- Council of Government Relations Report. Finances of Research Universities. (September 25, 2003).
- Da Hsuan, F., "Further analyses of the recent ranking by Shanghai Jiaotong University of the top 500 universities in the world for selected countries and regions in the united states", the university of Texas at Dallas, p: 2.
- Daniel Coit Gilman, The Johns Hopkins University, Baltimore, Maryland, U S A March 2004.
- Daniel P. Forbes (2005) , The Effects of Strategic Decision Making on Entrepreneurial Self-Efficacy, Entrepreneurship Theory and Practice ,Volume 29, Issue 5, pages 599–626, September 2005
- Division of Analysis and Evaluation (December 2010). University Ranking Lists adirectory, University of Gothenburg.
- Dundar, H., & Lewis, D., (1998). Determinants of research productivity in higher education. Research in Higher Education, 39(6), 607.
- Engels,T.C., Ossenblok,T.L. & Spruyt ,E.H.(Nov.,2011). Changing publication patterns in the Social Sciences and Humanities, 2000–2009. Scientometrics. Budapest: Hungary
- European Commission (2007), Directorate-General of Education and Culture, Focus on the Structure of Higher Education in Europe. National Trends in the

Bologna Process, 2006/07 Edition, Brussels:
<http://www.eurydice.Org>, (as on April 20,1010).

Feldman, Maryann; Feller, Irwin; Bercovitz, Janet; Burton, Richard. Equity and the Technology Transfer Strategies of American Research Universities. INFORMS 48(1), January 2002.

Gabrical monell, The Fallout From Post-Tenure Review, The Chronicle of Higher Education, October 2002.

Geuna A, Hidayat D.and Martin B, Resource Allocation and Research performance: The Assessment of Research, Report presented to the Higher Education Funding Council for England (HEFCE)30 July, 1999.

Gonzalez, B.C.,Veloso,F.," The Determinants of Research Productivity: A study of Mexican Researchers", Mexico, Department of Engineering and Public Policy, Carnegie Institute of Technology,2007,p:12-13

Graham, Hugh Davis; Diamond, Nancy. The Rise of American Research Universities: Elites and Challengers in the Postwar Era. The Johns Hopkins University Press (January 27, 1997).

Hazelkorn, E. (2009).Impact of Global Rankings on Higher Education Research and the Production of Knowledge.OCCASIONAL PAPER. No:15. UNESCO Forum on Higher Education, Research and Knowledge, PP:1-20

Huang,H.M.(Jun.,2011). A Comparison of Three Major Academic Rankings for World universities: From a Research Evaluation Perspective. Journal of Library and Information Studies. Vol:9.No:1,25 Page

Hugh David Graham and Nancy Diamond, The Rise of American Research Universities Elites and Challengers in the Post-War Era, Baltimore,Johns Hopkins University Press, London1997.

Jane Miller and Jacqueline Senker, International Approaches to Research.Policy and Funding: University Research Policy in Different National Contexts, University of Sussex, 2000.

Jens Smeby, and Sverre Try, 2005 " Departmental Contexts and Faculty Research Activity in Norway, Research in Higher Education, Vol. 46, No. 6, September .pp.593-619

Jens Smeby, and Sverre Try, 2005 " Departmental Contexts and Faculty Research Activity in Norway, Research in Higher Education, Vol. 46, No. 6, September .pp.593-619

Jisun Jung, 2012 ,“Faculty Research productivity in Hong Kong a cross Academic Discipline”, Higher Education Studies, Vol. 2, No. 4, Canadian center of Science and Education, , pp: 3 – 5.

Joe W. Kotrlik, James E. Bartlett, Chadwick C. Heather A. Williams, (2002).factors associated with research productivity Of agricultural education faculty , Journal of Agricultural Education Volume 43, Number 3, pp. 1-10

John M.S, Building a research- Intensive University, Report of Carleton University Task force on Research, <http://www.carleton.ca/experts/experts.php>.2003.

John V. Lombardi and other, The Top American Research Universities, Miami : the Center, The University of Florida, 2001.

John C. Weidman and Elizabeth L. Stein, Socialization of Doctoral Students to Academic Norms, Research in Higher Education, Human Sciences Press,Vol.44, No.6, December 2003.

Joran .j. M:(1993): Made in U.S.A: A Renaissance in Quality, HBR ,Vol (71), No.(4) July-august 1993.

Kimberlee M.Roy, Michael C. Roberts, and Peter, Stewart,2006, "Research Productivity and Academic Lineage in Clinical Psychology: Who Is Training The Faculty to Do Research", journal of clinical psychology, vol. 62(7), 893–905 (2006) journal of clinical psychology, vol. 62(7), 893–905 (2006).

Kyvik, S., “Changing trends in publishing behavior among university faculty 1980 – 2000, Scientometircs”, vol. 58, No. 1, pp : 35 – 36.

- Kyvik, Svein (1990): Motherhood and Scientific Productivity. Social Studies of Science 20(1990) 1:149-160.
- Lee, S, B Bozeman 2005. The impact of research collaboration on scientific productivity. Social Studies of Science, 35(5), 673-702.
- Levine, J.S. (1997). Research and the practitioner. Proceeding of the Annual Midwest Research to Practice Conference in Adult, Continuing and Community Education, East Lansing, MI 16, 127-132 (ERIC Document Reproduction Service No. ED 412 370).
- Martin i, Fried land, The University of Toronto: A llistory, Toronto : UTP, 2002.
- Martin L.Fried land, A Green Paper for Public Discussion Described The Characteristics of the Best Research Universities, University of Toronto press, Toronto, Canada, 2003.
- Michael M. Crow and Christopher Tucker, The American Research University System as America de facto Technology Policy, Cambridge, Cambridge University Press,2000,pp.7-8.
- Ministry of Higher Education (2013). Saudi Universities on the world map. Riyadh: Deputyship for Planning & Information, 51 Page.
- Murray P.,John H., 2006 "Measuring Quality in Universities: An Approach to Weighting research Productivity,

Australia, University of Sydney, Higher Education, Vol.33, pp:453-469.

Nian, N.C.(2013). The Academic Ranking of World Universities and its future direction. (in) Marope, P.T., Wells, O.J. & Hazelkorn, E.(eds.).Rankings and Accountability in Higher Education: Uses and Misuses. United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, p:23-39.

Nikias,C.L.max, working Together: Coals and hitiatives University of Southern California,(Agust 2005).

Okiki, Olatokunbo Christopher. (2013). Research productivity of teaching faculty members in Nigerian federal universities: An investigative study. Chinese Librarianship: an International Electronic Journal, Vol.(36).p:99.

Patricia,L.H., Andrea,B., Raymond, L.M.,&Terry,M.P., 2011 "Faculty Motivation To do Research: Across Disciplines in Research-Extensive Universities ", Journal of the Professoriate ,Vol.(5),No.(1) ,pp:35-36.

Paul Morris, Asias Four Little Tigers, A Comparison of the Role of Education in Their Development, Comparative Education, Vol.32,No.1,1996.

- Peter F.(1999) : Knowledge-Worker Productivity, The Biggest Challenge, California Management Review, Vol.(41), No.(2), 1999 pp79-94.
- Rauhvargers, A.(Apr., 2013). Global university rankings and their impact. Nazaré,M.H " editor ". Brussels: The European University Association. Report 2, 89 Page
- Rauhvargers, A.(Jun., 2011). Global university rankings and their impact. Rapp,J.M., Finance,J.P., Newby,H.,& Oddershede, J." editors ". Brussels: The European University Association,85 Page
- Ruch, Richard S. (2000). Higher Ed, Inc Johns Hopkins University Press
- Sallehuddin Ibrahim, The Role of university in Promoting and Developing Technology: Study of University Technology Malaysia, Higher Education Policy, Vol.10,No.2,1997.
- Sax, L.J., Astin, A.W., Korn, W.S., & Gilmartin, S.K. (1996). The American college teacher: National norms for the 1998-1999 HERI faculty survey. Los Angeles, CA: Higher Education Research Institute. ERIC Document Reproduction Service No. ED 399 863.
- Simon Ville and Others, 2005" The Distribution of Research Performance Across Australian Universities, 1992-

2003, And It's Implications For Higher Education Funding Models" University of Wollongong, NSW 2522, November.p.1-19. Australia. Available on this Website: www.uow.edu.au/~abbas.

Simpson, Douglas J.; Jackson, Michael J. B.; Aycock, Judy C. John Dewey and the Art of Teaching: Toward Reflective and Imaginative Practice. Sage Publications, Inc. (December 22, 2004).

Singh J.S. Scientific personnel Research Environment and Higher Education in Malaysia. The Case of Newly Industrializing Nations, New York, 1996.

Smith, E., Anderson, J. Lovrich, L., & Nicholas, P. (1995). The multiple sources of workplace stress among land-grant university faculty. Research in Higher Education 36(3) 261- 282.

Stevenson,W.J (2002): Operations Management, McGraw-Hill/ Irwin, Boston. P5.

Teresa J. Vange, and Others," Research Productivity, Gender, Family, and Tenure in Organization Science Careers", Sex Roles, Vol. 53, No. 9/10, November 2005.pp.727-739.

The Group of Eight (Oct., 2012). World University Rankings:ambiguous signals,64 Page

The Johns Hopkins University (2006). A Brief, History of JHU.

- Thorsen, Elizabeth. T.: "Stress in Academe, What Bothers?" Higher education, the international Journal of Higher Education, Vol. 31, No. 4, June, 1996.
- Tikhomirova, Natalya, Grtsenko, Antoly, Pechenkin Aleander (2008), University Approach to Knowledge management, Joarnal of information and Knowledge management Systems.
- University of Saskatchewan (2013 . Academic Rankings of World Universities2013, http://www.usask.ca/ipa/documents/Assessment/Rankings/20130826_2013_shanghai_ranking_factsheet.pdf
- Van Raan ,A.(2005).Challenges in Ranking of Universities.(in)the First International Conference on World Class Universities: Shanghai Jiao Tong University(June16-18 2005).
- Vasil, L. (1992). Self-efficacy expectations and causal attributions for achievement among male and female university faculty. Journal of Vocational Behavior, 41(3), 259-269.
- Vasil, L. (1996). Social process skills and career achievement among male and female academics, Journal of Higher Education, 67(1), 103-14.

- Warren Smart,2005 , "What determines the research performance of staff in New Zealand's tertiary education sector?" Ministry of Education, Crown Copyright, November.pp. 1-66
- Weber, L. Financing the Research University: A European Perspective, in Chap 13 (pp. 179-196)
- White, Charles S., Lisa, Karen, James, A. Burke, Allen, Richard S. (2012) "What makes a "research star"? Factors influencing the research productivity of business faculty", International Journal of Productivity and Performance Management, Vol. 61 Issue: 6, pp.584 – 602